التنميــة المســتدامة

مدخل لمفاهيم الاستدامة وأهدافها
مع التركيز على الهدف الرابع

د. أنور عبدالله ليمان

فهرسة المكتبة الوطنية أثناء النشر- السودان
370.119624 أنور عبد الله ليمان، 1955 -
إ ع. ت
التنمية المستدامة : مدخل لمفاهيم الاستدامة وأهدافها مع التركيز على الهدف الرابع / أنور عبد الله ليمان.- ط.1 .– الخرطوم : إ ع. ليمان، 2022.
156 ص ؛ 24 سم.
ردمك ISBN 978-99988-52-53-2
1.التعليم – أغراضه واهدافه – السودان. 2.التعليم – تاريخ السودان . أ. العنوان.

قائمة المحتويات

المقدمة ٧
تقديم ٩
الفصل الأول (التنمية المستدامة)..... ١١
مدخل ١٢
نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة..... ١٣
مؤتمر قمة الأرض ١٩٩٢..... ١٤
قمة جوهانسبرج٢٠٠٢ ..... ١٦
التعليم للجميع (داكار)..... ١٨
أهداف منتدى داكار ١٩
إعلان إنشيون للتعليم - مايو ٢٠١٥..... ٢٠
مؤتمر نيويورك ٢٠١٥ (تحويل عالمنا) : ٢١
مقارنة بين الأهداف الإنمائية وأهداف تحويل عالمنا ٢٢
مفهوم التنمية..... ٢٣
التنمية المستدامة ٢٤
خصائص التنمية المستدامة ٢٥
العوامل التي أدت لظهور مفهوم التنمية المستدامة..... ٢٦
أبعاد التنمية المستدامة..... ٢٧
البعد الاقتصادي ٢٨

البعد الاجتماعي ٢٩
البعد البيئي ٣١
أهمية التنمية المستدامة ٣٣
أهداف التنمية المستدامة ٣٤
مؤشرات التنمية المستدامة ٣٩
المؤشرات الاقتصادية ٣٩
المؤشرات الاجتماعية..... ٤٠
المؤشرات البيئية..... ٤١
الفصل الثاني (الهدف الرابع للتنمية المستدامة) ٤٣
مقدمة..... ٤٤
الهدف الرابع للتنمية المستدامة..... ٤٥
غايات الهدف الرابع ٤٦
مؤشرات الهدف الرابع ٤٩
المبادئ التي يقوم عليها الهدف الرابع ٥٣
خطوات نحو تحقيق الهدف الرابع ٥٤
السياسات التعليمية من أجل تعليم مستدام ٥٤
تطبيق السياسات التعليمية على الهدف الرابع للتنمية المستدامة..... ٥٧
التنمية المهنية وتدريب المعلمين ٦٥
مفهوم التدريب ٦٥
مسوغات التنمية المهنية وتدريب المعلمين ٦٦

أهداف التنمية المهنية وتدريب المعلمين ٦٧
أهمية التنمية المهنية وتدريب المعلمين في تحقيق الهدف الرابع ٦٨
أساليب التدريب الحديثة ٦٩
الورش التربوية ٦٩
العصف الذهني ٧٠
الندوات والمؤتمرات التربوية ٧٠
التعليم المصغر ٧١
توظيف تكنولوجيا التعليم في التعليم العام لتحقيق الهدف الرابع.....٧٢
أهداف تكنولوجيا التعليم ٧٣
دور تكنولوجيا التعليم في حل مشكلات التعليم التقليدي ٧٥
دور تكنولوجيا التعليم في تطوير الإدارة المدرسية ٨٠
مزايا استخدام تكنولوجيا التعليم في الإدارة المدرسية ٨١
استخدام تكنولوجيا التعليم في تحقيق معايير الجودة الشاملة ٨٢
النموذج المقترح ٨٣
الفصل الثالث (تجارب إقليمية ودولية لتحقيق الهدف الرابع).....٩٢
تجربة المملكة العربية السعودية ٩٤
أهداف رؤية السعودية في التعليم من خلال رؤية ٢٠٣٠.....٩٩
التجربة السنغافورية ١٠١
تكنولوجيا التعليم في سنغافورة ١٠٢
دروس مستفادة من التعليم في سنغافورة ١٠٣

تجربة رواندا ١٠٤
تجربة فنلندا.....١٠٧
التجربة الماليزية ١١٧
اعداد المعلم في ماليزيا ١٢٠
ادارة النظام التعليمي في ماليزيا ١٢١
المناهج المصاحبة للمنهج ١٢١
نظام التقويم والاختبارات.....١٢٢

الفصل الرابع

(واقع السودان من تحقيق الهدف الرابع للتنمية المستدامة).....١٢٥
خطط وسياسات التعليم ١٢٨
سياسات الأطفال خارج المدرسة ١٢٩
سياسات المعلمين ١٣١
التعليم الشامل للجميع ١٣١
رؤية وزارة التربية للعام ٢٠١٩.....١٣٦
مشروع جودة التعليم (EQUIP) ١٣٦
المؤتمر الدولي للتعليم العام بالسودان (يناير ٢٠٢٠م).....١٣٨
التحديات التي تواجه تحقيق الهدف الرابع للتنمية المستدامة في السودان...١٤٣
التوصيات والمقترحات.....١٤٦
المراجع ١٤٧

مقدمة الـمؤلـف

بدايةً أود الإشـارة إلى أن فكرة تأليف هذا الكتاب وُلدت قبل سنوات للأهمية العالمية الكبيرة لموضوع التنمية المستدامة الذي استحوذ على اهتمام العالم اجمع.

تبلورت الفكرة أثناء دراستي لنيل درجة دكتوراه فلسفة التربية التي مُهرت بعنوان نموذج مقترح لتوظيف تكنولوجيا التعليم في تحقيق الهدف الرابع للتنمية المستدامة٢٠٣٠, وكان من الصعوبة بمكان الإبحار على متن التنمية المستدامة إذ أن الاهتمام بها جاء متأخراً بعض الشيء في بلادنا, وعدم انتشار ثقافتها بما يكفي, مقارنة مع الدول المتقدمة, إلا أنني خُضت التجربة مستنيراً بخبرات من سبقوني من الباحثين والمهتمين بشأن التنمية المستدامة.

تناولتُ في هذا الكتاب بعض النقاط والمحطات المهمة في مسيرة وتطور خطة التنمية المستدامة بصورة عامة, وركّزت على الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة بصورة أكثر خصوصية, لأنه الهدف الأساسي الذي تنبني عليه الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة بشكل كبير.

ومن المأمول أن يصبح هذا الكتاب خارطة طريق واضحة الملامح لواضعي السياسات التعليمية وصانعي القرار في المؤسسات التربوية ليتلمّسوا أنجع الطرق لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ الذي يدعو لضمان

التعليم الجيد المنصف والشامل وتعزيز فرص التعلم للجميع مدى الحياة.

راجياً أن أكون قد قدّمتُ للقارئ الكريم المختصر المفيد والجديد, سائلاً المولى عز وجل أن ينفع به العاملين في الحقل التربوي في بلادنا الحبيبة.

فإن أصبت فمن الله وإن أخطأت فمن نفسي

والله الموفق

المؤلف ٢٠٢٢م

تـقــــديم

الحمد لله الذى أخرجنا بالدين القيِّم من ظلمات الجهل والوهم إلى أنوار المعرفة والعلم والصلاة والسلام على حبيب الحَقّ وسيد الخلق المبعوث بالكتاب المبين الفارق بين الشك واليقين .

من المعلوم للكافة أنَّ الإنسان هو نواة المجتمع البشرى وأصل التنمية ، وهو الذى يتسبب في الاقتتال العبثي والـصراع العدمي اللذان يُحدثان شُروخاً في الاستقرار المجتمعي وفى كل مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإنسانية، وهو الذى يكتوى بنيرانها ويكابد لظاها، كما أنه هو الـذى يسعى في الأرض لإعمارها وتنميتها والقيام بواجب الخلافة فيها، فبين نزعتي الخير والشر في النفس الإنسانية تسعد البشرية وتشقى .

طافت بخاطري تلك الخواطر وأنا أُطالع هذا المُؤَّلف القَيِّم الذى بين يَدَى القارئ والذى أحسن كاتبه الظّن بي لأُقدمه للناس، فالتقديم أمرٌ في غاية الأهمية وامتحانٌ بالغ الصعوبة لأنه يقتضى أمانة الكلمة والاَّ يجرى القلم في ثناء من لا يستحقه، أو يُلقى القول على عواهنه .. فهذا المُؤَّلَّفْ في ظني مُتَقّدَمٌ بِلا تقديم لأهميته وقيمته العلمية فالكاتب قد أجاد التشخيص لعلل التعليم في السودان وقام بواجب التشريح العلمي التربوي وهو المُعلِّم الحاذق الذى عُـرِفَ عنه يقيناً لاشك فيه العلم والمعرفة بأصول التربية والتعليم، فالمتأمل للمنظومة التعليمية في بلادنا يجدها تعانى الكثير من المشكلات التي تقف حجر عثرة في طريق أية تنمية حقيقية لهذا القطاع الحيوي،

وهـى حصيلة إخفاقات متراكمة لسياسات تربوية اتسمت بالارتجالية وضعف الوسائل الأمـر الـذى يؤكد مدى الحاجة إلى تقويمٍ شامل يُفضِى إلى إصـلاح حقيقي مؤسَس على خُطى الإصـلاح الـذى تُنادى به أهـداف التنمية المستدامة، فحسناً فعل الكاتب بإشاراته الذكية لصُنَّاع القرار في الحقل التعليمي التربوي تصريحاً وتلميحاً بضرورة إعداد استراتيجية وطنية جديدة تأخذ في الاعتبار التحديّات التي تواجه العملية التعليمية ومدى موائمتها مع أهداف التنمية المستدامة والإتفاقيات الدولية التي وقّع وصادق عليها السودان في هذا الشأن، فعندما تحدث الكاتب عن واقع السودان من تطبيق الهدف الرابع للتنمية المستدامة أشار إلى أهم الصعوبات والتحديّات التي تواجه العملية التعليمية وإقـترح لها الحلول وهذا لا يتأتى إلاَّ لرَجُلٍ تربوي أفنى أكثر من ثُلثي عمره في هذا المجال .

هذا المُؤلف القَيِّم سَيُسهِمْ يقيناً في تطوير العملية التعليمية في السودان والإرتقاء بها فنسأل الله أن يَتَقبَّل هذا الجُهد من الكاتب عملاً خالصاً لوجهه الكريم وأن يَنفَعَ به البلاد والعباد .

د. ادريس عبدالله ليمان

الفصل الأول

التنمية المستدامة

التنمية المستدامة

مـدخل :

يُعد التوسع الديموغرافي وتغير أنماط الحياة الحديثة, وسرعة إيقاعها, وتقدّم وازدهار الصناعات والسلوك الفردي والجماعي من أهم أسباب الأزمة البيئية والآثــار السالبة التي تهدد كوكب الأرض, حيث أدت أنشطة الإنسان الفردية والجماعية إلى إجهاد الكوكب وأشكال الحياة التي تعتمد عليه إجهادا كبيراً بفعل الضغط عليه جـراء هذه الأنشطة واستنزاف المصادر الطبيعية, والاستغلال الجائر لمصادر الأرض, فأصبح الإنسان يمارس ضغوطاً كبيرة على البيئة أدت إلى ظهور مشكلات بيئية تختلف حجماً وخطورة حسب درجات النمو والتطور التي وصلت إليها الأمم.

ومما لاشك فيه أن جُلّ هذه المشكلات ناتجة عن سوء تدبير واستخدام الإنسان للبيئة ومصادرها بحيث تفاقمت لتصبح هماً مشتركاً لكل دول العالم, حيث صارت مشكلات البيئة تهم المجتمع البشري كله، نظراً لما لها من تأثير على الحياة بجميع أشكالها, فإذا كانت للدول حدود، فالمشكلات الناتجة عن استغلال الإنسان للبيئة تتجاوز هذه الحدود وقد تنتشر في أرجاء المعمورة بعدة طرق, وبما أن البشرية تسهم بصورة واضحة في التدهور البيئي والانحسار السريع للتنوع البيولوجي وتغير المناخ، كان لا بد من استشراف المستقبل وكيف ستلبي الأرض احتياجات

ساكنيها المتزايدة بتزايد تعداد سكانها, وما الحلول لتدارك هذه المخاطر والتصدي للتحديات التي تسببت في نشأتها وأصبحت هنالك عدة تساؤلات حول مصير الكوكب ما أدى إلى تضارب الآراء واختلاف سبل الحل الأمثل, هنالك من يرى أن الأولوية للتقدّم والنمو الاقتصادي وآخر يرى أن الأفضلية لحماية البيئة لأن الإنسان بكل تصرفاته سالفة الذكر سيدمّر الكوكب, أما أصحاب الرأي الثالث ذهبوا إلى انه ينبغي فهم العلاقات المترابطة بين البيئة والاقتصاد على جميع المستويات, من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي, والعمل على الاستفادة من تلك العلاقات وتطوير الأرض والمدن والمجتمعات والمحافظة على البيئة بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر دون التأثير سلباً على احتياجات وقدرات الأجيال القادمة ومواجهة خطورة التدهور البيئي والتغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية, والمساواة والعدل الاجتماعي.

نشأة مصطلح التنمية المستدامة:

برز مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة خلال مؤتمر ستوكهولم (١٩٧٢) حول البيئة الإنسانية الذي نظمته الأمم المتحدة بمثابة خطوة نحو الاهتمام العالمي بالبيئة، وناقش هذا المؤتمر للمرة الأولى القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم، حيث تم الإعلان عن أنّ الفقر وغياب التنمية هما أشد أعـداء البيئة، من ناحية أخـرى انتقد مؤتمر ستوكهولم الدول والحكومات التي لا زالت تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية، وقد صـدرت في المؤتمر أول وثيقة دولية تضمّنت مبادئ العلاقات بين الـدول، والتوصيات التي تدعو كافة الحكومات والمنظمات الدولية لاتخاذ تدابير من

أجل حماية البيئة وإنقاذ البشرية من الكوارث البيئية والعمل على تحسينها.

التنمية المستدامة إحـدى عناصر التنمية الشاملة في جميع مجالات الحياة المختلفة، اهتمت بدايةً بالموارد الطبيعية والبشرية وتنميتها ذلك بالاستخدام الأمثل, ومعرفة الطرق والأساليب المناسبة للاستفادة من كافة العناصر والإمكانات المتاحة وتوظيفها بصورة مناسبة والعمل على استمرارها واستدامتها للأجيال القادمة باعتبارها أمانة في أعناق أفـراد الجيل الحالي وليس حكراً لهم.

لذا يعد مفهوم التنمية المستدامة تحديث لمفهوم التنمية بما يتناسب ويتلاءم مع متطلبات العصر، بما يراعي الموارد الاقتصادية والبيئية المتاحة والممكن إتاحتها مستقبلاً لتحقيق التنمية.

هنالك كثير من المؤتمرات العالمية والمحطات المهمة التي شهدها العالم في مجال الانتقال والتطوّر من التفكير في الحفاظ على البيئة وحماية مواردها إلى فكر التنمية المستدامة الذي يتضمّن الارتباط الكبير للبيئة بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية ومن أهم هذه المحطات:

مؤتمر قمة الأرض في البرازيل ١٩٩٢ :

في عام ١٩٨٩م طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة عقد اجتماع عالمي لوضع استراتيجية تهدف لإيقاف تأثيرات الممارسات البشرية التي تلوث البيئة في سياق تعزيز الجهود العالمية لتطوير ونمو واستدامة البيئة بكل دول العالم, وكـردّ فعل للطلب عُقدت قمة الأرض في الـبرازيـل، ريودوجانيرو في عـام١٩٩٢م (مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية) حيث سعت

الأمم المتحدة إلى مساعدة الدول والحكومات على إعادة التفكير في التنمية الاقتصادية وإيجاد السبل المناسبة والكفيلة لوقف تدمير المـوارد الطبيعية وتلوث كوكب الأرض ونتج عن هذا المؤتمر (٢١) بنداً في مختلف أوجه التنمية والتي تمثل منهاج عمل منذ انعقاد المؤتمر وللقرن الواحد والعشرين للحكومات، ووكـالات التنمية ومنظمات الأمـم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في كافة المجالات.

إن الأجندة (٢١) تتكون من (٤٠) فصلاً أكـدت على التنمية المستدامة من خلال عدة أطروحات تتعلق باستخدام المـوارد والعناية بـالأرض والجو ووجهت الحكومات بوضع القوانين والتعليمات والنظم والتشريعات واللوائح لتشجيع الاستخدام المستديم لموارد الأرض وإعطاء أهمية لزراعة الأرض ووضع أسس وطرق جديدة لإدارة البيئة.

لقد حدد جدول أعمال القرن (الأجندة ٢١) مجموعة من الأنشطة الأساسية التي يتوجّب العمل بها محلياً ضمن إطـار التنمية المستدامة وحسب خصوصية كل بلد وبالتنسيق مع المنظمات العالمية مثل تحسين عملية صنع القرار وتحسين أنظمة التخطيط والإدارة وقواعد البيانات والمعلومات واختيار استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، وإصدار التشريعات، وإيجاد قنوات التنسيق المؤسسة بين الأجهزة التنموية والبيئية، وتوجيه أنشطة القطاع الخاص وإجراءات التحكم به ونشر التوعية البيئية بين شرائح المجتمع المختلفة, وخُتمت قمة الأرض بأن مفهوم التنمية المستدامة هدفاً يمكن تحقيقه لجميع شعوب العالم على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي ما يؤدي

لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. الجدير بالذكر أن عدد الدول التي شاركت في قمة الأرض ١٧٢ دولة من مختلف دول العالم.

تكمن أهمية أول قمة للأرض في ريو دي جانيرو بالبرازيل في أنها وضعت رؤية عالمية جديدة عن البيئة, محولة الأجندة الكونية إلى التنمية المستدامة من خلال إثارة اهتمام الرأي العام العالمي بالعلاقة المتبادلة بين الأبعاد البيئية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية للتنمية، كما مهدت الطريق أمام مفهوم التنمية المستدامة لاختراق الجوانب الاقتصادية والسياسية, ففي تلك القمة ألزم المجتمع الدولي نفسه بمفهوم التنمية المستدامة وقام بالفعل بصياغة قانون دولي بيئي، يلزم الدول والشعوب حول التنمية والبيئة بتطوير قانون دولي في مجال التنمية المستدامة، كما تنعكس الخطوط العريضة لطبيعة ومحتوى القانون الدولي في مجال التنمية المستدامة بشكل واضح في اتفاقيتين تم تبنيهما في مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة والتنمية، وهما اتفاقيا الأمم المتحدة الإطارية حول التغير المناخي واتفاقية التنوع البيئي اللتان تمثلان أدوات قانونية دولية لمعالجة المسائل الاقتصادية والبيئية بأسلوب متكامل.

قمة جوهانسبرج ٢٠٠٢م:

اشتملت قمة جوهانسبرج ٢٠٠٢م على عـدد من الأنشطة والفعاليات المستهدفة لكل المجالات القطاعية والإنتاجية التي تترابط مع بعضها من خلال أطر متنوعة متعددة الأطـراف متفق عليها فيما بين حكومات دول العالم المختلفة على أسـاس نهجٍ متنامٍ يسعى إلى تحقيق أهـداف واسعة

النطاق.

تعد هذه القمة إعلاناَ سياسياَ وتاريخياً وخطة عمل تضمّنت أحكاماَ تغطّي مجموعة من الأنشطة والتدابير يتعيّن اتخاذها لتحقيق التنمية والأخذ في الاعتبار احترام البيئة وحماية مواردها.

خرجت القمة بالتأكيد على الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة ووفّرت نقطة اتصال للحكومات في إطار يمكنها استخدامه لتطوير السياسات والإشراف على برامج المساعدات المصممة للقضاء على الفقر وتحسين حياة الفقراء، إلا أن الأهـداف لم تتطرق لحقوق الإنسان ولم تعالج التنمية الاقتصادية على وجه الخصوص، كما انطبقت الأهـداف على جميع الـدول من الناحية النظرية، إلا إنها واقعياً اعتُبرت مقاصد ينبغي للدول الفقيرة أن تحققها بتمويل من الدول الغنية، ويُتوقع من كل دولة أن تعمل تجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وتمثّلت الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة في ثمانية أهداف وهي:

١. القضاء على الفقر المدقع والجوع .
٢. تحقيق تعميم التعليم الابتدائي .
٣. تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة .
٤. تخفيض معدل وفيات الأطفال .
٥. تحسين صحة الأمهات .
٦. مكافحة فيروس نقص المناعة والملا ريا .
٧. ضمان توفير أسباب بقاء البيئة .

٨. إقامة شراكة عالمية من اجل التنمية .

مع أن مفهوم التنمية المستدامة كان يمثل المحور الأساس للنقاش والتداول في قمة الأرض الثانية حول التنمية المستدامة التي انعقدت في جوهانسبرج وحضرها ممثلون لأكثر من ١٦٠ بلداً، بهدف إزالـة التناقضات بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة فضلاً عن تطوير مزيد من الاتفاقيات في مجال التنمية المستدامة، إلا أن التوقعات منها كانت وبعكس قمة ريو التي عقدت في ١٩٩٢م، أقل من المتوقع ثم جاءت النتائج سالبة ومخيبة للآمال, حيث لم يقتصر الإخفاق على الفشل في التوفيق بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة بل تجاوزه إلى تأكيد عدد كبير من الـدول المشاركة استحالة تجنب حدوث المزيد من التدهور في الموارد البيئية للأرض كالماء وارتفاع مستويات انبعاث الغازات والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية. ويلاحظ في هذا السياق أنـه بالرغم من الالـتـزام الكوني بالعمل على استقرار تركز تلك الغازات في الجو إلا أن جزءا ضئيلا فقط من إنتاج الطاقة العالمي اليوم يستند إلى استخدام مواد غير عضوية. ومن ثم يمكن القول أن تزايد وتيرة التدهور البيئي الكوني فضلا عن تزايد معدلات الفقر وتفاقم حال فقراء العالم تشير جميعها إلى حالة ركود في ممارسة أنماط إنتاجية واستهلاكية مستدامة.

التعليم للجميع (داكار ٢٠٠٠):

انعقد المنتدى العالمي للتربية تحت مسمى التعليم للجميع في ابريل ٢٠٠٠م بالسنغال حيث اجتمعت أكثر من مائة وخمسين دولة وحددت ستة أهداف للتعليم, والعمل على تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥م كما التزمت جميع الدول

المشاركة بتنفيذ الاستراتيجيات الرئيسة المحددة في إطار عمل داكار.

كان الهدف الرئيس من هذا المؤتمر توفير تعليم أساسي للأطفال واليافعين والكبار وجاء الهدف امتدادا للهدف الذي اهتم به المؤتمر العالمي للتربية للجميع في جومييتن ١٩٩٠م وتمت إعادة صياغته في شكل ستة أهداف.

ومنذ انعقاد هذا المؤتمر وحرصاً لمتابعة التقدم في انجاز الخطط والاستراتيجيات وتقييم الأهداف قامت منظمة اليونيسكو بإصدار تقارير سنوية لرصد أهداف التعليم للجميع وتشخيص الراهن واستشراف المستقبل ومن أهم هذه التقارير هو تقرير العام ٢٠٠٨ حيث تضمّن قسمين الأول لتقييم مسار منتدى داكار وتحليل وتشخيص التقدم الذي أحرزته البلاد المشاركة في التعليم والمبادرات الوطنية لتطوير السياسات التعليمية وإعادة النظر فيها بما يتماشى وتحقيق الأهـداف الستة للمنتدى كذلك بيان خارطة الطريق التي توجه السياسات العامة, أما القسم الثاني تضمن مؤشرات تنمية التعليم للجميع.

أهداف منتدى داكار:

تمثلت أهداف منتدى داكار والخاص بالتعليم للجميع في الآتي:

١. تحسين وتطوير الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة.
٢. التحاق جميع الأطفال بالتعليم بحلول عـام ٢٠١٥ والتركيز على البنات والذين يعيشون حياة قاسية.
٣. تلبية حاجات التعلم للجميع والانتفاع ببرامج التعلم والمهارات الحياتية والمواطنة.

٤. تحسين مستويات الكبار في مراكز محو الأمية بنسبة ٥٠٪ بحلول عام ٢٠١٥م.

٥. المساواة بين الجنسين في التعليم الأساسي وتامين تكافؤ فرص التعلم بينهما.

٦. العمل على جودة وتحسين الجوانب النوعية للتعليم.

إعلان إنشيون للتعليم - مايو ٢٠١٥:

اعتُمدت رؤية تحويلية للتعليم للسنوات الخمس عشرة المقبلة خلال المنتدى العالمي للتربية في إنشيون، بجمهورية كوريا, وحُظي إعلان إنشيون بترحيب الأوساط الدولية المعنية بالتعليم، بما في ذلك وزراء من أكثر من ١٠٠ بلد، ومنظمات غير حكومية وهيئات شبابية, وشجّع الإعلان بلدان العالم على إتاحة التعليم الجامع والمنصف والجيد وفرص التعلّم مدى الحياة للجميع، كما يشكّل أساساً للأهداف التعليمية التي ستشملها أهداف التنمية المستدامة المزمع اعتمادها في الأمم المتحدة.

وشجّع الإعلان الحكومات على تزويد الناس بفرص التعلّم مدى الحياة ليتمكنوا من مواصلة تطوير معارفهم وتنمية مهاراتهم، وأكّد أن التعليم هو السبيل لتحقيق السلام والتنمية المستدامة في العالم.

ويرتكز إعلان إنشيون على مبادئ الحركة العالمية للتعليم للجميع التي استُهلت في جومتيين، بتايلاند، في عام ١٩٩٠ وأعيد تأكيدها في داكار، بالسنغال، في عام ٢٠٠٠. وسيطبَّق إعلان إنشيون من خلال «إطار التعليم ٢٠٣٠ للعمل»، وهو خارطة طريق للحكومات يُزمع اعتمادها في نهاية

هذا عام ٢٠١٥م, وسوف توفّر هذه الوثيقة إرشادات بشأن الأُطر القانونية والسياسية الفعّالة للتعليم، استناداً إلى مبادئ المساءلة والشفافية والمشاركة في الحكم الرشيد, ونـادى الإعـلان بتوافر تنسيق إقليمي متين إضافةً إلى أنشطة محكمة لرصد جدول أعمال التعليم وتقييمه, كذلك تأمين المزيد من التمويل، ولا سيما لصالح البلدان التي تفصلها عن توفير التعليم الجامع والجيد أبعد المسافات, وسيُطلب من البلدان بموجب الإعلان وإطار العمل تحديد أهداف وطنية مناسبة للإنفاق وزيادة المساعدات الإنمائية الرسمية التي تقدمها إلى البلدان المنخفضة الدخل.

أكد الإعـلان على دور التعليم في تحقيق كل الأهـداف الجديدة للتنمية المستدامة, كذلك القضاء على الفقر وتعزيز الرخاء المشترك والنمو الاقتصادي الواسع النطاق، ومن بناء مجتمعات سلمية ترتكز على بدأ التسامح, ويبرِز الإعـلان الـذي اعتُمد التزاماً مشتركاً بتحقيق هـذه الـرؤيـة، كما أكّـد أن للتعليم قدرة فعلية على تحويل حياة الناس.

مؤتمر نيويورك ٢٠١٥ (تحويل عالمنا) :

في احتفال منظمة الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة بالذكرى السبعين لإنشائها اجتمع رؤســاء ١٩٣ دولــة مـن الــدول الأعـضـاء بالمنظمة في سبتمبر٢٠١٥ بمبنى الأمم المتحدة بنيويورك واتخذوا قـراراً تاريخياً بشأن مجموعة من الأهـداف والغايات العالمية الشاملة وبعيدة المدى تركز على الناس وتفضي إلى التحول والتي سميت بتحويل عالمنا أو أهـداف التنمية المستدامة والتزموا جميعا بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة

بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠ وأعلنوا عن إرساء ١٧ هدفاً من أهداف التنمية المستدامة و ١٦٩ غاية مرتبطة بها، وهي أهداف وغايات متكاملة وغير قابلة للتجزئة تحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي للسعي إلى تحقيق التنمية العالمية وإلى تحقيق تعاون مثمر للجميع يمكن أن يجلب مكاسب هائلة لكل البلدان ولجميع المناطق في العالم, مع التأكيد على أن لكل دولة سيادة دائمة كاملة تمارسها بحرية على كل ثرواتها ومواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية ومراعاة الحقائق والقدرات والسياسات والأولويات الوطنية المختلفة وكل بلد يتحمل المسؤولية الرئيسة عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية الخاصة به، وسلّمت بأن نطاق الخطة الجديدة وطموحها يقتضيان شراكة عالمية متجددة الحيوية تجمع بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومنظمة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى لتنفيذ الخطة بما يعود بالنفع التام على الجميع لصالح الجيل الحاضر والأجيال المقبلة.

مقارنة بين الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف مؤتمر ٢٠١٥ تحويل عالمنا:

يُعد جدول الأعمال ٢٠١٥ طموحاً لأنه يهدف للبناء على نجاحات الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة التي انطلقت عام ٢٠٠٠ عبر تحقيق سبعة عشر هدفاً في السنوات الخمسة عشر المقبلة, وما يميز أهداف التنمية المستدامة من الأهـداف الإنمائية للألفية هو أنها أوسع نطاقا إذ اشتملت على سبعة عشر هدفاً بينما الأهـداف الإنمائية انحصرت في ثمانية أهداف كما أنها تستهدف كل دول العالم دون استثناء بينما استهدفت الأهـداف الإنمائية دول العالم

النامية فقط وكذلك نجد أن المجتمع المدني والحكومات كافة شاركت في إعـداد أهـداف التنمية المستدامة بينما تولى فريق من الخبراء المتخصصين في إعداد الأهداف الإنمائية وأيضاً نجد انه تم بناء أهداف التنمية المستدامة على العناصر الثلاثة المترابطة فيما بينها التي تشكل أسس وأبعاد التنمية المستدامة وهي النمو الاقتصادي والشمول والتكامل الاجتماعي وحماية البيئة بينما ركزت الأهداف الإنمائية على الجانب الاجتماعي فقط.

مفهوم التنمية:

التنمية في اللغة تعني الزيادة والتكاثر والازدهار, وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتغيّر الإيجابي للمجتمعات وتقدّمها ونهضتها, وهي الأمـل والطموح للوصول إلى غدٍ مشرق على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

يمكن تعريف التنمية على عدة مستويات, فالتنمية على المستوى الثقافي تعني تحسين وتطوير مستوى التفكير لدى الأفراد والجماعات البشرية, ذلك من خلال الاهتمام بالتعليم والنهوض بالفنون والآداب ووسائل الإعلام والاتصال والتواصل, أما على المستوى الاجتماعي، تعني الوصول إلى سد الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع والعمل على توفيرها وتجويدها باستمرار, فالتنمية الاجتماعية تسعى إلى رفاهية الأشخاص من خلال السكن المناسب لحياة كريمة والتغذية الكافية والملائمة، وتوفير الخدمات في مجالات الطاقة والمـاء والصحة والتعليم, أما على المستوى البيئي فالتنمية تعني الاهتمام بالبيئة والعمل على حمايتها من الممارسات السالبة للبشر من خلال التوعية والتثقيف البيئي.

وبصورة عامة, التنمية تعني تمكين الإنسان من الوصول إلى الحياة الجيدة, وهي عبارة عن نظام متكامل من مدخلات وعمليات ترنو وتهدف للوصول إلى تحسين سبل العيش ورفاهية الإنسان.

لا شك أن تحقيق التنمية بكافة أشكالها ومستوياتها مرهون بما توفره البيئة من مصادر ومـوارد, ما يؤكد أن العلاقة بينهما وطيدة, واستمرار توازنها يستدعي العمل الجاد على ضبط سلوك وتصرفات الإنسان وممارساته تجاه البيئة.

التنمية المستدامة:

تعد التنمية المستدامة خارطة طريق للتنمية البيئية والاجتماعية والاقتصادية من اجل تحقيق حياة أفضل لكافة شعوب العالم وتطوير أساليب وطرائق ووسائل الإنتاج وحسن إدارتها بالطرق التي تحافظ على حماية كوكب الأرض, وقـد عرفت بأكثر من سبعين تعريفا يشير أولها إلى أن التنمية المستدامة تمثل ظاهرة تنتقل من جيل إلى أخر, وهذا يعني أن التنمية المستدامة لابد أن تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين, فالتنمية المستدامة تعني أن يكون هناك تضامن بين الجيل الحالي والأجيال القادمة بحيث تضمن حقوق الأجيال المقبلة في المـوارد البيئية، وتحسين ظروف المعيشة لسكان العالم، وتوفير أسباب الرفاهية والصحة والاستقرار, والأصــل في التنمية المستدامة المواصلة والاستمرارية ومن أهم تلك التعريفات وأوسعها انتشارا ذلك الـوارد في تقرير بروندتلاند والـذي عرّف التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة

الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.

عرّفت التنمية المستدامة على أنها مجموعة السياسات والإجــراءات التي تتخذ للانتقال بالمجتمع إلى وضع أفضل باستخدام التكنولوجيا المناسبة للبيئة، لتحقيق التوازن بين بناء الموارد الطبيعية وهدم الإنسان لها، في ظل سياسة محلية وعالمية للمحافظة على هذا التوازن.

وتعريف آخر يرى أنّ التنمية المستدامة هي تنمية تفاعلية ديناميكية تأخذ على عاتقها تحقيق المواءمة بين أركانها الثلاثة، البشر والموارد البيئية والتنمية الاقتصادية وهي تنمية حقيقية مستمرة ومتواصلة هدفها وغايتها الإنسان، تؤكد على التوازن بين البيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما يسهم في تنمية الموارد الطبيعية وتمكين وتنمية الموارد البشرية وإحداث تحولات في القاعدة الصناعية والتنمية على أســاس علمي مخطط وفق استراتيجية محددة لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل على أســاس من المشاركة المجتمعية مع الإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.

خصائص التنمية المستدامة:

تتميّز التنمية المستدامة بعدد من الخصائص التي يمكن تلخيصها في الاتي:

- التنمية المستدامة هي التنمية المتجددة المتواصلة وهي قابلة للاستمرار.
- التنمية المستدامة جهود بشرية تبذل من أجل النماء والتقدم وتحقيق الرفاهية للفرد والمجتمع التنمية المستدامة عمل إنساني بنّاء في جميع القطاعات ومختلف المجالات وعلى كافة المستويات.

- التنمية المستدامة نظام شامل ومتكامل.
- التنمية المستدامة تستهدف كل الأفراد والمجتمعات.
- التنمية المستدامة تنمية تشاركية ويجب توافر شكل مناسب من أشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية والسكان بشكل عام من المشاركة في إعداد وتنفيذ ومتابعة خططها.
- التنمية المستدامة هي التنمية التي لا تتعارض مع البيئة وإنما تحمي الموارد الطبيعية والزراعية والحيوانية.
- التنمية المستدامة تنمية متوازنة ويشمل هذا التوازن بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- التنمية المستدامة تعمل على توليد الوظائف وزيـادة فرص العمل ذلـك مـن خـلال ترشيد الاستهلاك والإعــلان عـن سلوك استهلاكي جديد يقلل من الفاقد ويزيد من قاعدة المستفيدين، ويـؤدي ذلك إلى زيادة الادخار ثم الاستثمار.

العوامل التي أدت الى ظهور مفهوم التنمية المستدامة:

خلال فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، عاش العالم أربع ظواهر أدت إلى ظهور مشكلات جـديـدة، نتجت عنها مراجعة كل النظريات القائمة لعملية التنمية وتتمثل هذه الظواهر في الآتي:

أدت أزمـة النفط في السبعيين من القرن المـاضي للفت النظر إلى خطورة الاستغلال المفرط للثروات الطبيعية غير المتجددة، وتلوث البيئة، وإلى زيادة الوعي بما ينجم عن ذلك من كـوارث طبيعية ومن أخطار بيئية لقد نشأ

مفهوم التنمية المستدامة أصلا في بلدان الشمال، كـردّ فعل أساساً على الأخطار العالمية المستقبلية، المترتبة على استنزاف المواد الأولية وتلوث البيئة.
فشل سياسات التنمية التي اتبعتها أغلبية بلدان العالم الثالث، والتي أدت إلى زيـادة هائلة في الدّين الخارجي، وتراجع الإنتاجية وخاصة في الميدان الصناعي ، وتفاقم الهوة الفاصلة بين مختلف الطبقات الاجتماعية التي أدت بعض الأحيان إلى ظهور سوء التغذية والمجاعات, وقد تم تسجيل ذلك في الثمانين من القرن الماضي رغم الأموال الطائلة التي تم استثمارها.
أظهر سقوط الإمبراطورية السوفيتية ونهاية الشيوعية الكلية في بلدان أوربا الشرقية، أنه من المستحيل إقامة تنمية من دون الاشتراك الطوعي للجماهير في أعـمال تأخذ بعين الاعتبار حاجاتها الحقيقية وترتكز على طاقاتها وتحسين وضعها.
كان لعولمة الاقتصاد أسوأ الأثر في تعميق الفروقات داخل المجتمع الواحد وبين المجتمعات الدولية، وفي إضعاف سلطة الدولة على حساب مصالح الفئات الفقيرة، وفي تشجيع ظهور نزاعات عرقية وعنصرية، وأخـيراً في تعطيل آليات مراقبة الشركات الخاصة التي يهدف نشاطها فقط إلى جمع أقصى ما يمكن من الأرباح حتى على حساب حياة الجماعات البشرية.

أبعاد التنمية المستدامة:

علي الرغم من تعقيد مفهوم التنمية المستدامة وتشابكه، إلا أن هنالك إجماع واسع بأن التنمية المستدامة تمثل الغاية المرغوب فيها والمأمول تحقيقها بما يخدم البشرية حـاضراً ومستقبلاً، وقد اشتملت على ثلاثة أبعاد رئيسة

وهي:

البعد الاقتصادي:

مفهوم التنمية الاقتصادية:

احتلّت التنمية الاقتصادية مكاناً سياسياً واجتماعياً وتم تعريفها بعدة طرق من بينها أنها تقدّم المجتمع عن طريق استحداث أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنهاء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، وأساليب مستحدثة وزيــادة رأس المـال المتراكم في المجتمع, وإنها العملية التي عبرها يتم دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النماء الذاتي كذلك تعتبر زيادة الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة ممتدة من الزمن بحيث يفوق معدل التنمية معدلات زيادة السكان غير أنه برز اختلاف بين المصطلحين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، حيث يشير بعض الاقتصاديين على أنهما عملية واحـدة وهي التطوير والتغيير نحو الأحسن ويعني ذلك زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد أي الاستثمار المنتج في تنمية الإمكانات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع في حين يشير البعض الآخـر إلى استخدام مصطلح النمو الاقتصادي بشأن الدول المتقدمة اقتصادياً والتنمية الاقتصادية بشأن الـدول الأقل تقدما, وتنطوي التنمية الاقتصادية على ثلاثة عناصر أساسية هي تغيرات في الهيكل الاقتصادي وإعـادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وضرورة الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة وإعطاء الأولويات

لتلك الأساسيات.

تتمثل أهداف البعد الاقتصادي في فيما يلي:

- إشباع الحاجات الأساسية عن طريق زيادة الإنتاج وتحسين مستواه من أجل مواجهة الحاجات الأساسية للغالبية العظمى من الشعوب.
- تصحيح الاختلال في هيكل توزيع الدخول بما يضمن إزالـة الفوارق بين طبقات المجتمع.
- العمل على الارتقاء بالجودة في الإنتاج.
- رفـع مستوى المعيشة ويستدل عـادة على حجم مستوى المعيشة عن طريق متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، كما أنه يقترن بهيكل الزيادة السكانية وطريقة توزيع الناتج القومي وتأهيل العنصر البشري.
- العمل على الحد من مشكلة البطالة.
- زيادة دور القطاع في التنمية وفق آليات السوق.

البعد الاجتماعي:

التنمية الاجتماعية تعني زيادة قدرة الأفراد على توظيف الطاقة المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق رغد العيش والرفاهية، ويعد البُعد الاجتماعي بمثابة البُعد الذي تتميز به التنمية المستدامة، لأنه يمثل الإنسان الذي يجعل من النمو وسيلة للتآلف الاجتماعي والتطوير في الاختيار السياسي ويجمع الاقتصاديين والاجتماعيين أن مفهوم العمل والبطالة قد اكتسبا أبعاد جديدة،

إذ تأثر مفهوم التشغيل بالتطوير الذي شهدته الحياة الاجتماعية وبصورة عامة تظهر في ارتفاع نسب التنمية والتطور الـذي عرفته الـدول وخاصة النامية منها، إذ أصبح يلاحظ أنـواع مختلفة للبطالة كالاختيارية والتقنية وبطالة أصحاب الشهادات وغيرها، كما نتج عن التطور التكنولوجي ظهور مفاهيم جديدة للعمل كالعمل عن بعد والعمل بالتناوب والعمل لحساب الغير والتسويق الالكتروني والمنظومة الاجتماعية تشمل المساواة في التوزيع والحراك الاجتماعي والمشاركة الشعبية والتنوع الثقافي واستدامة المؤسسات.

آثار البعد الاجتماعي:

يتمثل هذا البُعد في الاهتمام بالأفراد والجماعات وعدم تهميشها وتدعيم مقوماتها الثقافية والروحية، وتتوقف الاستراتيجيات المنسجمة مع التنمية المستدامة على القيم الحاضرة، إذ لا يمكن التنبؤ بقيم الأجيال المستقبلية غير أن هذا لا يعطي مبرر لتدمير الهوية الثقافية السائدة، فذلك يجعل الأفراد عرضة للعديد من أشكال الهيمنة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية, ويتمثل التغير الاجتماعي الناجم عن استخراج المـوارد على نطاق واسع في تدفق الأشخاص الحاملين لأفكار جديدة وثقافات وقيم وتكنولوجيات، التي بدورها قد تؤدي الى تغيير في أنظمة الإنتاج التقليدية والبيئة الاجتماعية ومن هذه الآثار:

الآثار على السكان:

تظهر خاصة من خلال إقامة مشروعات في منطقة متخلفة قد تـؤدى إلى الاحتكاك مع الأشـخـاص الذين لا يملكون الخبرة في التعامل مع العالم

الخارجي، وتظهر نتيجة هذا الاحتكاك في تدمير النسيج الاجتماعي، كما قد يفضي إلى تعرض الأشخاص للأمراض التي لا يملكون المناعة ضدها.

الآثار الديمغرافية:

إن خسارة شعب ما تأتي من فقدانه للمعرفة والممارسات المرتبطة بالقوة العاملة لنظم الإنتاج التقليدية ومثال على ذلك وجود تجمعات كبيرة من العمال في موقع معين من شأنه أن يـؤدي إلى مشاكل عديدة كالعنف والاقتتال وانتقال الأمراض كالإيدز.

الاعتماد على المساعدات الخارجية:

إن التنمية إذا لم تـدرج بكيفية مدروسة كاستخراج المشروعات للموارد الطبيعية الـذي يحقق لها فوائد هامة كالتشغيل وإقامة البنية التحتية والخدمات الاجتماعية قد تؤدي إلى التبعية للمساعدات الخارجية، والذي ينتج عنها متاعب للأجيال الحاضرة والمستقبلية وذلك باستنزاف ثرواتهم.

البعد البيئي:

البيئة مصطلح ذو مدلول متكامل يشمل كل شيء يحيط بالإنسان، وقد عرّفها مؤتمر الأمم المتحدة للهيئة الإنسانية الذي عقد في ستوكهولم ١٩٧٢ بأنها رصيد المـوارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته, كما تعرف أيضا بالمجال الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على كل الموارد اللازمة لإشباع حاجاته فيؤثر فيه ويتأُثر به ولقد أصبحت البيئة محدداً عالمياً يفرض نفسه ويؤثر على التعاملات

الاقتصادية والتجارية والعلاقات الدولية المعاصرة، وأصبح الاهتمام بها من أهم المقاييس لتقييم حضارة الدول، والبيئة والتنمية أمران متلازمان، وقد أكدت تقارير البنك الـدولي على الاهتمام بالبيئة كركن أساسي في التنمية للحفاظ على الموارد الطبيعية من الاستنزاف والتدهور لمصلحة الجيل الصاعد والأجيال المستقبلية كما شارك في تحفيز الـدول الأعضاء بالاهتمام بإصدار التشريعات الخاصة بحماية البيئة ومصادر الطاقة والاهتمام بدراسة علوم البيئة، وهذا كله يتطلب ترشيد استخدام الموارد غير المتجددة، وعدم تجاوز قدرة الموارد المتجددة على تجديد نفسها، وعدم تجاوز قدرة النظام البيئي على هضم المخلفات التي تقذف بها حتى لا يتلوث تلوثاً يضر بالإنسان والحيوان, وقد أسس التكامل بين تحقيق التنمية وحماية البيئة ظهور فرع جديد من العلوم الاقتصادية سمي بالاقتصاد البيئي.

أهداف البعد البيئي:

تتمثل أهداف البعد البيئي في الآتي:

١. المحافظة على البيئة الطبيعية.
٢. نشر الوعي بالبيئة الثقافية والاجتماعية والحضرية.
٣. التعريف بالتوازن البيئي.
٤. حماية البيئة من جميع أنواع التلوث والاستنزاف.
٥. استخدام التكنولوجيا النظيفة.
٦. تحقيق التنوع والمحافظة على الأحياء.

أهمية التنمية المستدامة:

تُعد التنمية المستدامة حلقة وصل بين الجيل الحالي والجيل القادم وتضمن استمرارية الحياة الإنسانية، وتضمن للجيل القادم العيش الكريم والتوزيع العادل للموارد داخل الدولة الواحدة، وحتى بين الدول المتعددة.

تكمن أهمية التنمية المستدامة كونها وسيلة لتقليص الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية وتلعب دوراً كبيراً في تقليص التبعية الاقتصادية للخارج وتوزيع الإنتاج وحماية البيئة العدالة الاجتماعية، تحسين مستوى المعيشة، رفع مستوى التعليم، تقليص نسبة الأمية توفير رؤوس الأموال رفع مستوى الدخل القومي والعدالة الاجتماعيّة، ولتقليص هذه الفجوة وتحقيق كل هذه الأولويات لابد لنا من رؤية استراتيجية مدروسة وواضحة لنتمكن من ترك إرث للجيل القادم.

والتنمية المستدامة تمثّل خارطة طريق لشعوب وبلدان العالم للانطلاق في مسيرة موحدة وبخطى مدروسة ومحددة بسقوف زمنية ومراحل متعاقبة من أجل تحقيق الأهداف المنشودة التي تساعد على العيش الكريم للأفراد وللمجتمعات, ويمكن تلخيص أهمية التنمية المستدامة في النقاط التالية:

شمولية أهـداف التنمية المستدامة, حيث أنها لا تهتم بمجال محدد دون غيره, وتأثيرها متبادل بين تلك المجالات المختلفة , فالتنمية الاقتصادية تؤثر على التنمية الاجتماعية والبيئية, والتنمية الصناعية تؤثر سلباً على التنمية البيئية.

الحاجة العالمية الماسة للتنمية المستدامة فقد أصبح العالم وما يحتويه من

مشكلات بيئية واقتصادية واجتماعية وصحية في حاجة لحلول آنية ومستدامة.

نظرة الاستشراف المستقبلية البعيدة ويتضح ذلك من كلمة المستدامة وأنها لا تستهدف الحاضر على حساب الأجيال المستقبلية.

المشاركة الدولية وهو أهم ما يميّز التنمية المستدامة وخططها وبرامجها التنموية, ولا تقتصر أهدافها على قطر محدد أو قارة بعينها ولا تتعارض مع مصلحة أحد البلدان ولا تتأثر بالخلاف السياسي بين الـدول, فهي خطة عالمية تؤمن بها وتتشارك في تحقيق أهدافها جميع دول العالم.

أهداف التنمية المستدامة:

أهداف التنمية المستدامة، هي مجموعة من الأهـداف التي وضعتها الأمم المتحدة والتي تعرف أيضاً باسم الأجندة العالمية والمعروفة رسميًا باسم تحويل عالمنا(جدول أعمال ٢٠٣٠م للتنمية المستدامة) وهي عبارة عن مجموعة من (١٧) هدفًا وُضعت من قِبل منظمة الأمم المتحدة، وقد ذُكـرت هذه الأهـداف في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر٢٠١٥م وفي يـنـايـر٢٠١٦م، أدرجـت أهداف التنمية المستدامة (١٧ هدفاً) في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م وهي رؤية ودعـوة عالمية للعمل من أجل القضاء على الفقر وحماية كوكب الأرض وضـمان تمتع جميع الشعوب بالسلام والازدهـار بحلول عام ٢٠٣٠م، وتترابط هذه الأهـداف العريضة فيما بينها على الرغم أن لكل منها أهـداف صغيرة محددة خاصة به، تمثل في مجموعها (١٦٩) غاية، وتغطي أهـداف التنمية المستدامة مجموعة

واسعة من قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية (الفقر الجوع، الصحة التعليم, تغير المناخ, المساواة بين الجنسين، المياه، الصرف الصحي الطاقة البيئة والعدالة الاجتماعية).

وعلى الرغم من أن أهـداف التنمية المستدامة ليست ملزمة قانوناً، إلا أن الحكومات تأخذ زمام ملكيتها وتضع أطراً وطنية لتحقيقها, ولذا الدول هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسة في متابعة التقدم المحرز واستعراضه مما يتطلب جمع بيانات نوعية يسهل الوصول إليها في الوقت المناسب بحيث تستند المتابعة والاستعراض على الصعيد الإقليمي إلى التحليلات التي تجري على الصعيد الوطني، وبما يساهم في المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي.

وتتمثّل أهـداف التنمية المستدامة السبعة عشر حسب ما جاء في تقرير الأمم المتحدة (٢٠١٧م) في الآتي:

١. إنهاء الفقر بكافة أشكاله.
٢. إنهاء الجوع وتأمين الغذاء وتحسين التغذية والزراعة.
٣. ضمان حياة صحية وتعزيز مستوى معيشي مناسب لجميع الأعمار.
٤. ضمان جودة تعليم للجميع وتعزيز فرص التعليم المستمر للجميع.
٥. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة.
٦. ضمان إتاحة خدمات المياه والصرف الصحي للجميع.
٧. ضمان الحصول على طاقة حديثة ونظيفة وللجميع.
٨. تعزيز النمو الاقتصادي والتوظيف المنتج لجميع القادرين على العمل.

٩. تحقيق تصنيع مستدام وتبني الإبداع والابتكار.
١٠. تقليل عدم المساواة داخل الدول وبين الدول.
١١. بناء مدن آمنة وإنسانية ومستدامة.
١٢. ضمان استهلاك وإنتاج مستدام.
١٣. اتخاذ أفعال عاجلة لتحسين المناخ.
١٤. المحافظة على الأنهار والبحار والمحيطات والمسطحات المائية والكائنات الحية.
١٥. حماية وتعزيز الاستخدام المستدام للنسق الايكولوجي والغابات ومحاربة التصحر.
١٦. تعزيز السلام الــدولي والعدالة للجميع والمسائلة على جميع المستويات.
١٧. تقوية وسائل تنفيذ والشراكة لتحقيق التنمية المستدامة.

تركز الأهداف الرئيسة للتنمية المستدامة على خمس محاور تتمثل في:

١/ الناس:

رفاهية كل الناس, وتتمثل في:

١. القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل بلدان العالم.
٢. القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحّسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
٣. ج.ضــمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع

الأعمار.

٤. ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع.

٥. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.

٢/ الكوكب:

١. ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.

٢. ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.

٣. تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

٤. إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع وتشجيع الابتكار.

٥. الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها .

٦. جعْل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

٣/ الرخاء والازدهار:

النماء الاقتصادي والتكنولوجي المُستمر:

١. ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

٢. اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره.

٣. حفظ المحيطات والبحار والمــوارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

٤. حماية النظم الإيكولوجية الأرضية والترويج لاستدامة استخدامها واستدامة التعامل مع الغابات ومُكافحة التصحر، والتصدي لتدهور الأراضي وخسارة التنوع البيولوجي.

٤/ السلام:

حفظ السلام، التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

٥/ الشراكة:

تنمية التعاون الدولي و تقوية سبل تأسيس وتفعيل شراكة عالمية من أجل التنمية المُستدامة .

تتسم هـذه الجوانب الخمسة بالاستقلالية لـذا تتطلب أهـداف التنمية المُستدامة تفكيرًا مُتكاملاً ومناهج شاملة لتحقيق هذه الأهداف.

أصبحت التنمية المستدامة ضرورة حتمية ومسئولية واجبة على كل فرد نظراً لأهدافها السامية التي تضمن حياة كريمة للإنسان , ولتحقيق تلك الأهــداف، لا بد من تضافر الجهود وقيام كل فرد بالدور الـذي يمكن أن يسهم في الوصول إلى ما تنشده التنمية المستدامة، والتي تقوم فلسفتها على مفهوم أخلاقي، حيث تعتمد على تغيير أنماط السلوك بحيث يتحمل الفرد مسئولية الشعور بالآخرين من حوله وكذلك بمن سيأتي بعده فالتنمية

المستدامة محورها الإنسان وهدفها توفير حياة أفضل له، بالتالي أصبح دور الفرد أياً كان موقعه مواطناً يرعى احتياجاته واحتياجات أبنائه أو موظفاً يـؤدي واجبه بإخلاص لكل المستفيدين من خدماته أو واضـع سياسات ومتخذ قرارات, فأصبح للفرد دوراً ملحوظاً ومهماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أن هذه الأهـداف تقتضي التعاون والعمل مع جميع الشركاء وبشكل عملي حتى تتمكن الدول من اتخاذ الخيارات الصحيحة والقرارات السليمة لتحسين الحياة بطريقة مستدامة للأجيال القادمة.

مؤشرات التنمية المستدامة:

الغرض من مؤشرات التنمية المستدامة الإحاطة بالأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية, ومدى سير الدول في خطة تحقيق الأهـداف وظهرت مؤشرات التنمية المستدامة تحت ضغط المنظمات الدولية على رأسها الأمم المتحدة، والتي أتت بعدة برامج لصياغتها ومن أهمها برنامج الأمم المتحدة لجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن قمة الأرض الذي تضمن نحو ١٣٠ مؤشراً مصنفاً إلى ثلاثة أنواع رئيسة, اقتصادية اجتماعية، بيئية.

المؤشرات الاقتصادية :

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

يعد المؤشر من مؤشرات القوة الدافعة للنمو الاقتصادي حيث يقيس مستوى الإنتاج الكلي وحجمه ومع أنه لا يقيس التنمية المستدامة قياساً كاملاً فإنه يمثل عنصراً مهماً من عناصر نوعية الحياة.

نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي:

ويقصد بهذا المـؤشر الإنفاق على الإضافات إلى الأصـول الثابتة للاقتصاد كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجـمالي، حيث يقيس نسبة الاستثمار إلى الإنتاج.

رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج الإجمالي:

يقيس مؤشر رصيد الحساب الجاري درجة مديونية الدول ويساعد في تقييم قدرتها مع تحمل الديون، ويرتبط هذا المؤشر بقاعدة الموارد من خلال القدرة على نقل الموارد إلى الصادرات بهدف تعزيز القدرة على التسديد.

صافي المساعدة الإنمائية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي:

يقيس هـذا المـؤشر مستويات المساعدة مسيرة الـشروط التي تهدف إلى النهوض بالتنمية والخدمات الاجتماعية وهو يرد بصورة نسبة مئوية من الناتج الوطني الإجمالي.

المؤشرات الاجتماعية:

مؤشر الفقر البشري:

هو مؤشر مركب يشمل ثلاثة أبعاد بالنظر إلى البلدان النامية وهي: حياة طويلة وصحية (نسبة مئوية من الأشخاص الذين لا يبلغون سن الأربعين)، توافر الوسائل الاقتصادية (نسبة مئوية من الأشخاص الذين لا يمكنهم الانتفاع بالخدمات الصحية والمياه)

معدل البطالة:

ويشمل جميع أفراد القوى العاملة الذي ليسوا موظفين ويتقاضون مرتبات، أو عاملين مستقلين كنسبة مئوية من القوى العاملة

نوعية الحياة:

يستخدم هذا المؤشر لقياس عدد الأشخاص الذين لا يتوقع لهم أن يبلغوا سن الأربعين كنسبة مئوية من مجموع السكان، وكذلك نسبة السكان الذين لا يتيسر لهم الانتفاع بالمياه المأمونة والنظيفة والخدمات الصحية ومرافق التنظيف الصحي والتي تعد مسألة أساسية للتنمية المستدامة.

التعليم:

تستخدم مـؤشرات التعليم لقياس نسبة الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم ١٥ سنة والذين هم أميون والمعدل الإجـمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية والذي يبين مستوى المشاركة في التعليم الثانوي.

المؤشرات البيئية:

نصيب الفرد من الموارد المائية:

ويرتبط هذا المؤشر بظاهرتين رئيسيتين:

الأولى معدل النمو السكاني والمتغيرات الديمغرافية، والثانية ارتفاع مستويات المعيشة الناجم عن إعادة توزيع الدخول التي تستهدفها بعض برامج التنمية الاقتصادية.

متوسط نصيب الفرد من إجمالي الأراضي المزروعة:

بين هذا المؤشر نصيب الفرد بالهكتار من إجمالي الأرض المزروعة.

كمية الأسمدة المستخدمة سنوياً:

يقيس كثافة استخدام الأسمدة ويقاس بالكيلوغرام للهكتار

مؤشر التصحر:

يقيس مساحة الأراضي المصابة بالتصحر ونسبتها إلى المساحة الإجمالية للبلد.

التغير في مساحة الغابات:

يشير هذا المؤشر إلى التغير الذي يحصل مع مرور الوقت في مساحة الغابات بنسبة مئوية من المساحة الإجمالية للبلد.

الفصل الثاني

الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة

الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة

مقدمة:

التعليم هو الركن الأساسي للتنمية التي يتوقّف نجاحها في أي مجتمع على نجاح النظام التعليمي، ويعد مفتاح التقدّم وأداة النهضة ومصدر القوة في المجتمعات.

كما يعتبر التعليم والتنمية وجهان لعملة واحــدة فمحورهما الإنسان وغايتهما بناءه وتنمية قدراته وطاقاته من اجل تحقيق تنمية مستدامة بكفاءة وعدالة تتسع فيها خيارات الحياة أمام الناس.

ويُعد التعليم أهم رافد للتنمية وعناصرها المختلفة, فالمجتمع الذي يحسن تعليم وتأهيل أبنائه ويوفر المــوارد البشرية القادرة على تشغيل وإدارة عناصر التنمية، يسهم في بناء مجتمع قوي سليم يسوده الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي والاقتصادي.

ثمة علاقة وثيقة بين التعليم والتنمية المستدامة لا تستطيع التنمية أن تحقق أي خطوة إلا إذا توفرت القوى البشرية المؤهلة، وبالتالي فإن عملية التعليم أو التعلّم بالأحرى هي أساس عملية التنمية المستدامة.

وإذا كانت التنمية المستدامة تستهدف تمكين الإنسان فإن التعليم يستهدف تحقيق إنسانية الإنسان وتمكينه أيضا من خلال تعليم العلوم بمعناها الواسع لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يمكن للتعليم مساعدة الناس أطفالاً

وشباباً وكباراً، على تطوير معارفهم العلمية واتجاهاتهم وقيمهم ومهاراتهم وتفكيرهم النقدي، الأمـر الـذي يشكّل الوسيلة التي لا غنى عنها للعيش في مجتمعات تشهد تطوراً سريعاً لذلك نجد أن التعليم حظي بالترتيب الرابع في خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ بعد القضاء على الفقر والجوع والاهتمام بالغذاء وصحة الإنسان وفي إطار الخطة، يبرز التعليم بصفته هدفاً قائماً بذاته) الهدف الرابع التنمية المستدامة(، مقترناً بغاياته السبع وثلاث وسائل للتنفيذ.

يهدف التعليم من أجل التنمية المستدامة إلى توسيع نطاق الفهم العام للقضايا العالمية المرتبطة بالبيئة مثل تغير المناخ، المياه، الطاقة، الصحة والموارد المحدودة إضافة إلى مساعدتهم على إيجاد الوسائل لمواجهة كل هذه التحديات.

الهدف الرابع للتنمية المستدامة :

يُعد التعليم الركن الأسـاسي في تحقيق أهـداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ لأنه يمثل حلقة وصل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة (البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي), كما يُعد من أهم روافد التنمية وعناصرها المختلفة فالمجتمع الذي يحسن تعليم وتأهيل أبنائه ويوفر المـوارد البشرية القادرة على تشغيل وإدارة عناصر التنمية، يسهم في بناء مجتمع قوي سليم يسوده الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي والاقتصادي.

يبرز التعليم بصفته هدفاً قائماً بذاته من خطة التنمية المستدامة مقترناً بغاياته السبع وثلاثة وسائل للتنفيذ, وينص الهدف الرابع على ضمان التعليم الجيد

المنصف والشامل وتعزيز فرص التعليم للجميع مدى الحياة, وجاء مختلفاً عن كل الأهـداف الإنمائية للألفية الثالثة التي ركّـزت على تعليم الأطفال والتعليم الابتدائي بينما استهدف الهدف الرابع جميع الفئات العمرية بالانتفاع بالتعليم وتلبية احتياجات التعليم الأساسية لكل طفل وشاب وراشد من الجنسين.

المتأمل لنص الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة, يلحظ أنه تضمّن التعليم والتعلم وكانت الرؤية هي ضمان تعليم نوعي جيد وشامل ومنصف للجميع, وكذلك تعزيز التعلم وإتاحته للجميع مدى الحياة.

غايات الهدف الرابع للتنمية المستدامة:

تـتراوح غايات الهدف الرابع بين مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم العالي حسب ما ورد وهي كالآتي:

١/ التنمية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي للجميع:

يجب توفير سنة واحدة على الأقل من التعليم قبل الابتدائي الجيد يقدمه مربون ذوو إعداد جيد، وكذلك التنمية والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة

٢/ التعليم الابتدائي والثانوي للجميع:

توفير دورة كاملة من التعليم الابتدائي والثانوي الجيد المنصف المجاني الممول من الأموال العامة لمدة أثني عشر عاماً للجميع من التعليم الإلزامي مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة، وبدون تمييز .

٣/ تكافؤ فـرص الانتفاع بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني والتعليم العالي.

لا بد من الحد من العقبات التي تحول دون تنمية المهارات وتعيق التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، ابتداءً من مرحلة التعليم الثانوي ووصـولاً إلى التعليم العالي، بما في ذلك التعليم الجامعي، ولا بد من توفير فرص للتعلم مدى الحياة للشباب والكبار وينبغي القيام تدريجياً بجعل التعليم العالي مجانياً، على نحو يتماشى مع الاتفاقات الدولية السارية.

٤/ المهارات المناسبة للعمل:

الانتفاع، وينبغي التوسع في إمكانات الانتفاع المنصف بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، وذلـك إلى جانب ضـمان الـجـودة، ولا بد من زيادة فرص التعلم وتنويعها باستخدام مجموعة كبيرة من طرائق التعليم والتدريب كي يستطيع جميع الشباب والكبار، ولاسيما الفتيات والنساء اكتساب المعارف والمهارات والكفاءات المناسبة اللازمة للحصول على عمل لائق ولتأمين سبل العيش.

٥/ اكتساب المهارات، ويجب تجاوز إجـادة مهارات خاصة بأعمال محددة والتشديد على تنمية المهارات المعرفية وغير المعرفية القابلة للنقل والرفيعة المستوى، مثل الـقـدرة على حل المشكلات والتفكير النقدي، والإبــداع، والعمل الجماعي ضمن فريق، ومهارة الاتصال وتسوية النزاعات، وهي مهارات يمكن ممارستها في طائفة من المجالات المهنية.

٦/ المساواة بين الجنسين وتكافؤ فرص الانتفاع للجميع:

أ. الإدماج والإنصاف:

ب. المساواة بين الجنسين:

ينبغي أن تتوافر لجميع الفتيات والفتيان وجميع النساء والرجال فرص متساوية للتمتع بتعليم جيد جداً وبلوغ مستويات متساوية فيه وجَني فوائد متساوية من هذا التعليم, كما ينبغي الاهتمام بالمراهقات والشابات اللاتي يتعرضن للعنف القائم على نوع الجنس، وحـالات زواج الأطفال والحمل المبكر والعبء الثقيل للمهام المنزلية، وكذلك اللاتي يعشن في مناطق فقيرة أو نائية أو ريفية.

٧/ محو أمية الشباب والكبار:

تستند المبادئ والاستراتيجيات والتدابير الخاصة بهذه الغاية إلى فهم معاصر للقرائية ليس باعتبارها مجرد شكل لتعارض بين الشخص المتعلم والشخص الأمي وإنما باعتبارها عملية متواصلة تتكون من مستويات للكفاءة، ومن ثم فإن الإجــراءات المتبعة لتحقيق هذه الغاية ترمي إلى ضمان أن يكون جميع الشباب والكبار في جميع أركان العالم قد بلغوا بحلول عام ٢٠٣٠م ، مستويات ملائمة ومعترفاً بها للكفاءة في امتلاك المهارات الوظيفية للقراءة والكتابة والحساب لمعادلة لمستويات التي يتم بلوغها بنجاح في إتمام التعليم الأساسي.

٧/ تعليم المواطنة من أجل تحقيق التنمية المستدامة:

لا بد أن يسهم التعليم في إنفاذ حقوق الإنسان وتوطيد السلام وتحقيق المواطنة المسئولة انطلاقاً من المستوى المحلي وانتهاءً بالمستوى العالمي وتحقيق المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة، ويجب أن يكون مضمون هذا التعليم ملائماً ويركز على الجوانب المعرفية وغير المعرفية لعملية التعلم، وإن

اكتساب المعارف والمهارات و القيم والاتجاهات التي يحتاج إليها المواطنون من أجل مزاولة حياة منتجة واتخاذ قرارات مستنيرة والاضطلاع بأدوار نشيطة على الصعيدين المحلي و العالمي في التصدي للتحديات العالمية وتسويتها يمكن أن يتم عن طريق التعليم من أجل التنمية المستدامة والتعليم في مجال المواطنة العالمية الذي يتضمن التعليم في مجال السلام، والتثقيف في مجال حقوق الإنسان، وكذلك التعليم المشترك بين الثقافات والتعليم من أجل التفاهم الدولي.

كما تشمل هذه الخطة ثلاث وسائل للتنفيذ يتعين أن تتعلق بما يلي:

١. البيئات التعليمية الآمنة والشاملة.

٢. المنح الدراسية للتعليم العالي.

٣. تدريب المعلمين و تحسين ظروف عملهم.

مؤشرات الهدف الرابع:

للهدف الرابع سبع غايات وثـلاث وسائل للتنفيذ, تقاس عن طريق احد عشر مؤشرًا وتتمثّل المؤشرات في الآتي:

الغاية الأولى: ضمان إتمام كل الفتيان والفتيات للتعليم الابتدائي والثانوي المنصف والمجاني والجيد الذي يؤدي إلى نتائج تعليمية فعالة ومناسبة بحلول عام ٢٠٣٠.

لهذه الغاية مؤشران:

١/ المؤشر: نسب الإناث إلى الذكور للأطفال في نهاية المرحلة الابتدائية.

٢/المــؤشر: معدل إنهاء(التعليم الابــتــدائي، التعليم الثانوي الأدنى أو الإعدادي التعليم الثانوي الأعلى).

الغاية الثانية: ضمان حصول جميع الفتيان والفتيات على نوعية جيدة من تنمية الطفولة المبكرة والرعاية والتعليم قبل الابتدائي، حتى يستعدوا للتعليم الابتدائي.

للغاية مؤشران

١/ المـؤشر: نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يسيرون على المسار الصحيح في مجال الصحة والتعليم والـرفـاه النفسي والاجتماعي، حسب الجنس.

٢/ المـؤشر: معدّل المشاركة في التعليم النظامي (قبل عام واحد من السن الرسمي لدخول التعليم الابتدائي)، حسب الجنس.

الغاية الثالثة: ضمان الوصول المتكافئ لجميع النساء والرجال إلى تعليم تقني ومهني وعـالي ميسور التكلفة وعـالي الـجـودة، بما في ذلـك التعليم الجامعي، وذلك بحلول عام ٢٠٣٠.

المؤشر: معدل مشاركة الشباب والبالغين في التعليم الرسمي وغير الرسمي والتدريب في الأشهر الإثني عشر الماضية، حسب الجنس.

الغاية الرابعة: تحقيق زيادة كبيرة في عدد الشباب والبالغين الذين لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للتوظيف والوظائف

المناسبة وريادة الأعمال، وذلك بحلول عام ٢٠٣٠.

المــؤشر: نسبة الشباب والـكـبـار ذوي مـهـارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حسب نوع المهارات.

الغاية الخامسة: القضاء على الفوارق بين الجنسين في التعليم وضمان المساواة في الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال المستضعفين، وذلك بحلول عام ٢٠٣٠.

المـؤشر: مـؤشرات التكافؤ (أنثى/ذكر، ريفي/حضري، الشريحة الخمسية لـلـثروة الأدنى/الأعـــلى، وأخــرى مثل حـالـة الإعـاقـة، الـشـعـوب الأصلية، والمتضررين من النزاع، عند توفر البيانات) لجميع أنواع مؤشرات التعليم.

الغاية السادسة: التأكد من أن جميع الشباب، ونسبة كبيرة من البالغين، من الرجال والنساء، يلمون بالقراءة والكتابة والحساب، وذلك بحلول عام ٢٠٣٠.

المؤشر: نسبة السكان لفئة عمرية معينة، والتي تحقق على الأقل مستوىً ثابت من الكفاءة في (أ) محو الأمية و(ب) مـهـارات الحساب، حسب الجنس.

الغاية السابعة: ضمان حصول جميع المتعلمين على المعرفة والمهارات اللازمة لتعزيز التنمية المستدامة، بما في ذلك، التثقيف بما يخص التنمية

المستدامة وأنماط الحياة المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، وتعزيز ثقافة السلام والمواطنة العالمية، وتقدير التنوع الثقافي، ومساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، وذلك بحلول عام ٢٠٣٠.

المؤشر: مدى (١) تعليم المواطنة العالمية، (٢) والتثقيف بما يخص التنمية المستدامة، بما في ذلك المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، على جميع المستويات في (أ) سياسات التعليم الوطنية، (ب) والمناهج الدراسية، (ج) وتدريب المعلمين، (د) وتقييم الطلاب.

ولما كان التعليم في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م تمت صياغته على نحو بالغ الوضوح بوصفه هدفاً قائماً بذاته، فثمة عدد من الغايات والمــؤشرات بالتعليم مرتبطة مـع الأهــداف الأخــرى المقترحة للتنمية المستدامة، وتشمل هذه الغايات:

- الصحة والرفاه.
- المساواة بين الجنسين.
- العمل اللائق والنمو الاقتصادي.
- الاستهلاك المسئول والنمو.
- التخفيف من آثار تغير المناخ.

وبما أن التعليم يشكّل جزءًا لا يتجزأ من التنمية المستدامة وعاملاً رئيساً لتحقيقها، وينبغي أيضاً أن يكون جزءًا من الاستراتيجيات الرامية إلى بلوغ جميع أهداف التنمية المستدامة والأمر المهم هو أن جميع أهداف التنمية

المستدامة مترابطة فيما بينها ولا يمكن بلوغها إلا بتنفيذها معاً، بحيث يعزز بعضها البعض.

المبادئ التي يقوم عليها الهدف الرابع :

تسعى كل دول العالم للتطور والنماء وتحقيق التنمية المستدامة التي تلبي احتياجات أجيال الحاضر دون التأثير سلباً على قدرة أجيال المستقبل لتحقيق احتياجاتهم، والغاية الأساسية هي القضاء على البطالة والفقر وتحقيق نمو عالٍ ومن ثم تحقيق حياة آمنة وصحية ومنتجة وعادلة لأجيال الحاضر مع تأمين حياة مماثلة لأجيال المستقبل، تتضمن الاحتياجات الأساسية للإنسان الغذاء المادي والروحي والكساء والسكن والصحة والتعليم والعدالة والأمن والترفيه, ذلك من خلال التركيز على الهدف الرابع نظراً لأهميته الكبيرة, ومقاصده في إكساب المواطن ما يلزم من تقنيات ومهارات وقيم ومعارف لضمان تنمية مستدامة و إعداده لتحمل المسئولية وتشجيعه على الديمقراطية ذلك من خلال تمكين جميع الأفـراد والجماعات من التمتع بكافة حقوقهم إلى جانب قيامهم بجميع واجباتهم ومن المبادئ التي يستند عليها الهدف الرابع للتنمية المستدامة:

- صياغة خطة عالمية تناسب كافة المجتمعات في الدول المختلفة لتحقيق الهدف الرابع.
- التعليم إنما هو حق أساسي من حقوق الإنسان, وينبغي أن يكون مجانياً والزامياً, إضافة إلى ذلـك، يعد التعليم منفعة عامة تتحمل الدولة مسؤوليتها إزاءه، كما أنه مسعى مجتمعي مشترك ينطوي على عملية

شاملة لرسم السياسات العامة وتنفيذها.

- تعميم محو أمية الشباب بحلول عام ٢٠٣٠م، ما يـؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة للجميع.
- علاوة على ذلك، يلتزم الهدف الرابع للتنمية المستدامة بضمان تكافؤ الفرص في الانتفاع بفرص التعليم بعد الأسـاسي، سواء من خلال تنمية المهارات المهنية على المستوى الثانوي أو بعد الثانوي، وذلك بعدة وسائل منها الدراسات الجامعية.

خطوات نحو تحقيق الهدف الرابع للتنمية المستدامة:

تسعى جميع دول العالم جاهدة لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة ونستعرض في هذا الجزء من الكتاب بعض المحاور المهمة التي قد يسهم الاهتمام بها بشكل كبير في الوصول لتحقيق غايات الهدف الرابع.

أولاً: وضع سياسات تربوية من اجل تعليم ذاتي مستدام:

شهد القرن الحادي والـعـشرون العديد من التغيرات المتسارعة في ظل ثورة المعلومات ومد التدفق المعرفي ما يتطلب إعادة النظر في التعامل مع هذه التغيرات ومراجعة السياسات التعليمية للوصول لحلول مواكبة لهذه التغيرات ومواجهة التحديات أمام تحقيق الهدف الرابع.

تُعد السياسات التعليمية مهمة جداً لجميع الدول حيث تُحظى باهتمامٍ كبيرٍ من القيادات في الدولة لذلك كان لزاماً على هذه الدول مراجعة سياساتها التعليمية وأنظمتها التربوية للوقوف على مواطن الضعف والقصور فيها

والعمل على تطويرها لإيمان هذه الدول بان التعليم هو السبيل الأمثل لتقدم المجتمعات ورقيها الذي عبره يتم للكادر البشري تحقيق التطور المنشود في المجتمع.

السياسة التعليمية تعتبر مؤشر واضح عن هوية الوطن واهتماماته ما جعلها محور اهتمام الحكومات وهي جزء أساسي من السياسة العامة لأي دولة وتعني تحديد الشكل العام للنظام التعليمي ومراحله الدراسية والأهداف التربوية لكل مرحلة والخطط والاستراتيجيات والقواعد والقوانين واللوائح والبرامج والأساليب التي تسير بناء على العملية التعليمية وتستند على مجموعة المبادئ التي تسهم في نهضة التعليم بالاعتماد عليها كما تشكل السياسات التعليمية حجر الأســاس الـذي يحقق للمجتمع تنمية وتطوير بنيته التحتية من خلال تنمية العقول وتربية الأفــراد وتنمية مهاراتهم وتهذيب نفوسهم وضبط سلوكياتهم.

كما تمثّل السياسات التعليمية مجموعة القرارات والتشريعات التي تهدف لتحديث وتطوير الأنظمة التربوية بشكل متكامل وتحديد جميع الوسائل والأساليب اللازمة لذلك وعـلى ضوئها يتم اتخاذ الـقـرارات ومـن أهمية السياسات التعليمية أنها توفّر الشعور بالأمن لجميع العاملين وتحفّز على توفير الاستقرار، حيث إنّها لا تتغيّر بتغيير المسئولين مباشرة وإنما تقوم على البناء المؤسسي وتوفّر الوقت والجهد والمال على المستويات الإدارية والفنّية.

والسياسات التعليمية تيسّر عمليّة صنع القرارات التعليمية على المستوى الإداري، حيث إنّها تعمل على توافر المعايير للحلول المقترحة للمشكلات

المختلفة, كما نجد أن السياسات التعليمية تقضي على الذبذبة وعدم الاتساق في القرارات التي تصدرها الأجهزة المختلفة وتقلّل من حدّة المركزية، لأنّها تساعد على تفويض سلطات الإدارة العليا أو المركزية إلى المستويات الإدارية التالية عامة واللامركزية خاصة. وتساعد أيضا في علميّات المتابعة والرقابة والتقييم، وهي قبل ذلك تساعد في توجيه العاملين وتنميتهم إداريا وتوفّر الأساس لتقويم الخطط القائمة والمقترحة.

تنبثق السياسة التعليمية من متطلبات المجتمع وفلسفته وأيدولوجيته وتوجهاته والإمكانات المادية والبشرية المتاحة والتنسيق بين جميع هذه العناصر حتى تتم إدارة النظام التعليمي بشكل أفضل وتطويره مستقبلا ويجب مراعاة الآتي عند وضع السياسات التعليمية:

- المواءمة بين أهـداف التنمية المستدامة وأولويات التنمية الوطنية والعمل بوصفها هيئة تنسيقية لتنفيذ أهـداف التنمية المستدامة ذلك من خلال بناء فهم مشترك والتزام سياسي لتعزيز دمج الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة ضمن الخطة والسياسة الوطنية للتعليم.
- ادارة عملية إشراك أصحاب المصلحة المحليين والدوليين من خلال آليات تنسيق مناسبة بين جميع الجهات المعنية بالتعليم على الصعيد والوطني والشراكات.
- تنسيق عمليات جمع الإحصاءات الرسمية وتحديد مصادر البيانات الجديدة وتقديم المساعدة إلى نظام الإحصاءات الوطنية فيما يتعلق

ببناء الـقـدرات ورصـد مـؤشرات أهـداف التنمية المستدامة ورفع التقارير بشأنها.

- إدارة المشروعات المخصصة لأهداف التنمية المستدامة الصادرة من قيادات الدول أو مجالس الوزراء.
- دمج التعليم من أجل الاستدامة في جميع البيئات التعليمية النظامية وغير النظامية والعمل على اتساقها من أجل احداث التغيير المنشود.
- اجـراء البحوث والـدراسـات وعمليات التقييم والمتابعة والتجارب التربوية بشأن الوصول لمناهج تعليمية مواكبة لتغيرات العصر.
- تنقيح وتطوير المناهج الدراسية لتواكب التغيرات العالمية وتحقق الأهداف المنشودة للتنمية المستدامة.

تطبيق السياسات التعليمية على الهدف الرابع للتنمية المستدامة:

يمكن وضع تصوّرات وآليات حول السياسات والإجـراءات التي يجب اتباعها لتحقيق الهدف الرابع حسب غاياته السبع على النحو الآتي:

الغاية الأولى:

- ضمان أن يتمتّع جميع الفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد.
- من الـضروري لتحقيق هذه الغاية اتخاذ إجـراءات تشمل التشريعات والقوانين والجوانب التنظيمية والإدارية منها: النص بالحق في التعليم في دستور الدولة بشكل صريح، يكون مضمونه أن تتكفّل الدولة بالتعليم

للجميع، وأن يكون إلزاميا ومجانيا، وبذلك فهو يحقّق مبدأين أساسيين من مبادئ التعليم هما:

ديمقراطية التعليم: ونعني به أن يتمتّع الجميع بحقّ التعليم دون استثناء, من الجنسين وذوي الإعاقة والمناطق النائية، دون تمييز بسبب الأصل أو العرق أو الدين أو النوع.

تكافؤ الفرص التعليمية: ويقصد به أن تكون الفرص التعليمية مقدّمة للجميع بالتساوي سواء من المباني أو المناهج أو الأدوات وغيرها, بإصدار أو تحديث قانون للتعليم يحدّد الجهة المسؤولة عن التعليم رسمياً وتحديد مسؤوليات وزارة التربية والتعليم بالتوظيف والمناهج وغيرها وأهداف التعليم في الدولة والمراحل التعليمية ومجانيّة التعليم وإلزاميته, والمركزية واللامركزية في التعليم.

الغاية الثانية:

النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي.

تشير معظم الأدبيات التربوية والنفسية إلى أن مرحلة الطفولة المبكرة، مرحلة تمتع الطفل باستقلاليته الاجتماعية، لذلك يجب أن تكون فترة تحفيز واستثارة لكلّ طاقاته، بإعطائه إمكانية استكشاف احتياجاته وحركته وإظهار اهتمامه بالأشياء والأفـراد من حوله، ومن أهمّ متطلّباتها أن تكون ثريّة بالمكوّنات المحفّزة والمعزّزة للتعلّم، وأن تحقّق للطفل السعادة والأمن، ما

يساعده على تحمّل المسؤولية واكتساب عـادات صحيّة واجتماعية جيّدة، وتعلّم لغته وتنمّى لديه الملاحظة والانتباه والإدراك ومعرفة الأرقام والأشكال الهندسية والمكان والزمان.

من الضروري لتحقيق هذه الغاية إصدار قانون ينصّ على إتاحة فرصة التحاق جميع الأطفال دون تمييز بسبب الجنس أو الدين أو اللون أو اللغة وغيرها.

ومجانية رياض الأطفال وإلزاميتها, وإلحاق مرحلة رياض الأطفال بالسلّم التعليمي وإشراك القطاع الخاص في تمويلها ودمج الأطفال من ذوي الإعاقة مع الأسوياء.

كذلك صياغة فلسفة وأهــداف جديدة ومواكبة لمرحلة ريـاض الأطفال بحيث تتركز فلسفة التعليم في ريـاض الأطفال على معطيات كثيرة تأتي في طليعتها وأهمّها الحقّ في التعليم، والانتقال من فكرة المساعدة والرعاية إلى المنهج الحقوقي للطفل وهو المنهج المستند إلى الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ومنها اتفاقية حقوق الطفل ١٩٨٩، وتأتي أهمّية المنهج الحقوقي بالنسبة إلى الطفل في أنّه يحدّد مسؤولية الدولة والتزامها بتطبيق حقوق الطفل ووضع آليات التنفيذ الخاصة بها ويراعي مبدأ تكامل حقوق الطفل دون تجزئتها، وتشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

والثقافية وغيرها كما يسهم في حماية الأطفال الفقراء والمحرومين ويؤكّد على مبدأ الحقّ باعتباره ملكاً للإنسان وليس هبة أو عطاء من أحد, كذلك الحال بالنسبة إلى أهـداف مرحلة رياض الأطفال، بحيث يجب أن تراعي ما جاء في اتفاقيات حقوق الإنسان وخصوصاً حقوق الطفل، والتي تؤكّد

على حقّ الطفل بالرعاية والتعليم والتدريب والتأهيل وتنمية جميع جوانب شخصيته، وقد ركّـزت معظم الـدراسـات التربوية والنفسية على مجالات عامّة لأهداف رياض الأطفال والتي منها المساعدة في إكساب الطفل العادات الصحية والاجتماعية التي تؤهله للعيش بصحة جيدة واندماج اجتماعي, ونموّ الطفل الجسدي والعقلي والنفسي والاجتماعي والروحي.

الغاية الثالثة:

- كفالة تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني:

- تُعرّف اليونسكو التعليم التقني والمهني بأنّه التعليم الذي يشمل دراسة التقنيات والعلوم المرتبطة بها، واكتساب المهارات والاتجاهات وضروب الفهم والمعارف المتّسمة كلّها بالطابع العملي للمهن والأعـمال في شتّى قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية, ولتطوير التعليم التقني والمهني يجب اتخاذ الإجراءات الآتية:

١. التوسّع في هذا النوع من التعليم والتخطيط له وربطه بحاجات التنمية بصورة عضوية وفعّالة.
٢. إلحاق التعليم التقني والمهني بالتعليم العام وإدخاله مبكّرا في التعليم الأساسي.
٣. ضـمان حـقّ كـلّ من الإنـاث والـذكـور بالالتحاق بالتعليم التقني والمهني.
٤. ضمان فرص الالتحاق لذوي الإعاقة.

٥. إشراك مؤسّسات الدولة في تخطيط برامج التعليم الفني وتنفيذها ودعمها.
٦. نشر الثقافة المهنية والتقنية في المجتمع من خلال كلّ الوسائل المتاحة.
٧. تحسين برامج خدمات التوجيه والإرشاد المهني.
٨. تصميم مناهج التعليم التقني والمهني لتناسب احتياجات العمل وإكساب الطلبة المهارات اللازمة لمزاولة المهن في الواقع مباشرة.

التعليم العالي:

يواجه التعليم العالي جملة من الإشـكـالات، رغم كلّ محاولات التطوير، وهناك مؤشّرات لفاعلية التعليم العالي منها:

١. استيعاب الطلب المتزايد على التعليم العالي.
٢. تحقيق الغايات والأهداف المرسومة له.
٣. تأهيل الخرّيجين للعمل.
٤. ملاءمة برامج التعليم العالي لحاجات المجتمع وسوق العمل والتنمية المستدامة.
٥. جودة مضمون ما يقدّمه التعليم العالي.
٦. استخدام أنظمة إدارية متطوّرة من الناحية التكنولوجية والفنّية.
٧. المساهمة في حراك المجتمع وتطوره.
٨. تطوّر الفكر والثقافة المحلية.
٩. مدّ المؤسّسات والقطاعات بالخرجين المتدرّبين والمهرة في الدولة.
١٠. لتحسين أداء التعليم العالي ونوعية مخرجاته ليحقّق أهـداف

التنمية المستدامة يجب إتاحة فرصة الالتحاق بالتعليم العالي للجميع دون استثناء وفقا لشروط القبول والاحتياجات.

الغاية الرابعة:

- تحقيق زيادة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة.
- يتميّز العصر الحالي بأنّه عصر المهارات بمجالاتها كافّة، لذلك أصبح إكسابها من أهمّ الغايات التي تنشدها المجتمعات، ولتطبيق أو تسهيل هذا التوجّه لا بدّ من إدخال المهارات في السياسات العامة للتربية والتعليم في التعليم النظامي وغير النظامي ومراكز التدريب ولجميع الأعمار ووضع خطة
- استراتيجية خاصّة بإكساب المهارات وفق منهج علمي مدروس.
- كذلك تشكيل إدارات وجهات معنيّة بالتدريب على المهارات بأنواعها كافّة, والتوسّع في برامج التدريب ليشمل الجميع الإناث والذكور والأعمار, وإشراك قطاعات الدولة كافّة في تنفيذ المشاريع الحكومية منها وغير الحكومية وإجراء دراسات حول أهم المهارات المرتبطة بالحياة وسوق العمل ومتطلبات وحاجات الأفراد, وإعداد مصفوفة تضمّ أهمّ المهارات.

الغاية الخامسة:

- القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم، و تكافؤ فرص الحصول على جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة.
- من أهم أهداف التعليم، ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية،

فعن طريقهما يتمّ القضاء على التفاوت بين الجنسين وكفالة الحقّ للجميع دون استثناء، وهـذا يتطلّب إجـراءات قانونية وتشريعية وتطبيق قانون التعليم الإلزامي, وضمان مبدأ ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية من خلال التشريعات والمتابعة وبناء استراتيجيات وخطط وسياسات عامة تشمل الجنسين دون تمييز, وتحقيق التكافؤ من خلال توفير الفرص التعليمية المتاحة للجنسين بالتساوي.

الغاية السادسة:

- كفالة أنّ جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار رجالا ونساء على حدّ سواء، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام ٢٠٣٠

- تمثّل مهارات القراءة والكتابة والحساب الأسـاس المتين لبناء المعرفة الإنسانية، لذلك فهي اللبنة الأساسية لها، ومن هنا نجد أنّها تلعب دوراً كبيرا في حياة الإنسان، فهي وسيلته في الوصول إلى العلم والمعرفة، وتساعد بشكل فاعل في نموّ الأفـراد وتطوّرهم، بالإضافة إلى أنّها تمكّنهم من فهم حقوقهم وتعزّز مشاركتهم السياسية. وفي هذا الجانب تمثل الأمّية أحد أهمّ تحدّيات التربية والتعليم، نتيجة العزوف عن التعليم والتسرّب والكوارث والحروب والصراعات التي زادت من نسبتها، لذلك يجب اتخاذ إجـراءات كبيرة وعاجلة لمعالجة هذه الظاهرة، وزيادة أعداد الملّمين بالقراءة والكتابة والحساب, ويجب وضع خطّة استراتيجية وطنية لمكافحة الأمية وتطبيق قانون التعليم الإلزامي ومتابعة تنفيذه، لمنع عدم الالتحاق بالتعليم الأساسي والتسرّب وإصدار قانون محو الأمّية، يحدّد به سنّ الإلزام ومتطلّبات تنفيذه

وإعـداد مناهج تلائم متطلبات الدارسين الكبار وتتوافق مع سوق العمل, وإعداد معلمين متخصصين في مجال تعليم الكبار.

الغاية السابعة:

أن يكتسب جميع المتعلّمين المعارف والمـهـارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، واتباع أساليب العيش المستدامة وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف، والمواطنة العالمية وتقدير التنوّع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة بحلول٢٠٣٠ :

يرتبط التعليم بالتنمية المستدامة ارتباطاً وثيقاً، وذلك للتقاطعات التي تجميع بينهما بالإضافة إلى أن التعليم هنا غاية ووسيلة، فالتعليم الجيّد هو ما تصبو إليه التنمية المستدامة وفي الوقت نفسه هو وسيلة لتحقيقها، ومن هذا المنطلق لا يمكن تصوّر أي تنمية مستدامة دون تعليم جيّد ديمقراطي يحقق تكافؤ الفرص التعليمية.

كذلك نجد أنّ التعليم يلعب دوراً أساسياً في بيان ماهية التنمية المستدامة وفعاليتها لأنّه يساعد على تحقيق إعداد الكوادر البشرية المتعلمة والمتدربة في مجالات عدة، وهذا يمثل رأس المال البشري لتكوين الوعي المجتمعي تجاه مكونات التنمية المستدامة، وتشكيل الاتجاهات الإيجابية نحوها، ما يعزز برامجها ويساعد على تفعليها, وتعزيز القيم العالمية مثل حقوق الإنسان والتعايش السلمي والسلام العالمي والديمقراطية, وتحسين نوعية الحياة ونمط العيش، من خلال المساهمة في القضاء على الفقر والمشكلات الاجتماعية، مع رفع المستويات الاقتصادية وتشكيل الوعي الصحّي والبيئي.

ثانياً: التنمية المهنية وتدريب المعلمين:

العملية التعليمية بمفهومها الحديث لا تقتصر على دور المعلم باعتباره ملقناً وناقلاً للمعرفة فقط , بل تعدت ذلك المفهوم الضيق وتغير دور المعلم تماشياً مع احتياجات العصر وتوجهاته, فصار المعلم قائداً وميسراً للعملية التعليمية ومعداً للبرامج المناسبة لقدرات المتعلمين ولا شك أن تطور الأمم يقاس بمدي قدرتها علي مواكبة التطورات المعرفية والتقنية في عصر المعلوماتية وقدرتها علي التكيف والتعامل معها بأقصى درجـات الكفاءة لذا فإن القصور في عملية التطوير الذاتي يعني الجمود الفكري والقصور في أداء العمل والذي يـؤدي إلي التخلف عن ركب الأمـم في قطاع التعليم خاصة وفي المجالات الإنمائية الأخرى بشكل عام ومن هذا المنطلق كان لا بد من الارتقاء بالتنمية المهنية وتدريب المعلم على ضوء هذا التغيير حتى يقوم بدوره على الوجه الاكمل.

مفهوم التدريب:

تباينت آراء التربويين في مفهوم التدريب ذلك لاختلافهم في فهم وظيفته ومكوناته والعوامل المسئولة عن تطويره مثل التدفق المعرفي المتزايد يوماً بعد يوم وتغير دور المعلم في ظل ثورة المعلومات, ومن بين هذه التعريفات ما يلي:

- مجموعة الأنشطة والمجهودات التي تهدف الى اعطاء المعلم مزيداً من المعارف والمعلومات والمهارات بغرض تحسين ورفع ادائه في العمل.
- تطوير العلاقات البشرية داخل بيئة العمل لما يوفره التدريب من

مهارات وقدرات.

- تحسين وزيـادة الانتاجية في العمل ذلك من خلال الارتقاء بالمعلمين من مستوى الكفاية الى مستوى الكفاءة.
- نشاط يستهدف تحقيق النمو الـذاتي المستمر للقائمين على عملية التعلم خاصة أداء المعلم, وتطويره والوصول به الى المستوى العلمي والمهني والثقافي, بما يحقق أهدافه وطموحاته واستقراره واخلاصه في أداء رسالته.

مسوغات التنمية المهنية وتدريب المعلم:

في عصر المعلومات الـذي نعيشه اليوم, ومد التدفق المعرفي في مختلف العلوم ومجالات الحياة, وتغير دور المعلم, كان لا بد من إعادة النظر لعملية التدريب بأنه الطريق الأمثل لتحقيق أهداف المجتمعات ومن ثم تحقيق الهدف الرابع للتنمية المستدامة وغاياته السبع ويمكن تلخيص أهم مبررات عملية التدريب في الآتي:

١. تطوّر المناهج التربوية بصورة دورية لتواكب التغيرات العالمية.
٢. تجديد الخطط التنموية والتربوية حسب مقتضيات العصر.
٣. تطوّر النظريات التربوية والعلوم وطرائق تدريسها.
٤. تغيّر العمل أو التخصص ما يستلزم تدريب للوضع الجديد.
٥. التنامي السريع في نظم المعرفة وفروعها والتزايد الكبير في أعداد المتعلمين والمدارس.

أهداف التدريب والتنمية المهنية للمعلم :

تنبثق أهمية التنمية المهنية وتدريب المعلم من كونها طريقة للتأكد من نجاح المعلمين في ربط أهـداف التدريس، الـذي يقدمونه مع احتياجات متعلميهم، وتختلف التنمية المهنية في أهدافها، وإجراءاتها عن المساعي المهنية الأخــرى، مثل الإشراف على المعلم وتقييمه، حيث يهتم التقييم بالحكم على كفاءة المعلمين، أو جـودة التدريس ولا يركز بالضرورة على نموهم في عملهم، وتركز التنمية المهنية بشكل خـاص على كيفية بناء المعلمين لهويتهم المهنية في تفاعل متزايد مع المتعلمين وانعكاسها على أدائـهـم في الـفـصـول.والـغـرض الأســاسي للتنمية المهنية والـتـدريـب هو الرقى بجودة التدريس الـذي ينتج عنه جـودة في تعلم جميع المتعلمين, ويمكن تلخيص أهم أهدافها في الآتي:

١. تحقيق النمو المستمر للمعلمين لرفع مستوى أدائهم المهني وتحسين اتجاهاتهم وصقل مهاراتهم التعليمية وزيـادة معارفهم ومستوى مقدرتهم على الإبداع والتجديد.
٢. ٢. تجديد معلومات المعلمين وتنميتها وإيقافهم على التطورات الحديثة في تقنيات التعليم وطرق التدريس.
٣. تعميق الأصول المهنية عن طريق زيادة فعالية المعلم ورفع كفايته الإنتاجية إلى حدها الأقصى.
٤. الاطـلاع على أحـدث النظريات التربوية والنفسية الطرق الفعالة وتقنيات التعليم الحديثة واستخدام الأساليب الجديدة مثل التعليم

المبرمج والتعليم الذات.

٥. معالجة أوجه النقص في إعداد المعلمين قبل التحاقهم بالخدمة بهدف رفع المستوى النوعي لإعداد المعلم. وتبصير المعلمين ببرامج الدولة وخططها لتطوير التعليم ودراسة أهداف المجتمع ومشكلاته المعاصرة و تعريفهم بدور المعلم حيالهم.

٦. تحقيق النمو المهني وزيـادة فاعلية كفاءة المعلم في تخطي مشاكل العمل بتجريب أفكار جديدة وطرق متنوعة للأداء.

٧. النمو المهني يكسب المعلمين القدرة على متابعة تطور المعارف العلمية والتكنولوجية والاستفادة منها في تجديد وتطوير المهارات التعليمية والتربوية.

اهمية التنمية المهنية والتدريب للمعلم في تحقيق الهدف الرابع:

في عصر المعلومات الـذي نعيشه اليوم, تتبلور مهام المعلم الناجح الذي سيواجه تحديات العصر، ومعطيات الزمن الحديث في مهنة التعليم والتربية الحديثة.

لا شك إن المعلم يمثّل الركيزة الأساسية التي يُبنى عليها عماد الأمم، رغم أن هنالك كثير من الأساليب والادوات والبرامج المستحدثة أخذت في منافسته دوره في هذا العصر، بل قد تضعف دوره كقائد ومحور أساسي لذلك كان لزامًا عليه أن يستمر في تطوير ذاته، وتنمية خبراته تنمية مستدامة حيث أن من متطلبات العصر الحديث في التعليم (المعلم الشامل المتكامل) وهو المعلم دائم التطور بقدراته ومهاراته، ومعارفه فضلًا عن أسلوبه وشخصيته

مهما ازدادت التحديات، وكثرت المعوقات، وتواترت المتغيرات.

إن المعلم المطلوب اليوم هو الذي يواكب ثورة المعلومات والتدفق المعرفي والتقني الهائل، ويواجه كل تغيير مستحدث بالتدريب المستمر والتنمية المهنية الذاتية والجماعية في مجتمعه التعليمي لتحقيق أعـلى درجـات التطوير والتنمية المهنية المستدامة.

كما أنه لا يجب الوقوف عند هذه المتطلبات فحسب، بل يبتكر استراتيجيات تتناسب مع طلابه وأدوات لتقييم ادائـه ومستوى طلابه، وابتكار أدوات وأساليب حديثة تتناسب وتجويد العملية التعليمية.

أساليب التدريب الحديثة :

التدريب مطلب مهم للمعلمين يقوم به متخصصون في المجال بهدف تنمية مهارات المعلم واتجاهاته حتى يحقق التحسن المطلوب في أدائه, ذلك بتوظيف جميع الامكانات المتاحة في التدريب واتباع الطرائق والأساليب المستحدثة التي تواكب التغيرات في العملية التعليمية والتطور المتنامي في المفاهيم التربوية , ومن أهم هذه الأساليب:

الورش التربوية :

وهو نشاط عملي تعاوني يقوم به مجموعة من المعلمين تحت اشراف قيادات تربوية ذات خبرة مهنية واسعة, يسبقه تحديد الاحتياجات والتخطيط الجيد, ولا بد عند إقامة الورش التربوية من مراعاة الآتي:

١. اختيار الموضوعات التي تلبي احتياجات المعلمين.

٢. إقناع المعلمين بأهمية موضوع الورشة وتهيئتهم لذلك.
٣. تقسيمهم لمجموعات صغيرة وتحديد رئيس ومقرر لكل مجموعة.
٤. تقويم الورشة ومتابعة نتائجها على العمل واستثمارها في التخطيط لإقامة ورش جديدة.

العصف الذهني :

١. العصف الذهني هي طريقة لاستنباط الافكار أو ترتيبها ويستند على استثارة المتعلمين وتشجيعهم على توليد الأفـكـار المتنوعة بهدف تنمية قدراتهم العقلية وأهم ما يميّز هذا الأسلوب:
٢. جمع المعلومات وتبادلها بين المعلمين المتدربين بصورة سريعة.
٣. التركيز عل الهدف النهائي المرجو الوصول اليه والـذي يعتمد على كمية الأفكار. المطروحة أثناء العصف الذهني دون مراعاة لجودة هذه الافكار وفعاليتها.
٤. عدم توجيه أي نقد لتلك الأفكار وتأجيل الحكم عليها لحين الانتهاء من العملية.
٥. تشجيع وتحفيز كل المعلمين المتدربين على المشاركة.
٦. الإجابات الحرة التلقائية القابلة للنقاش والمداولة وتوليد الأفكار.
٧. مناقشة المعلمين المتدربين للاستنتاجات وتقييمها.

الندوات والمؤتمرات التربوية :

الندوة عبارة عن عرض عدد من المختصين التربويين لقضية أو موضوع

محدد وفتح المجال بعد ذلك للمناقشة الهادفة . ومن الإجراءات التي يجب اتباعها:

١. التخطيط المسبق للندوة وتحديد الأهداف والموضوعات.
٢. اختيار موضوع متصل باحتياجات ومشكلات التربية والتعليم.
٣. إخطار المعلمين المشاركين بالقضايا قبل الندوة بفترة زمنية كافية.
٤. توفير جو ديمقراطي حر للحوار والنقد الإيجابي البناء .
٥. اتاحة الفرصة لأكبر عدد ممكن للمشاركين لإبداء آرائهم.
٦. كتابة النتائج والتوصيات في محضر يمكن الرجوع اليه وقت الحاجة.

التعليم الُمصغّر:

اسلوب من أساليب تدريب المعلمين على مهارات محددة في موقف صفي مصغر وتقويم أداء المتدرب ثم تكرار الأداء وتقويمه مرة أخرى حتى يصل المتدرب لمستوى عالي من اكتساب المهارة المحددة.

خطوات التعليم المصغر:

١. تزويد المعلم بخلفية نظرية حول المبادئ النفسية والتربوية.
٢. اطلاع المعلم على نموذج حسي لاستخدام المهارة في موقف تعليمي مصغر.
٣. تنفيذ التعليم المصغر وتسجيله فيديو أو صوت.
٤. التقويم الذاتي للمتدرب والتقويم الخارجي.
٥. اعادة الخطوات والتقويم الى ان يتقن المعلم أداء المهارة.

ثالثاً : توظيف تكنولوجيا التعليم في التعليم العام لتحقيق الهدف الرابع :

عندما نتحدث عن دور تكنولوجيا التعليم وإسهامها في تحقيق الهدف الرابع للتنمية المستدامة والخاص بالتعليم للجميع, تتوجه الأنظار إلى الحاسب الآلي وثـورة الاتـصـالات كبديل للوسائل التقليدية، وملفات الأرشيف الورقية وأنظمة التعليم التقليدية، واستخدامها في تحقيق جـودة العمل الإداري والـتربـوي، من حيث دقة الأداء الوظيفي، سرعة الإنجاز الإداري والتعليمي قلة التكاليف المادية، اختزال الزمان والمكان، انسيابية العملية الإداريـة والتعليمية وفاعلية التواصل بين الإدارة والمعلم والطالب, ومما لا شك فيه إن تكنولوجيا المعلوماتِ والاتّصالات تُعَدُّ من أهمِّ عواملِ التنمية في العصرِ الحاليّ، فقد ساهمَتْ على نحوٍ فعّال في تنميةِ وبناءِ اقتصاد العديدِ من البلدان المتقدّمة التي تَعتمد على ما يُعرَف باقتصادِ المعرفة، وقد شهِدَتْ تكنولوجيا المعلوماتِ والاتّـصـالاتِ تقدّمًا مذهلًا وسريعًا في الأجهزةِ والمعدّاتِ والبرامجِ والأدواتِ المستخدمةِ، ما ساهمَ إيجابيًّا في تنميةِ الكثيرِ من القطاعاتِ الاقتصاديّة والصحيّة والتعليميّة وتطويرِها.

دخلت الأنظمة التعليمية في البلدان المختلفة مرحلة متطورة ضمن آفاق عصر المعلومات بهدف الاستفادة من التقنيات المتاحة في مجال نظم وتقنية المعلومات والاتصالات، الذي أصبح المعيار الأسـاسي الذي يُقاس به درجة تقدم الأمـم في القرن الحالي، وهـذا التقدم رهـن عوامل عديدة يـأتي في مقدمتها أسلوب الإدارة في المتابعة وتحقق الأهداف المنشودة، إدارة الوقت،

الجهد والمال بالشكل الأمثل.

وسعياً لتحقيق هذا الهدف فإن الحكومات والدول ركّزت جهودها في توفير كافة المقومات اللازمة سواء على صعيد متطلبات البنية الأساسية أو تأهيل الكوادر الوطنية القادرة على إدخـال التكنولوجيا المتقدمة، وبما يتناسب مع ظـروف الـدولـة وبحث سبل استخدام تطبيقاتها في مختلف أجهزة المؤسسات التعلمية، الأمـر الـذي تم التمهيد له بجهود حثيثة ومستمرة بتأييد من واضعي السياسات ومتخذي القرار في أعلى مستوياته، إذ يعتبر خطة طموحة لإحداث نقلة حضارية وتطوير جذري في أداء الجهاز الإداري والتربوي.

الاهتمام بتكنولوجيا التعليم:

احتلت التربية مكانة رفيعة في القرن الحادي والعشرين، ولم تعد تهتم بفئة معينة دون غيرها، ولم يعد اهتمامها قـاصراً على نقل الـتراث الثقافي من الأجيال السابقة إلى الجيل الحالي، بل تعددت أهدافها إلى تنمية أساليب التفكير بأبعاده المختلفة وتنمية الاتجاهات الإيجابية والقيم وإعداد الكوادر البشرية ذات الكفاءة العالية للقيام بالدور المنوط بها بفاعلية في عصر التقدم العلمي التكنولوجي، ولكي تحقق التربية أهدافها سعت إلى الاستفادة من المـوروث التكنولوجي وما يقدمه للعملية التربوية، لذا لم تعد تكنولوجيا التعليم مفهوماً يعنى الوسائل التعليمية بما تتضمنه من مواد وأجهزة تعليمية أو مجرد معينات للتدريس يستعين بها المعلم وفق ما شاء دون أهـداف محددة، بل باتت تُعنى بالعملية التعليمية بشقيها

الإداري والتدريسي وأصبحت تمّثل ضرورة وأمـراً مُلحّاً لا يمكن الاستغناء عنه، كذلك تعتبر تكنولوجيا التعليم مكوناً رئيساً من مكونات الاتصالات التربوية التكنولوجية ونظراً للتغيرات المستمرة والتطورات السريعة المتلاحقة والثورة العلمية والتقنية المتاحة والمذهلة، والتي أدت إلى تغيير مفهوم التربية الحديثة الذي سعى إلى تطوير التعليم بالاعتماد على تكنولوجيا التعليم، بما تملكه من قدرة على توفير بيئة تعليمية جيدة ومرنة، وما تقدمه من وسائل لتوصيل المعلومات، نظراً لظهور الكثير من المفاهيم الجديدة، التي تضمّنتها مفهوم تكنولوجيا التعليم من أساليب مستحدثة مثل التعليم الإلـكـتروني، التعليم الرقمي، التعليم عن بعد، التعليم الـذكي, كـان لابد من الاهتمام بهذا المفهوم ومزايا استخدامه في العملية التعليمية بكاملها.

أهداف تكنولوجيا التعليم:

تهدف تكنولوجيا التعليم إلى تحسين العملية التعليمية وتجويدها من خلال إيجاد حلول مناسبة للمشكلات التعليمية الحقيقية، ونظراً لما يعانيه التعليم بكافة مستوياته من مشكلات تحتاج إلى تضافر الجهود للنهوض به، كان من أهـم أهــداف تكنولوجيا التعليم، الإسـهـام في إيجاد حلول للمشكلات التعليمية القائمة والتي من أهمها:

١. ازدحـام الفصول وكـثرة عدد المتعلمين بالفصل الواحد، ما نتج عنه ضعف إشراف المعلم وقـدرتـه على التوجيه، وانخفاض المستوى العلمي للمتعلمين.

٢. انخفاض مستوى التعليم بمعظم المراحل والمستويات التعليمية، نتيجة

إتباع أساليب تدريسية غير مجدية، وعـدم ملاءمة المناهج لروح العصر المتسم بتزايد وتنوع أشكال المعلومات ومصادرها بشكل غير مسبوق.

٣. عدم مناسبة الأبنية المدرسية الصالحة للعملية التعليمية، ونقص الإمكانات والتجهيزات التربوية المناسبة للمراحل التعليمية.

٤. التوسع التعليمي في كافة المراحل والمستويات، والإقبال المتزايد على التعليم.

٥. التدفق المعرفي، وصعوبة مواجهة أساليب وطرق التعلم لهذا التزايد والتنوع في العمليات والنظريات والبحوث والعلوم التي تتفرع كل يوم.

٦. تعدد الأدوات التي يتعامل معها الإنسان وتعقدها، وكيفية تعامل الخريج مع هذه الأدوات والتكنولوجيات دون أن تكون المدرسة متابعة لهذا التطور.

٧. صعوبة فهم المتعلمين لكثير من الألفاظ التي يتحدث بها المعلم والمفاهيم المجردة في التعليم التقليدي الممارس.

٨. المشكلات المتعلقة بالفروق الفردية.

دور تكنولوجيا التعليم في حل مشكلات التعليم التقليدي:

تـؤدي تكنولوجيا التعليم دوراً مهماً في حل مشكلات التعليم, والتي تتمثّل في الآتي:

١. اللفظية الزائدة والمفاهيم المجردة:

الكثير من المواد التعليمية تعتمد على اللفظية والتجريد، منها عمليات الحفظ والاسترجاع الآلي دون فهم واستيعاب من جانب المتعلمين، وهذا هو التعلم السلبي وتؤدي التكنولوجيا دوراً مهماً في حل هذه المشكلة عن طريق تقديم وسائل ومصادر للتعلم تساعد على تحقيق التعلم الفعال وعرض المـواد وموضوعاتها على شكل مثيرات بصرية وسمعية، حتى يشاهد ويسمع ويلاحظ ويتعامل المتعلم، لتصبح المعلومات ذات معنىً ومغزىً وأهميةً بالنسبة له.

٢. زيادة أعداد الطلاب في الفصول:

هي مشكلة ترتبط بالتدفّق المعرفي، والـذي أدى بالضرورة لاستيعاب هذه الأعـداد الكبيرة بالفصول والمؤسسات التعليمية، وقد ساهمت تكنولوجيا التعليم في إيجاد حلول مناسبة لهذه المشكلة، باستخدام وسائل تكنولوجية مهمة خاصة للأعداد الكبيرة والمجموعات، تمكنهم من الاستماع والمشاهدة والتفاعل والمشاركة، كشبكات المعلومات، وأساليب التعلم عن بعد، والتعليم المفتوح، والدوائر التلفزيونية المغلقة ومكبرات الصوت وأجهزة العرض.

٣. اكتساب الخبرات التعليمية للمتعلمين:

قد تكون الخبرات غير مناسبة، أو غير متوفرة، أو معقدة، أو مجردة يصعب نقلها تقليدياً، ولكن تكنولوجيا التعليم قد ساهمت في حل مثل هذه المشكلات عن طريق تقديم خبرات وموقف تعليمية متعددة ومتنوعة ذات معنىً ومغزى، ومرتبطة بحياة المتعلمين داخل المدرسة

وخارجها، واستخدام أساليب متنوعة للخبرات التي يصعب على المعلم توفيرها داخـل حجرات الـدراسـة، وتقديم خـبرات بديلة عن الخبرات المباشرة، مثل النماذج والعينات والأفلام والصور وغيرها.

٤. الفروق الفردية بين المتعلمين:

سواء في القدرة على التعلم أو سرعة التعلم أو الاستعداد للتعلم أو خلاف ذلك، إذ تقدّم تكنولوجيا التعليم أساليب تعلم تناسب استعداد كل فرد وميوله وقدراته وسرعته في التعلم، مثل أساليب التعلم الفردي، والحقائب التعليمية، وأساليب التعليم المبرمج والبرامج التعليمية التي يستخدم فيها الكمبيوتر بصفة أساسية.

٥. تعدد مصادر المعرفة:

الخبرات التعليمية متنوعة ومتعددة، وفى كل موقف تعليمي ربما يوجد عدد من الخبرات الجديدة وهذا يتطلب التعرف على مصادر المعلومات المتعلقة بهذه الخبرات وتحديد الأساليب المناسبة لنقلها والتعامل معها، فلم تعد المعرفة تقتصر على الكتاب المدرسي فهناك برامج الكمبيوتر، شبكات للمعلومات، مراكز مصادر التعلم، الأقـمار الاصطناعية عبر الفضائيات والتسجيلات السمعية والبصرية ووسائل الميكروفيلم. فتكنولوجيا التعليم تساعد المتعلمين على اكتساب مهارات التعلم الخاصة بهذه المصادر والتفاعل معها والاستفادة منها للحد الأقصى.

٦. الأمية:

الأمية تسبب إعاقة حقيقية للتنمية، في كل جوانب الحياة، وأمـام أي

تقدم أو أي محاولة للتطور في المجال العلمي والاقتصادي والاجتماعي وخلافه إلاَ أن تكنولوجيا التعليم اتجهت لحل هذه المشكلة باستخدام أساليب التعليم عن بعد، وتوصيل المعلومات والخبرات للمتعلمين في أماكن تجمعاتهم سواء كانت بشكل رسمي، أو غير رسمي، واستخدام التلفزيون التعليمي في بث البرامج المختلفة، التي تناسب شريحة الأميين، من برامج لتعليم القراءة والكتابة، أو التوعية الصحية، أو الثقافية أو الدينية، أو السياسية.

٧. الدروس الخصوصية:

مشكلة الــدروس الخصوصية من المشكلات التي تهم معظم الأسر في المجتمع حيث لا يستقر المعلمون بالمدارس، بل ينتقلون من مدرسة إلى مدرسة، أو من مكان إلى آخر ليقوموا بأداء دروس خصوصية للمتعلمين وتسعى تكنولوجيا التعليم إلى معالجة هذه الظاهرة باستحداث برامج تعليمية تلفزيونية تحت إشراف تربوي وفني وأكاديمي، تبث على مواقع خاصة محلية وعالمية، توفر للمتعلمين تعلّماً جيداً، ما يقلل من اللجوء إلى الدروس الخصوصية.

٨. النقص في المعلمين المؤهلين علمياً وتربوياً:

النقص الملاحظ في عدد المعلمين المؤهلين علمياً وتربوياً من معلمي مرحلة التعليم الثانوي بصفة عامة، يسبب انعكاسات نفسية للطلاب لصعوبة تفاعلهم مـع خصائص الـطـلاب، وأنـهـم لم يتعرفوا على الخصائص كما أنهم قليلو المعرفة بقواعد التصميم وإعــداد البرامج

التعليمية وتنفيذها وتقويمها، إلا أن تكنولوجيا التعليم تقدم أساليب وطرق لتدريب المعلمين باستخدام نماذج تدريب مصممة وفق أسس علمية وتكنولوجية في مجال التصميم التعليمي، يُستفاد منها خاصة في حالة توفر مختلف المصادر والوسائل التعليمية الحديثة، مثل الاستفادة من الدوائر التلفزيونية المغلقة وتقديم الكفاءات المتخصصة لتدريس الأعـداد الكبيرة في أكثر من مكان إضافة إلى التدريب المكثف لاستخدام تكنولوجيا التعليم بما يناسب معلم القرن الحادي والعشرين.

٩ . حشو المقررات الدراسية بالمعلومات:

تسهم تكنولوجيا التعليم في معالجة مشكلة زيـادة حجم المقررات الدراسية بعرضها بصورة مختصرة وبسيطة وسريعة، تنقل المعنى المطلوب دون إسهاب أو تطويل أو إخـلال بالمعنى المطلوب، كما تُستخدم الصور والرسوم والأشكال والأفلام التي تُغني المعلم عن قراءة العديد من النصوص.

١٠. شرود تفكير المتعلمين:

مشكلة شرود تفكير المتعلمين الذي يترتّب عليه عدم انتباه المتعلم أثناء الحصة، وذلك عن طريق وسائل ومصادر تعلم متعددة ومتباينة ومثيرة وجاذبة بالمؤثرات الصوتية، واستخدام الألـوان وعرض الأفـلام والصور والأصوات التي من شأنها جذب انتباه المتعلمين.

١١ . التسرب الدراسي والبطالة:

إن اختلاف الخبرات التي يتعامل معها الخريج، والتي ربما لا يكون

قد مر عليها من قبل يـؤدي إلى خفض الإنتاجية، وحـدوث مشكلات اجتماعية كثيرة، وتُسهم تكنولوجيا التعليم في حل هذه المشكلة عن طريق برامج للتعلم البديل، التعلم المستمر، التعليم المفتوح، التعليم عن بعد، استخدام القنوات التلفزيونية والمحطات الإذاعية وأساليب التعليم بالمراسلة.

دور تكنولوجيا التعليم في تطوير الإدارة المدرسية:

الإدارة المدرسية بحاجة شديدة لإدخـال الوسائل التكنولوجية الحديثة كالحاسب الآلي وغيره ما يساعد في معالجة البيانات، وتوفير المعلومات والتي تساعد في إنجاز وإتقان الأعـمال، بالإضافة إلى دورهـا في توفير المعلومات والتي تساعد الإدارة في حل المشكلات واتخاذ القرارات.

والإدارة المدرسية تمثل محوراً أساسياً في الإدارة العامة لتكنولوجيا التعليم فهي تتعامل مع مختلف البيانات مثل بيانات الطلاب والمدرسين والجداول والميزانية والصيانة وغيرها. وفى الوقت ذاته تعانى من قلة كفاءة العنصر الإداري، وانخفاض عـدد الإداريــين في المــدارس، بالإضافة إلى كـثرة أعـداد الطلاب والمدرسين، وصعوبة أداء الأعباء الكتابية، وكل ذلك أدى إلى ضرورة الاهتمام بتطوير الإدارة المدرسية، باستخدام وسائط تكنولوجية تعمل على ضبط وتفعيل نظامها الإداري يفي بحاجات العصر الحالي.

كما أن دور الإدارة المدرسية انطلاقاً من النظريات الحديثة يتمثّل في:

١. حل مشكلات المجتمع وأمانيه وأهدافه، وزيـادة التقارب والتواصل بين المدرسة والمجتمع، وتقديم الإمكانات والمساعدات .

٢. اعتبار التلميذ مـحـوراً للعملية التعليمية، حيث تعمل على تزويده بخبرات يستطيع من خلالها وبواسطتها مواجهة ما يعترضه من مشكلات.

٣. تهيئة الظروف وتقديم الخدمات والخبرات التي تساعد على تربية التلاميذ وتعليمهم، رغبة في تحقيق النمو المتكامل.

٤. الارتقاء بمستوى أداء المعلمين من خلال اطلاعهم على ما يستجد من معلومات ومعرفة وسائل وطرق التدريس الحديثة.

مزايا استخدام تكنولوجيا التعليم في الإدارة المدرسية :

من أسباب استخدام تكنولوجيا التعليم في الإدارة المدرسية هي المزايا العديدة التي تملّكها وتوفرها للبيئة المدرسية، فهي تعود بالنفع على كافة عناصر المدرسة سواء كانت إدارة، معلمين، أو طلاب، أو أولياء أمور وبالتالي تعم الفائدة على المجتمع بأكمله وبعض هذه المزايا :

١.تنظيم وحفظ البيانات المدرسية بالكامل بطريقة الكترونية مما يسهل عمل إدارة المدرسة بعيداً عن التعقيدات اليدوية التقليدية.

٢. الدقة والنظام والسرعة في استرجاع المعلومات من مكانها، مما يساعد على حفظ الوقت.

٣. القرارات والتوصيات الفورية وسرعة وصولها بالوسائل التكنولوجية الحديثة للجميع (موظفين، طلاب وأولياء أمور) .

٤. خلق بيئة تفاعلية متكاملة بين إدارة المدرسة والموظفين والمعلمين والطلاب وذلك من خلال موقع للمدرسة على الإنترنت، أو البرامج

الإلكترونية والبريد الإلكتروني .

٥. قـدرات الإداريــين والمعلمين أكـثر كفاءة وحداثة مناسبة مع ثورة تكنولوجيا المعلومات وعصر المعلومات الذي نعيش فيه .

٦. تفاعل أولياء الأمور مباشرة وبشكل دائم ومستمر مع الإدارة المدرسية وبشكل سريع .

٧. ربـط الإدارة المـدرسـة بالجهات الأعـلى منها مـبـاشرة تكنولوجياً لمساعدتها في توفير المعلومات اللازمة لها ولقراراتها داخل المؤسسة.

٨. تنظيم المنظومة التعليمية (المـدرسـة) لتعم الفائدة على جميع العناصر المتفاعلة .

استخدام تكنولوجيا التعليم في تحقيق معايير الجودة الشاملة:

في ظل التغيرات التكنولوجية السريعة والتحولات والتطورات في جميع مناحي الحياة أصبحت الحاجة ملحّة لمواكبة هذه التطورات سيما في مجال التعليم الداعم لأي تطور في أي مجال، ولشدة التنافس المحموم في العصر الحالي، والمطالبة بالجودة الشاملة بمفهومها الشامل، وبأبعادها التي ساعدت المؤسسات الإنتاجية العالمية الكبرى على كسب وربح المنافسات والتربّع على قاعدة صلبة في السوق العالمية، ولما كان التسابق لتحقيق هذه الجودة بمعاييرها على أعلى مستوى، فقد اتجه العالم بأكمله إلى استخدام التكنولوجيا بكافة صورها لضمان الجودة المنشودة. ولأن النظام التعليمي الآن يواجه تحدّياً بخصوص الحاجة إلى توفير فرص تعليمية إضافية، ما يزيد من ميزانيات إضافية، فإن العديد من المؤسسات التعليمية قد بدأت تواجه هذا التحدي

من خلال تطوير تطبيق برامج التعليم عن بعد والتعليم الإلكتروني. ومن حيث المبدأ لابد من معرفة الفرق بين التعليم عن بعد، والتعليم الالكتروني كبديل للتعليم التقليدي، والـذي يصعب توفيره بالأخص في الـدول النامية وبين دوره كمكمل للتعليم التقليدي، فمن المعروف أن نسيج التعليم في البلدان النامية يعانى من أوجـه القصور وذلـك لما يواجهه من مشكلات، ورغم ذلك فإن التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد قد ساهما في مواجهة هذه المشكلات والعمل على المساعدة في حلها.

إن استخدام تكنولوجيا التعليم في نطاق المنظومة التربوية والتعليمية ككل لتحقيق الأهداف النوعية والكمية معاً، صار أمراً حتمياً إذ تأكد نجاحها في معالجة العديد من المشكلات التربوية والتعليمية.

إن ثـورة المعلومات والاتصالات جعلت العملية التربوية أمـام احتياجات جديدة ومتغيرة للطلاب ومعارف لنشر المعلومات، فتغّير دور المتعلم بل أصبح شريكاً العملية التعليمية.

إن تكنولوجيا التعليم تسهم في تحقيق أهـداف التعليم ورفـع مستوى التدريس، وتحسين عمليات التعليم والتعلم، وزيـادة تحصيل الطالب ولا يمكن لوسائل الاتصال والتكنولوجيا أن تؤدّى وظائفها كاملة إلا إذا أصبحت جزءاً متكاملاً من العملية التعليمية.

نموذج مقترح لتوظيف تكنولوجيا التعليم في تحقيق الهدف الرابع :

قام الكاتب أثناء دراسته لنيل الدكتوراه في تكنولوجيا التعليم, بتقديم هذا النموذج كجزء عملي من رسالته, علّه يسهم في تطوير العملية التعليمية

وتحقيق أهدافها المنشودة ومن ثم تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة, في هذا الجزء من الكتاب نستعرض النموذج المقترح المقدّم ونوصي بتطبيقه.

تم تصميم النموذج وعرضه في صورته المبدئية على بعض الخبراء في مجال التربية لتحكيمه, وإبداء آرائهم فيه واقتراح التعديلات اللازمة عليه, من ثم تمت التعديلات المقترحة وجاء النموذج في صورته النهائية على النحو الذي سيتم عرضه فيما يلي :

الإطار النظري للنموذج المقترح لتوظيف تكنولوجيا التعليم في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة:

أولاً: المسوغات :

انطلق النموذج المقترح من جملة مسوغات يمكن تلخيصها في الآتي:

ميول واتجاهات الكاتب وخبرته السابقة في مجال حوسبة المناهج الدراسية وتخصصه الدقيق في تكنولوجيا التعليم.

تداعيات التقدم العلمي والتكنولوجي وثـورة المعلومات والاتصالات التي يشهدها هذا العصر.

النظرة الحديثة لطرائق التدريس وعدم الاكتفاء بالطرائق التقليدية الأمر الذي يدعو إلى إعداد المناهج التعليمية التي تهتم بتوظيف تكنولوجيا التعليم.

التوجهات العالمية في مجال التربية, إذ ما يتم غرسه في الطلاب بأساليب تكنولوجيا التعليم الشيّقة سيصبح جزءاً لا يتجزأ من منظومتهم المعرفية و

القيمية والسلوكية.

التوجهات الحديثة في التربية المعاصرة التي دعـت إلى أهمية توظيف تكنولوجيا التعليم في عمليات الإدارة والتدريس.

يأتي هذا النموذج المقترح ترجمة لنتائج وتوصيات عدد من الدراسات السابقة التي أثبتت أن هناك دوراً فاعلاً لتكنولوجيا التعليم في تحسين العملية التعليمية التعلمية.

إجماع عدد من المؤتمرات والتقارير والدراسات والبحوث على ضرورة إحداث تطوير في التعليم من خلال توظيف التكنولوجيا.

اهتمام سياسة التعليم في ظل ما ترتب من التغيير في ثورة ديسمبر ٢٠١٩ نحو توظيف هـادف لتكنولوجيا التعليم في تطوير العملية التعليمية التعلمية.

تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠م يحتاج لتوظيف تكنولوجيا التعليم في عمليات الإدارة والتدريس ذلك لما تتمتع به من أساليب مرنة وجاذبة للطلاب وتوفيرها للوقت والجهد والمال.

ثانياً: أهـداف النموذج المقترح لتوظيف تكنولوجيا التعليم في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة :

يهدف النموذج المقترح إلى الآتي :

تقديم رؤى استراتيجية لتطوير التعليم في الـسـودان، وذلـك من خلال توظيف تكنولوجيا التعليم ومن ثم إسهامها في تحقيق الهدف الرابع للتنمية

المستدامة ٢٠٣٠م.

التأكيد على المسؤولين ومتخذي القرار بــوزارة التربية والتعليم بأهمية التركيز على أدوات وأساليب تكنولوجيا التعليم وتوظيفها لخدمة العملية التعليمية والارتقاء بها.

تعزيز قدرات المعلمين من خلال توظيف تكنولوجيا التعليم وزيادة الجوانب الإثرائية حول أهمية تطبيقها في التدريس.

تدعيم الأنشطة التربوية والتعليمية التكنولوجية بهدف تجسيد القيم والمبادئ الوجدانية وسهولة غرسها في نفوس المتعلمين.

الحاجة الماسة إلى المهارة والإتقان في عمليات الإدارة التربوية وعمليات التعليم والتعلم, حيث تتميز أدوات تكنولوجيا التعليم بالدقة والإتقان وإجراء كافة العمليات والمعاملات الإدارية بسلاسة ويسر.

ثالثاً: محتوى النموذج المقترح لتوظيف تكنولوجيا التعليم في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة :

في مجال التخطيط التربوي والإدارة :

إعادة هيكلة المؤسسات التربوية التقليدية القائمة حالياً لتحسين الأداء الإداري وتوفير الوقت وتقليل التكلفة اللازمة وفق مفاهيم الإدارة الإلكترونية .

تطوير وتفعيل نظام إدارة المعلومات التربوية (EMIS) .

تفعيل أنظمة التعليم الإلكتروني وتطويرها وتحديثها بصورة مستمرة.

إنشاء موقع إلكتروني في شبكة الإنترنت للمرصد التربوي بغرض النشر

الإحصائي وتجميع كافة المعلومات التربوية في السنوات الماضية من وزارات التربية الولائية وتحليلها وإجـراء المقارنات الإحصائية لها في الوقت الراهن ومتابعتها عاماً بعام واستخراج مـؤشرات التعليم لتساعد في عمليات التخطيط ووضع السياسات .

تطوير أدوات وقنوات الاتصال الاستراتيجي بوزارة التربية والتعليم الاتحادية وربطها بـوزارات التربية والتعليم الولائية والـوزارات ذات الصلة بالتعليم كالصحة والثقافة والإعلام والتنمية الاجتماعية.

الاهتمام بتطوير أنظمة قواعد البيانات في جميع الإدارات داخـل وزارة التربية والتعليم الاتحادية ووزارات التربية بالولايات والمؤسسات التربوية المختلفة وذلك لتسهيل عمليات الإدارة والتخطيط .

في مجال المناهج وتدريب المعلمين:

- تدريب مصممي التعليم بالمركز القومي للمناهج والبحث التربوي على طـرق وأساليب كتابة السيناريو التعليمي لحوسبة المناهج الدراسية وابتعاثهم للخارج لنيل الدورات المناسبة لذلك .
- إقامة شراكات مع المنظمات الدولية والمحلية العاملة في مجال حوسبة المناهج الدراسية والاستفادة من خبراتهم في التصميم والبرمجة، والدعم العيني والمالي.
- تدريب العاملين في مراكز المعلومات التربوية والتعليم الالكتروني على برمجة تطبيقات المحمول وصناعة البرمجيات و الألعاب التعليمية

الإلكترونية.

- تفعيل استخدام برامج الفيديو المتفاعل وتطبيقه في المؤتمرات المحلية والولائية وتدريب المعلمين على استخدامه تحسباً لاستخدامه في حالات الطوارئ بديلاً عن الفصول وقاعات الدروس.
- تـدريـب المعلمين عـلى تقنيات العصر والـتـي تشمل الحاسبات، الاتـصـالات وتقنية المعلومات وذلــك كي يتسنى لهم توظيف تكنولوجيا التعليم في التدريس ومتابعة الأنشطة التقنية الصفية واللاصفية وبصفة خاصة في المجالات الآتية:
  ١. نظم تشغيل وصيانة الحاسب الآلي.
  ٢. استخدام الوسائط المتعددة بكفاءة وفاعلية.
  ٣. التعامل مع العروض التفاعلية وإعدادها بكفاءة واقتدار.

رابعاً: معوقات تطبيق النموذج المقترح:

- عدم كفاية الميزانية الموضوعة للإنفاق على التعليم لتحقيق توظيف تكنولوجيا التعليم في العملية التعليمية.
- مقاومة ثقافة التغيير عند بعض المعلمين والتربويين .
- ضعف الاهــتــمام عــلى المــسـتـوى الـرسـمـي بــضرورة الاعــتــماد على تكنولوجيا التعليم والتركيز على الطرق التقليدية في الإدارة التربوية والتدريس.
- ولمواجهة هذه المعوقات نقترح زيادة الإنفاق على التعليم وتخصيص

ميزانية سنوية خاصة بمدخلات تكنولوجيا التعليم بمؤسسات التعليم العام, كما نقترح على وزارة التربية والتعليم الاتحادية نشر ثقافة التكنولوجيا الحديثة في أوسـاط المعلمين والطلاب ذلك باستخدام كافة وسائل الإعلام وإبراز دورها في العملية التعليمية.

الجانب التطبيقي للنموذج المـقـترح لتوظيف تكنولوجيا التعليم في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة:

في الجانب الإداري:

تمت برمجة نظام الكتروني لتجميع الكتب الإحصائية بوزارة التربية والتعليم منذ العام (٢٠٠٠م) وحتى العام (٢٠١٧م) وذلـك لتجميع المعلومات التربوية للسنوات السابقة في وعاء واحد وجامع لكل البيانات حتى تسهل عملية الحصول عليها بمجرد ضغط زر في النظام وإجراء المقارنات بين البيانات والمؤشرات القديمة.

في جانب المناهج:

تم إنتاج مطبوعة في كتاب الرياضيات للصف الثامن لمرحلة التعليم الأساسي تضّمن كل درس على الرمز الإلـكـتروني(qr code), وعند قراءته بقارئ الرموز الضوئي والمتوفر في كل المواقع الإلكترونية يقوم بنقل التلميذ الى فيديو خاص بالدرس الذي نم إعداده مسبقاً مما يتيح للتلميذ فرصة حضور الدرس كاملاً.

في الجانب التعليمي:

تم تصميم وإنتاج نموذج لبرمجية تعليمية في مقرر العلم في حياتنا للصف الثامن مرحلة التعليم الأساسي، وفقاً لأسس ومعايير تصميم التعليم، من كتابة السيناريو التعليمي وتحديد الأهـداف وتحليل خصائص المتعلمين، استفاد الكاتب في إعداد البرمجية من خبرته السابقة في مجال التصميم والبرمجة، واستخدم برنامج الـفـلاش(flash)والـسـويـتـش مـاكـس(SWiSHMax٤) والأوتـوبـلاي ميـديـا أسـتـوديـو (AutoPlay Media Studio ٨) والـبـوربـويـنـت(Microsoft Office PowerPoint)، تـم تقسيم محتوى البرمجية إلى مجموعة مـن الـشـاشـات، كـما تـم ربطها ببعض، وقد احتوت هذه البرمجية على:

١. تعليمات تشغيل البرمجية وخياراتها المتعددة لتسهّل على التلميذ عملية استخدامها.
٢. شرح صوتي لدروس المقرر المختلفة.
٣. فيديوهات تعليمية للمادة العلمية.
٤. تمارين متنوعة وأسئلة واختبارات في المادة العلمية.
٥. ألعاب تعليمية إلكترونية متنوعة تناسب أعـمار التلاميذ في مرحلة التعليم الأساسي وتراعي ميولهم واتجاهاتهم، مثل لعبة من سيربح المليون، ضربات الجزاء، كرة القدم، لعبة الأدغال وغيرها من الألعاب التي تجذب التلميذ للمادة التعليمية.

عند إنتاج البرمجية تمت مراعاة ما يلي :

١. سهولة التعامل مع البرنامج، وذلـك عبر استخدام المـاوس ولوحة المفاتيح.
٢. سهولة الدخول والخروج من البرنامج.
٣. إعطاء الفرصة للتلميذ اختيار المهارة الذي يريد دراستها.
٤. الإتاحة للتلميذ التعلم وفق قدراته الخاصة وبالسرعة التي يريدها.
٥. التنوع في أساليب التعزيز.

بعد الانـتـهـاء مـن إنـتـاج البرمجية بصورتها الأولـيـة، تـم عرضها على مجموعة مـن المحكمين والـخـبراء المتخصصين في تكنولوجيا التعليم وتصميم التدريس وبرمجة الحاسوب وعلم النفس الـتربـوي، وذلـك من أجل التعرف على آرائهم من حيث:

١. صدق الأهداف العامة والسلوكية في ضوء المحتوى.
٢. مدى ملاءمة المحتوى في الجانب الإداري والتعليمي.
٣. مدى ارتباط محتوى البرمجية بأهدافها.
٤. مراعاة الجوانب الفنية من حيث وضوح الصورة والصوت وحجم الخط وتنسيق الشاشات.

الفصل الثالث

تجارب اقليمية ودولية لتحقيق الهدف الرابع

تجارب اقليمية ودولية لتحقيق الهدف الرابع

اهتم العالم خلال السنوات القليلة المنصرمة بموضوع التنمية المستدامة وهذا على صعيد الساحة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث أصبحت الاستدامة التنموية فكرة عالمية تنتشر في معظم دول العالم النامية والصناعية على حدٍ سواء، تتبناها هيئات شعبية ورسمية وتطالب بتطبيقها فعُقِدت من أجلها القمم والمؤتمرات والندوات.

إن السرعة التي يحدث بها التغيير الاقتصادي تشكّل تحّدياً لجميع الدول حتى المتقدمة منها، إضافة إلى الدور المتعاظم للعلم والتكنولوجيا في تطوير المجتمعات, ويـزداد هذا الدور أهمية مع دخول العالم عصر المعرفة, الذي انتهت فيه الإيديولوجيات وبرزت فيه المعارف والتكنولوجيات, وضاقت فيه المسافة بين ظهور المعرفة العلمية ,والتطبيق الفعلي لها على أرض الواقع، ولم تتوقف عجلة التطور عند هذا الحد، بل إن مجتمع المعلومات العالمي أخذ يتحول بثبات إلى مجتمع المعرفة والذي لا يعني فقط تكنولوجيا المعلومات المتقدمة، بل أن له مقدمات ومقومات أساسية كثيرة لا بد من توافرها لإقامة مجتمع قادر على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

في هـذا الجزء نستعرض نمـاذج لتجارب بعض الــدول في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة.

تجربة المملكة العربية السعودية:

إن أولوية التعليم في المملكة العربية السعودية مسألة مركزية أكدت عليها المـادة الثلاثون من النظام الأسـاسي للحكم، حيث نصّت على "توفر الدولة التعليم العام وتلتزم بمكافحة الأمية ولذلك شهدت مسيرة التعليم نمواً مطرداً حيث وصل عدد المـدارس في عام ٢٠١٧م إلى (٣٨,٣٦٨) مدرسة، يـدرس فيها (١٠٨,٦) طالباً وطالبة، يتولى تعليمهم (٥٣٧,١٤٧) معلماً ومعلمةً.

لقد حرصت المملكة العربية السعودية منذ الانطلاق الرسمي لأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر والمحققة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م، على بناء أطر وطنية لتحقيقها، وكـان الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة حـاضراً في استراتيجية وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية، وفي المبادرات والمشروعات التي انطلقت منها. نال التعليم في المملكة العربية السعودية أكبر نصيب من الميزانية لعام ٢٠١٨م إذ بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التعليم العام والعالي والتدريب (١٩٢) مليار ريال سعودي، ويمكن الإشـارة بإيجاز إلى أبـرز جهود وزارة التعليم في تنفيذ الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة وهي كما يلي:

تشكيل لجنة وطنية:

لمتابعة تنفيذ الهدف الرابع في خطة التنمية المستدامة وتهدف هذه اللجنة إلى قيادة الجهود ووضع الخطط وتنفيذ المبادرات المتعلقة بالهدف الرابع إضافة إلى مساندة الجهات المختصة بتنفيذ بقية أهداف خطة التنمية المستدامة فيما يتطلب دعم التعليم.

نظام الحوكمة:

بناء نظام حديث للحوكمة والسياسات ومنه إصدار نظام موحد للتعليم، وكذلك نظام للجامعات.

استراتيجية التعليم والتدريب:

بناء استراتيجية التعليم والتدريب في المملكة وتنص رؤيتها على» متعلم يحقق أعلى إمكانياته ومشارك في تنمية مجتمعه ووطنه من خلال نظام تعليمي عالي الجودة ومنافس عالمياً.

د. المبادرات:

إطلاق عدد من المبادرات في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة.

تولي المملكة اهتماماً كبيراً بالخدمات الأساسية التي تمس احتياجات السكان ومن أهمها التعليم وعليه تسعى وزارة التعليم لتوفير فرص التعليم للجميع في بيئة تعليمية مناسبة في ضوء السياسة التعليمية للمملكة والسعي لرفع جـودة المخرجات وزيـادة فاعلية البحث العلمي، ويـدل على ذلك ارتفاع إجمالي عدد طلاب التعليم العام بأكثر من أربعة أضعاف ليصل إلى نحو) ٥,٤) مليون طالب وطالبة بنهاية العام ٢٠١٦م مقارنة بعام ١٩٨٠م ويوجد توجه واضـح نحو تساوي معدلات الالتحاق بالتعليم العام بين الجنسين وبشكل لافت بما يتسق مع نسبة تمثيل الذكور والإنـاث في إجـمالي عدد السكان وقد تم إعلان رؤية المملكة ٢٠٣٠م في أبريل ٢٠١٦م حيث تهدف

إلى التنويع الاقتصادي واستدامة التنمية من خلال مجموعة متنوعة من الإصلاحات الاقتصادية والمبادرات المنبثقة من برامج تحقيق الرؤية.

تسعى وزارة التعليم إلى تحقيق متطلبات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة في ضمان التعليم الشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة، وكان ذلك حـاضراً في استراتيجيتها وفي المبادرات والمشروعات التي أطلقتها في مجالات متنوعة منها :

١. برنامج الحملات الصيفية للتوعية ومحو الأمية وهو برنامج ينفذ سنوياً خلال الإجـازة الصيفية في عدد من المواقع النائية في بعض المناطق والمحافظات، ويشمل الجوانب التعليمية الدراسية والاجتماعية والصحية والإرشادية والزراعية .

٢. مبادرة مشروع التعلم مدى الحياة (الاستدامة) وتسعى المبادرة لمحو الأمية وتعزيز قيم التعلم مدى الحياة، وتمكّن الأفراد من الاستفادة من فرص التعلم والتدريب المتنوعة والوصول إلى مصادر المعرفة، وتستهدف الكبار مـن الجنسين (١٥- ٢٩) سنة ممن يحملون مؤهلات تعليمية متدنية.

٣. مركز الأمـير سلطان بن عبد العزيز للخدمات المساندة للتربية الخاصة وهو مركز متكامل تجتمع فيه التخصصات التربوية والتأهيلية في منظومة متناسقة، يقدم المركز خدمة المسح في المـدارس والرياض الحكومية وخـدمـة التشخيص والتقييم مـن قبل فريق متعدد

التخصصات داخـل المركز بالإضافة إلى توفير خطط العلاج الفردية ,وتقديم الخدمة الملائمة للطفل وفق احتياجاته بهدف إعادة الطفل إلى بيئته الطبيعية في المدرسة ,أو المنزل كفرد متفاعل ومستقل، مع توفير الدعم المناسب له في البيئات الجديدة والتي تتصف بأنها بيئات مناسبة لقدراته وأقل تقييداً.

٤. برنامج القسائم التعليمية, وهي منحة مجانية تصرف للمؤسسات التعليمية والتربوية المرخصة من قبل وزارة التعليم والجهات ذات العلاقة، لتوفير مقاعد دراسية للطلاب والطالبات المستهدفين وفق اشتراطات ومعايير محددة .

٥. مـبـادرة تطوير التربية الخاصة، وذلـك ببناء وثيقة الاستراتيجية الوطنية لتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة إنشاء مركز وطني متخصص للتربية الخاصة بالتعاون مع القطاع الأهلي يوفر فرص التعلم والتدريب الجيد والشامل للطلبة ذوي الإعاقة ومعلميهم وأسرهم.

٦. مبادرة وضع إطـار عملي لضمان المواءمة بين مخرجات التخصصات الجامعية واحتياجات سوق العمل, مشروع التعاون بين وزارة التعليم والهيئة العامة للاستثمار لتوظيف وتدريب المبتعثين والمبتعثات.

٧. مبادرة إنجاز السعودية والتي تهدف إلى تأهيل الطلاب والطالبات وتنمية مهاراتهم الشخصية والمهنية لسوق العمل من خلال تقديم عدد من البرامج المهنية والتربوية المتخصصة، وقد تم تدريب) ٥٠٠

ألف (طالب وطالبة في هذه المبادرة تعليم شمولي موائم لمتطلبات سوق العمل.

٨. برنامج التطوع في الميدان التربوي وهو برنامج يهدف إلى إيجاد جيل متعلم مبادر في العمل التطوعي ويشارك بفعالية في تنمية المجتمع وخدمة الوطن، كما يهدف إلى احــترام العمل التطوعي وتنمية الحس الاجتماعي لدى الطلبة والتفاعل الإيجابي مع الآخرين.

٩. المشروع الوطني للوقاية من العنف بين الأقران (التنمّر).

١٠. برنامج الخط الهاتفي لمساندة الطفل وهو خط مجاني تم توعية الأطفال بأهدافه وضوابط استخدامه.

١١. مـشروع باحث المستقبل وهــي مبادرة تهدف إلى تنمية المهارات البحثية لدى طلاب التعليم العام بدعم من الجامعات والمراكز البحثية.

١٢. الأولمبياد الوطنية للإبداع العلمي وهي مسابقة علمية سنوية تقوم على أساس التنافس في أحد المجالات العلمية .

١٣. برنامج قياس الأداء التعليمي لطلاب وطالبات التعليم الابتدائي) حسّن (وهو عبارة عن سلسلة من الإجراءات المتخذة لتحليل و تطوير العملية التعليمية .

١٤. مبادرة أندية الحي وهي أندية مجتمعية متخصصة يتم تجهيزها وتهيئتها داخل المدارس الحكومية تسهم في تنمية المهارات والهوايات.

رؤية السعودية ٢٠٣٠:

أشـارت الرؤية ٢٠٣٠ سعي المملكة بكافة إداراتها ومؤسساتها التعليمية لسد الفَجوة بين مخرجات التعليم، و احتياجات سوق العمل واستهدفت الرؤية إمكانية أن تصبح خمسة جامعات سعودية على الأقـل من ضمن أفضل (٢٠٠) جامعة عالمية بحلول عـام ٢٠٣٠، ومـن مراجعة أفضل الجامعات على المستوى العالمي, تم تصنيف جامعتين حكوميتين في المملكة من ضمن الـ (٥٠٠) جامعة عالمية، وهما جامعة الملك سعود و جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، ومن الجدير بالذكر أن الجامعتان مرشحتان لاحتلال مراكز متقدمة خـلال السنوات القليلة القادمة، كما أنهما على رأس أفضل الجامعات على المستوى العربي .

أهداف رؤية السعودية في التعليم من خلال رؤية ٢٠٣٠:

تضمنت رسالة رؤية السعودية للتعليم مستقبليًا وحتى حلول العام ٢٠٣٠ على العديد من الأهـداف التي تسعى المملكة لتحقيقها خلال هذه الفترة، و هي :

١. توفير فرص التعليم للجميع في بيئة تعليمية مناسبة في ضوء السياسة التعليمية للمملكة.
٢. رفع جودة مخرجات التعليم .
٣. زيادة فاعلية البحث العلمي
٤. تشجيع الابداع والابتكار.

٥. الارتقاء بقدرات و مهارات منسوبي التعليم .

٦. أيضا سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل .

٧. تطوير التعليم العام و توجيه الطلاب نحو الخيارات الوظيفية والمهنية المناسبة .

٨. إتاحة الفرصة لإعـادة تأهيل الطلبة و المرونة في التنقل بين مختلف المسارات التعليمية .

أوضحت الرؤية وجود بـوادر إيجابية من أجل تحسين الأساليب المتعلقة بالتحصيل العلمي، وإعــداد مناهج علمية وتعليمية متطورة تتفق مع المستجدات العالمية، إضافة إلى زيادة برامج التدريب والتأهيل للقائمين على التعليم العالي .

- تأتي المملكة العربية السعودية في المركز الرابع و الثلاثين عالمياً بمؤشر التعليم من مائة وسبعة وثمانون دولة شملها هذا التقييم ، وقد تضاعف هذا المؤشر في فترة العقود الثلاثة الماضية ليرتفع من (٠,٣) بعام ١٩٨٠ مـيـلادي إلى مـا يزيد عـن (٠,٧) خـلال الـعـام الـحـالي، وهــذا يجعلها مرشحة لتحتل مرتبة عالية خلال الفترة القادمة .
- المملكة العربية السعودية تعد واحدة من أنجح البلاد سواء على المستوي الإقليمي أو الدولي في العديد من المجالات اقتصادية كانت أو تعليمية أو صناعية وهذا يرجع إلى الوعي الكامل لدي كلا من حكومتها الرشيدة وشعبها العظيم الذي دائما يبحث عن تطوير نفسه والدفع باسم بلاده

في المحافل الدولية من أجل تحقيق ريادة غير مسبوقة، وإذا تمعنا النظر في تاريخ المملكة الطويل تجد أنها من أسرع الـدول في النمو الاقتصادي والتعليمي، وعلمائها الأجـلاء في مختلف المجالات شاهدا على هذه الحقبة الزمنية من الإنجازات والتطوير المستديم في مختلف المؤسسات والمنشآت العلمية والدعم الكامل التي توجهه المملكة من خلال وزارة التربية والتعليم السعودية في هذا الشأن لإدراكها عن يقين أن بالعلم يتحقق رفعة الوطن و تقدمه .

التجربة السنغافورية :

تقع جزيرة سنغافورة جنوب شرق آسيا وكانت في السابق من الدول الفقيرة التي أنهكها الصراع القبلي والعنصرية والفساد والجماعات الصغيرة المتفرقة والمتناحرة فيما بينها, لكنها اليوم باتت من أفضل الدول الاقتصادية المتقدمة بعد أن استحدثت نظاماً تعليمياً يحتوي على طرق واساليب حديثة مواكبة لمتطلبات العصر, ما جعلها تحتل المرتبة الثالثة عالمياً من حيث جودة التعليم.

عُقد المؤتمر الدولي السابع للتفكير في العام ١٩٩٧ بسنغافورة حيث شاركت فيه أكثر من أربعين دولة وطرحت خلاله رؤية سنغافورة لتطوير التعليم تحت شعار (مدرسة تفكر ... وطن يتعلم).

وظّفت سنغافورة جميع الامكانات المتاحة لنهضة التعليم وخصصت ٢٠٪ من الميزانية العامة للدولة للتعليم.

يوفر النظام التعليمي بمختلف انواعه سواء حكومي أو خاص خيارات مرنة

ومتباينة من مرحلة التعليم قبل المدرسة إذ أنه يهدف الى بناء شخصية قوية للطفل وتنمية مهاراته ما يسهم في تحقيق نتائج جيدة أكاديمياً وجودة مخرجات التعليم, كذلك تسعى لاكتشاف مواهب التلاميذ ورعايتها وتنميتها.

عملت وزارة التربية السنغافورية على عدة محاور وهي:

١. رفع كفاءة المعلمين وتحسين المستوى المعيشي لهم.
٢. تغيير المناهج التعليمية وفق احتياجات المجتمع ومتطلبات العصر.
٣. الاستثمار في المتفوقين من الطلاب ورعايتهم.
٤. اعتماد اللغة الانجليزية للنظام التعليمي يبدأ تدريسها في مرحة التعليم قبل المدرسة.
٥. ادخال الأنشطة الالكترونية وبرمجة الروبوتات لمواكبة عالم البرمجة والذكاء الاصطناعي.
٦. التركيز على النوع والكيف دون الكم فيما يتعلمه الطلاب.
٧. اعتماد طريقة اللعب والاستكشاف في المرحلة الابتدائية والتعلم من المشاهدة والتجربة والاستنتاج.

تكنولوجيا التعليم في سنغافورة:

أطلقت هيئة تنمية وسائط اتصالات المعلومات (IMDA) أول حافلة مختبر جـوال في نـوفـمـبر٢٠١٤م، ولكنها ما لبثت أن توسعت إلى أربع حافلات في مايو ٢٠١٦م اثنتان لأولاد المـدارس الابتدائية واثنتان لأولاد

المـدارس الثانوية، وعُدلت حافلتا المـدارس الابتدائية كقاعة دراسية متنقلة بطاولات ومقاعد وأجهزة حاسوب وشاشات فيما عُدلت حافلتا المـدارس الثانوية كمختبر تصنيع متنقل بطابعات ثلاثية الأبعاد وقاطعات ليزرية ونظارات واقـع افـتراضي (VR) ويجوب أسطول الحافلات جميع المـدارس في أنـحـاء الـبـلاد، وقـد زار حتى الآن أكـثر مـن (١٥٠) مـدرسـة ابتدائية وثانوية ووصـل إلى أكـثر من (٥٠٠٠٠) طالب. ويدعم هـذا البرنامج كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME) والشركات المتعددة الجنسيات التي تعمل معاً على مبادرات مثل المشاركة في إنشاء أنشطة الورش وإقراض أجهزة الحاسوب المحمولة التي يستخدمها الأطفال لبرمجة الروبوتات .

دروس مستفادة من التعليم في سنغافورة:

من أهم الدروس المستفادة من التعليم في سنغافورة:

١. تجربة الإنترنت في التعليم حيث تبنت وزارة التعليم مع مجلس الحاسوب الوطني مشروع ربط المدارس بشبكة الانترنت حيث تم وضع خطة باسم تقنية المعلومات لجعل سنغافورة (جزيرة الذكاء).

٢. تجربة تدريس الرياضيات والعلوم والتكنولوجيا التي حققت الصدارة للطلاب عالميًا.

٣. تجربة تدريب وتطوير المدرسين واختيار البرنامج التدريسي المنفذ داخل وخارج المنطقة.

٤. تجربة سنغافورة في تطوير التعليم المهني وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة والراشدين.

٥. تجربة مشاركة أولياء الأمور في العملية التعليمية .

٦. تجربة إعداد القادة وتدريبهم للمشاركة في تحقيق رؤية الوزارة.

٧. التركيز في السياسة التعليمية على تحقيق مبدأ الجودة في جميع مراحل التعليم.

أهم التحديات للتعليم في سنغافورة تتمثّل فيما يلي:

- استمرار الهجرة إلى سنغافورة (المواهب الأجنبية) إذ تُعد هي الخيار الوحيد للحفاظ على قوة عاملة قوية لاستمرار التنمية الطبيعة الجغرافية لبعض المناطق قد تشكل عقبة أمام استخدام التقنيات الحديث.
- حاجز اللغة حيث أن اللغة المستخدمة بنسبة كبيرة في المنتجات التقنية والمعلوماتية في شبكة الإنترنت هي اللغة الإنجليزية.
- ضعف البنية التحتية للاتصالات في بعض المناطق مما يؤثر سلبًا على الاتصال بشبكة الإنترنت.

تـجــربة رواندا :

أصبحت روانـدا من أفضل ثلاث دول في تجربة النهوض بالتعليم, وهي لم تقفز إلى هذه المرتبة بين عشية وضحاها، فقد عانت رواندا من حرب أهلية طويلة المدى نتيجة تفشّي العنصرية بين القبائل المحلية, تبعتها إبادة جماعية قُتل فيها أكثر من مليون شخص، وتدمرت فيها البنية التحتية وكامل مرافق الدولة وبنيتها الأساسية تقريباً، ولم تعد هناك مستشفيات ولا كهرباء ولا مدارس (عدا القليل منها)، بل أصبح المعلمون أنفسهم ما بين قتيل وسجين,

وفارٍ ناجٍ بحياته خارج البلاد، ومع كل هذا قد نهضت البلاد بالتعليم وليس بالموارد.

الخطوات التي اتبعتها الحكومات الرواندية المتعاقبة :

إعادة تأهيل المعلم:

وضعت أول حكومة رواندية بعد الحرب الأهلية برنامجاً لإعادة المواطنين الذين فـروا من البلاد أولاً ثم إعـادة تأهيلهم، ولكن المدرسين كانت لهم الأولـويـة، بل وحظوا بنوع خـاص من التأهيل، فقد شمل هـذا التأهيل التدريب المكثف وتنظيم ورش العمل.

تعليم يحارب العنصرية:

قبل الحرب الأهلية بزمن بعيد كانت روانـدا بلداً مختلفًا تماماً، ففي عام ١٩٦٠م وعلى الرغم من أن التعليم في البلد كان متقدماً ويؤهل الطلاب للمعرفة والعمل، لكنه كان يُرسخ للعنصرية الشديدة التي أشعلها الاستعمار الفرنسي بين قبائل الهوتو والتوتسي، وقد حظي أبناء قبيلة التوتسي بأفضل أنواع التعليم والذي يؤهلهم لتولي المناصب القيادية في البلاد، بينما أبناء «الهوتو» منعزلون وحدهم في مـدارس فقيرة يتخرجون فيها, ويعملون بالأعمال اليدوية.

التعليم المجاني:

بعد أن وضعت الحرب أوزارهـا, بدأت المـدارس الحكومية في كامل رواندا أتبّاع سياسة التعليم المجاني في المراحل الأساسية بشقيه الابتدائي والمتوسط

(ســت سنوات للمرحلة الابتدائية وثـلاث سنوات للمرحلة المتوسطة)، والحكومة الآن بصدد مناقشة مجانية التعليم للمرحلة الثانوية والجامعية.

مكافحة التسرب من التعليم:

في خطوة صحيحة ومـدروسـة قامت روانــدا بإعادة بناء الأطفال نفسياً وفكرياً وعلمياً قبل شروعها في بناء العمران، وكـان لابـد للمدارس أن تعود وتفتح أبوابها مرة أخرى بعد انتهاء الحرب الأهلية، ولم تكن إعادة الأطفال للمدارس بالمهمة السهلة خاصةً أن أغلب هؤلاء الأطفال كانوا إما أيتام أو كانوا يعملون في الزراعة أو أي أعمال أخرى لإعالة أسرهم (أسر المسجونين)، ولكن بعد اعتماد خطة مدتها خمس سنوات لمحاربة ظاهرة التسرب من التعليم فقد وصلت نسبة الطلاب المنتظمين في التعليم إلى (٨٥٪)، وأكــدت اليونسكو أن روانــدا أصبحت بذلك مـن أعـلى الـدول الأفريقية انتظاماً في التعليم الأساسي.

التكنولوجيا:

عندما تنظر إلى أحـد الفصول في مــدارس روانــدا، ربمـا تبدو لك للوهلة الأولى إنها فصول تقليدية فقيرة ولكن في حقيقة الأمر إن التعليم في رواندا يتجه حثيثاً للاعتماد الكلي على التكنولوجيا وذلك بعد أن عقدت حكومة رواندا شراكة مع مايكروسوفت لمحو الأمية الرقمية في البلاد، وفي حدث مماثل ويبدو غريباً للوهلة الأولى بل وكأنه يشبه الطفرة التعليمية هو تبني الحكومة لنظام (٤E ICT) وهي اختصارا لـتكنولوجيا المعلومات والاتصال من

أجل التعليم وهو نظام يستبدل وسائل التعليم والكتب التقليدية بمنصات إلكترونية عبر «المحمول» أو «آي باد» أو مشغل (Mp٣) يُتابع من خلالها الدارسون دروسهم بكل سهولة ويسر.

اللغة:

قامت الحكومة الـرواندية بخطوة صغيرة في الشكل ولكنها كبيرة في المضمون وهي اتجاهها لاستبدال اللغة الفرنسية تدريجياً في المناهج الدراسية بالإنجليزية، وقد تقدمت خطوات في تنفيذ هذا التوجه ما يجعل المدارس والجامعات الرواندية مصدر جذب للطلاب من جميع أنحاء العالم.

تجـربة فنلندا:

من أهم التجارب الناجحة في مجال التربية, والتي تعتبر مثالاً للتطور وجودة التعليم الذي يعتبر برامج رعاية يومية (للأطفال الرضع والأطفال الصغار)، ويتكون من برامج ما قبل المدرسة لمدة سنة (أو روضة للأطفال في سن الست سنوات) وبرامج المدرسة الشاملة الأساسية الإلزامية لمدة تسع سنوات (ابتداءً من سن السابعة وحتى سن الثامنة عشر)، وتعليم الكبار لمن أراد الاستمرار في التعلم يمكن للطلاب في سن السادسة عشر وبعد الانتهاء من دراستهم الأساسية لمدة تسع سنوات في المدرسة الشاملة إكمال دراستهم الثانوية إما في المجال الأكاديمي أو المهني وكلاهما عادة ما يستغرق ثلاث سنوات ويعطي مؤهل للإكمال في التعليم العالي.

برنامج التقييم الدولي للطلاب:

شكّل النجاح الـذي حققته فنلندا في برنامج التقييم الـدولي للطلاب وهو دراسة تجريها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حول قدرات الطلاب في سن ١٥ عاما في الرياضيات والعلوم والقراءة مفاجئة للفنلنديين. ففي عـام ٢٠٠٦، تصدرت فنلندا هـذا التقييم. وعـلى الرغم من تراجع النتائج بعض الـشيء لاحقا، فإن فنلندا لا تـزال من بين أفضل الـدول على مستوى العالم.

السياسات التعليمية في فنلندا:

يتبّع النظام التعليمي في فنلندا الكثير من المبادئ العالمية لإصلاح التعليم فلا توجد اختبارات قياسية موحدة أو عمليات تفتيش على المـدارس، لكن نظام التعليم يعتمد على المساءلة الذكية, ويعني هذا أنه في حين توجد معايير وطنية لجودة التعليم والتدريس في شكل مناهج أساسية وقوانين وقواعد وطنية، فإن النظام التعليمي لا يصنف المـدارس على أساس نتائج الاختبارات, ومع ذلك فالتقييم الذاتي للمدارس ومقدمي الخدمة التعليمية موجود ويطبق بانتظام.

تعطي سياسة التعليم في فنلندا أهمية أكبر لجودة التعليم مقارنة مع الرقابة والمنافسة , فالمدارس والمدرسون والسلطات المحلية محل ثقة ، وهناك توافق سياسي في الآراء بشأن أهداف التعليم المتفق عليها عموماً.

ويتم تعميم مفهوم التمييز الإيجابي للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة

والمـدارس التي تواجه تحديات خاصة، كما أن رفاه الطالب يقع في صلب الاهتمام, ومعظم الطلاب في فنلندا يذهبون إلى مدرستهم الحكومية القريبة من محل إقامتهم، وهي مدرسة شاملة يتعلم فيها كل فئات المجتمع معا ويتبع نظام المـدارس الشاملة الفنلندي استراتيجية بلدان شمال أوروبـا من أجل تحقيق المساواة في تعليم عالي الجودة يقوم على نظام مدرسي تموله الحكومة, ويتم ذلك دون انتقاء أو تقسيم الطلاب إلى مجموعات خلال مرحلة التعليم الأساسي التي تستمر حتى نهاية الصف التاسع.

ويحظى المعلمون بالتقدير في المجتمع الفنلندي ولا يقبل برنامج إعداد معلمي المرحلة الابتدائية إلا نحو ١٠٪ فقط من المتقدمين، وهو برنامج للحصول على درجـة الماجستير مدته خمس سنوات ضمن نظام التعليم الجامعي منذ سبعينيات القرن الماضي.

حظى المعلّمون في فنلندا بمكانة مرموقة وتسعى الدولة إلى جذب الممتازين واستقطابهم لهذه المهنة، وتقوم بإعدادهم وتأهيلهم بصورة مكثّفة وموسّعة في الجامعات في مواضيع تخصّصهم وفي مساقات علم النفس وأساليب التربية النظريّة والعمليّة المتنوّعة الحديثة التي تمكّنهم من أداء مهامّهم والتعامل مع مستويات الطلاب وقدراتهم المتباينة، ويلاقي المعلّمون الدعم والتشجيع والإثـراء بعد تخرّجهم وانخراطهم في العمل في المدارس مع الطلاب.

الجدير بالذكر أنّ معلّمي فنلندا للمراحل الابتدائية والإعداديّة والثانويّة من حملة شهادة الماجستير أو الدكتوراه.

ولتسهيل العمل لا يـدرِّس المعلّمون أكـثر من أربـع حصص في اليوم، أمّا بقيّة الوقت فيقومون بالتخطيط والتحضير لعملهم أو بإرشاد الطلاب وتوجيههم، أو بإثراء أنفسهم بكلّ جديد يرتبط بعملهم، أو بالتشاور والتنسيق والتعاون مع بعضهم البعض.

يتمتّع المعلّمون بالاستقلاليّة في التدريس وبالمشاركة الفعّالة في إعداد المناهج الدراسيّة وبلورتها، وفي اختيار المضامين التي تلائم طلابهم.

يتّصف المعلّمون بالحرفيّة المهنيّة في عملهم، ويعتبرون التدريس رسالة ومسؤوليّة وطنيّة ويتحلّون بالدافعيّة والحماس في ممارسة عملهم، ولا يشعرون بالملل والإحباط، وغالبًا ما يستمرّون في وظائفهم حتّى الخروج للتقاعد.

أمّا علاقتهم بالطلاب وتعاملهم معهم فتعكس الاحترام والاحتواء والتشجيع والتوجيه والإرشـاد، فنراهم يراعون لكلّ طالب، فلا يكلّفونه فوق طاقته، ولا يتهرّبون من واجبهم تجاه كلّ طالب في المدرسة ولا يحتاجون إلى إعطاء دروس خصوصيّة خارج المدرسة, كما هو حاصل في دول أخرى.

أمّا طرائق التدريس المتّبعة فهي متنوّعة مراعاة للتمايز والتباين بين الطلاب، ومراعاة الفروق الفردية ودرجـات الذكاء، ويحرص المعلّمون على دمج وسائل التكنولوجيا الحديثة من الحاسوب والتلفزيون والأقـراص المدمجة، لذلك يستغني الطلاب في فنلندا عن الحقائب الثقيلة المضرّة.

يبتعد التعليم في فنلندا عن أساليب التلقين والحفظ، بل يهتمّ بتعليم الطلاب المـهـارات الأساسيّة، وتنمية التفكير والإبــداع والنقد وإكساب

مهارات التعلّم الـذاتيّ لمواجهة ظاهرة انفجار المعرفة وتراكمها وتقادمها، من هنا حاجة المتعلّم للتعلّم الـذاتيّ، وللبحث والتمحيص والغربلة، واتخاذ المواقف والإحكام، وللتعلّم الدائم بعد التخرّج.

ولا يُثقل المعلّمون على الطلاب، فلا اختبارات ولا امتحانات معياريّة خارجيّة مُرهقة ومزعجة، ولا وظائف بيتيّة مملّة - إلّا ما ندر ولوقت محدود جـدًّا - ودور المعلّمين هو تشخيص الطلاب ومعرفة قدراتهم ومستواهم ليضعوا لهم المواد والمضامين التي تتناسب مع التشخيص.

المدارس الشاملة في فنلندا:

المدرسة الشاملة هي شيء تفتخر به فنلندا منذ تأسيسها ومع ذلك، يتم تحليل ومناقشة النموذج لدعم رفاهية الطلاب وإعدادهم للمستقبل في عالمنا الذي يتسم بالعولمة التغير الدائم.

وتشمل المبادرات المطروحة في إطـار هذه الرؤية تعزيز التطوير المهني للمعلمين، وإدخـال أنشطة جديدة في التجارب والابتكارات وتوفير مدربين للمدرسين في كل مدرسة من أجـل دعـم التقنية والأساليب المستحدثة وتعزيز تدويل التعليم، وضمان أن المدارس الفنلندية تحرز تقدماً في تشجيع النشاط البدني للطلاب لضمان أن كل طالب يمـارس التدريبات الرياضية ساعة واحدة على الأقل يومياً.

وما جعل فنلندا تتصدر دول العالم في هذا المجال أسباب عدة نستعرض من بينها سبعة أسباب وهي :

١. احترام التعليم جزء من الهوية: فالفخر والاحترام للتعليم والتعلم في فنلندا يعدان من الجوانب الأساسية للثقافة الفنلندية، فقد بنت فنلندا هويتها القومية منذ القرن الـــ١٩ من خـلال الاستثمار في التعليم للجميع، وعندما حققت استقلالها كـان الهدف الأسـاسي هو تطوير التعليم بشكل أكبر.

٢. من الصعب أن يصبح أحد مدرساً: إذ يتم اختيار المدرسين بعناية شديدة، فلا بد أن يكونوا ذوي كفاءة عالية وأن يكونوا حاصلين على درجة الماجيستير، ويتم قبول ١١٪ فقط من المتقدمين لشغل وظيفة المعلم، وهذا يضمن أن المتقدمين الموهوبين والأكثر حماسة هم من يستحقون شغل تلك الوظيفة.

٣. ساعات عمل أقـل وراحــة أكـثر: تركز سياسة التعليم في فنلندا بشكل أسـاسي على العمق في المضمون المــدروس، بـدلاً من زيـادة المضمون والتعامل معه بسطحية، والمعلمون يعملون في الفصول لمدة ٤ ساعات يوميا و٢٠ ساعة أسبوعيا، نصف هذه الساعات يقوم فيها المـدرس بإعداد المناهج الدراسية وتقييم الطلاب، ومع تقلص ساعات الدراسة تزداد فترات الراحة نسبيا لتصل ٧٥ دقيقة موزعة على اليوم الدراسي.

٤. لا فصل بين الطلاب على أسـاس مستواهم التعليمي: ويعتمد هذا الشعار الـذي تحول إلى واقـع في فنلندا على تصعيد المستوى

التعليمي للأطفال المتأخرين دراسـيـا، وعـدم عـزل الطلاب وفقاً لمستواهم التعليمي، حتى يصلوا إلى المستوى التعليمي المتوسط والسائد بين زملائهم وهو ما جعل فنلندا تمتلك أصغر فجوة بين الطلاب الأقـوى والأضعف في مستوياتهم التعليمية على مستوى العالم وفقا لدراسة أجرتها مؤسسة التعاون الاقتصادي والتنمية.

٥. الارتـبـاط بين المعلم والطالب: يمكث المـدرسـون في فنلندا فترة طويلة مع الطلاب، ما يوطد العلاقة بين المعلمين والطلاب الذين يبلغ عددهم ٢٠ طالبا فقط في الفصل الواحد.

٦. المساواة بين الطلاب: ويعد هذا الشعار الأكـثر أهمية في التعليم الفنلندي وتتفق جميع الأحـزاب السياسية من اليمين واليسار على ذلـك وتطبيق هـذا الأمـر يجعل الطلاب الفنلنديين سـواء كانوا في مناطق ريفية أو حضارية، فقيرة كانت أو غنية يحصلون على جودة تعليم متساوية، ويتم توزيع المال بالتساوي على المـدارس إلى حد كبير، كما أنه لا يوجد تصنيفات وترتيبات ومنافسة بين المـدارس، فجميعها تعمل وفقاً لأهداف قومية واحدة.

ارتفاع نسبة المقبلين على الجامعة:

تصل نسبة الفنلنديين المتخرجين في المـدارس العليا بفنلندا إلى ٩٣٪ وهـي نسبة مرتفعة بشكل كبير، ما جعل فنلندا تتفوق على الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الصدد بـ ١٧,٥٪، بالرغم من أن فنلندا تنفق على الطلاب

المقبلين على الجامعة بنسبة ٣٠٪ أقل مما تنفقه أمريكا.

يعتمد نظام التعليم في فنلندا على رؤيا فلسفة تربويّة أصيلة منبثقة من ظروف الحياة والواقع المعيش في فنلندا، وطبعًا هذا لا ينفي الاطّلاع على تجارب الآخرين والتأثّر بها، ولكن بدون النسخ والنقل الحرفيّ عن مصادر خارجيّة أجنبيّة.

كذلك لم تتمّ عمليّة الإصلاح والتغيير في نظام التعليم في فنلندا في مرحلة واحدة فقط، بل مرّت بمراحل واحتاجت للوقت والجهد والمثابرة، ورافق ذلك البحوث والدراسات النظريّة والتطبيقيّة الميدانيّة من الخبراء والأخصّائيين في التربية وعلم النفس والمربّين في الحقل.

تؤكّد الرؤيا التربويّة في فنلندا على مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المتعلّمين، فالمدارس حكوميّة مدعومة وممولّة من الدولة، ولا فرق في المستوى بين مدارس المدن أو الأحياء الميسورة والمدارس في مجمّعات قرويّة أو أحياء شعبيّة, وحظّ المدارس الخاصّة في فنلندا شبه معدوم، ولا تشجّع الدولة على فتح مثل هذه المدارس.

ويضمن دستور البلاد حقّ التعليم المجانيّ للجميع في كلّ المراحل ولا فصل أو عزلة للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصّة، بل يتعلّمون مع بقية الطلاب، ويحظون كغيرهم للعناية والاهتمام.

والتعليم في فنلندا يهدف إلى تنمية شخصيّة الطالب المتكاملة في جوانبها وأبعادها المختلفة: العقليّة والبدنيّة والنفسيّة والروحيّة والاجتماعيّة والجماليّة.

تؤكّد الرؤيا كذلك على إكساب منظومة قيم إيجابيّة للطلاب تتمثّل في غرس قيم الاستقامة والعدل والتسامح والتعدديّة وقبول المختلف والانتماء والعطاء.

البنيّة التحتيّة الملائمة والداعمة:

توفّر فنلندا للطلاب مؤسسات ومـدارس عصريّة، فالمباني والغرف واسعة مزوّدة بجميع التجهيزات ووسائل الراحة والتعليم، وهناك المختبرات وأماكن الاسـتراحـة والأكــل، وهناك مرافق أخـرى كالمكتبات والمـلاعـب الرياضيّة وقاعات الأنشطة والمسارح وكلّها مجهّزة لتستجيب لحاجات المتعلّمين للعب والتسلية والتعلم والرياضة.

المتعلّمون محور العمليّة التعليميّة :

تؤكّد رؤيــة نظام التعليم في فنلندا على مبدأ المـسـاواة وتكافؤ الفرص بين جميع المتعلّمين، وحـقّ التعليم المجانيّ للجميع وفي كلّ المراحل من هنا نستخلص أنّ الطالب هو محور العمليّة التعليميّة التعلّميّة في فنلندا وهدف التعليم هو إعداد المتعلّم للحياة بإكسابه المهارات والمعارف والقيم التي تمكنّه من المساهمة في تقدّم وطنه ورفاهيته واقتصاده، وليحقّق نوعيّة حياة جيّدة مُرضية له ولأسرته وأبناء وطنه.

وقد حرص نظام التعليم في فنلندا على مراعاة حاجات وميول وقـدرات المتعلّمين منذ طفولتهم الغضّة المبكّرة. وقد لمسنا ذلك في رياض الأطفال التي سعت لتوفير أجواء اللعب والتسلية والمتعة والحرية للصغار، فلا مضامين

ملزمة حتّى سنّ السابعة وبداية المرحلة الأساسيّة للتعليم التي يبدأ فيها المتعلّمون عمليّة التعلّم.

وحرص هذا النظام على توفير المساواة وتكافؤ الفرص لجميع المتعلّمين فلا مدارس خاصّة انتقائيّة، ولا تمويل مختلف أو تخصيص معلّمين ذوي كفاءة وتأهيل أفضل, والصفوف في المـدارس تضمّ بين جدرانها الطلاب العاديين والطلاب ذوي الاحتياجات الخاصّة، فلا فصل بينهم، والمحتاجون للعناية كلّهم يحظون بها.

ويتمتّع الطلاب بحرية كبيرة، وحقّ المشاركة في القرارات واختيار ما يرونه مناسباً لهم، وهم لا يلتزمون بارتداء زيّ موحد.

فلسفة وأهداف التعليم في فنلندا:

تقوم فلسفة التعليم في فنلندا على الآتي:

١. الجودة لتحسين حياة الطلاب واكسابهم المهارات الضرورية لتحقيق حياة أفضل.
٢. العالمية لتكوين المواطن العالمي الذي يشارك في المجتمع الأوربي والدولي بفاعلية مع الحفاظ على الهوية الثقافية.
٣. التعلم مـدى الحياة لتشجيع التعلم الــذاتي، واتاحة فـرص تعليمية للراشدين طوال حياتهم ، حيث يهدف هذا النوع من التعليم إلى :
٤. تعلم المواطنة العالمية.
٥. إعداد الطلاب وتنمية مهاراتهم وقدراتهم الضرورية المرتبطة بسوق العمل
٦. تشجيع التعلم مدى الحياة.

التجربة الـماليزيـة:

منذ أن استقلت ماليزيا عام ١٩٥٧م عن الاحتلال البريطاني أصبح التعليم جزءًا لا يتجزأ من السياسة التنموية التي تنتهجها الحكومة، لذلك تعرض قطاع التعليم لتغيرات وعمليات تطوير مستمرة ودائمة عبر تلك السنوات وفي خلال السنوات الثلاثين الماضية قامت الدولة بجهود كبيرة للغاية من أجل توحيد جميع فئات المجتمع وكانت أداتها في ذلك النظام التعليمي الموحد بما فيه من منهج وطني والتأكيد على استخدام اللغة القومية باعتبارها أداة التدريس والاتـصـال وشهدت تلك الفترة تـزايـدًا كبيرًا في معدلات الالتحاق في مختلف المراحل التعليمية .

ومن أجل إحـداث الجودة في العملية التعليمية قامت الحكومة الماليزية بإجراء العديد من الإصلاحات في المناهج مع العمل على زيـادة استخدام تكنولوجيا التعليم كما اتخذت العديد من الإجــراءات من أجل إحداث الفعالية والكفاءة في النظام الإداري للتعليم، وتضمن ذلـك الاهتمام بالعملية التعليمية داخل الصف الـدراسي والجوانب الإداريــة المختلفة في النظام التعليمي وكذلك الاهتمام بالمعلم.

ومن ناحية العوامل الاجتماعية فقد كان المجتمع في ماليزيا أثناء فترة الاحتلال مزيجًا من عناصر مختلفة وأجناس متباينة وكان المستعمر يبث بين هذه الأجناس المختلفة الخلاف ومن ثم كان المجتمع الماليزي مفككًا مختلف الطبقات متفاوتًا تفاوتًا واضحًا في الدخول.

وقد تأثر التعليم في وضعه الحالي بمختلف تلك القوى والعوامل الثقافية

التي مرت بها ماليزيا من عوامل جغرافية وسكانية ولغوية واجتماعية ودينية واقتصادية وغيرها من عوامل أسهمت في تشكيل النظام التعليمي الماليزي في صورته الحالية.

يهدف التعليم في ماليزيا بشكل عـام إلى إعـداد المواطنين بصورة أكثر ديناميكية وإنتاجية وإنسانية لمواجهة تحديات العصر كما يهدف إلى إعداد الأفراد عقلياً وروحياً وعاطفياً وجسمياً إعداداً قائماً على الإيمان بالله وطاعته، وتحرص مناهج التعليم على تزويد الطلاب بالمعارف والمهارات ليتحملوا المسؤولية والقدرة على المساهمة في عملية التنمية الوطنية لتحقيق وضع صناعي جديد ولتحقيق وحـدة ورخـاء الأسرة والمجتمع والوطن وتتمثل الأهـداف العامة للتعليم ما قبل المدرسة في تمكين الأطفال من تحقيق ما يلي:

أ. تنمية حبهم لوطنهم.

ب. إتباع التعاليم الدينية في الحياة.

ج. ممارسة القيم النبيلة.

د. احترام اللغة الوطنية واستخدامها.

هـ. استخدام اللغة الإنجليزية كلغة ثانية.

و. تنمية احترام الذات وتقديرها.

ز. تشجيع حب الاستطلاع والإبداع وتذوق الجمال وتقديره.

يهدف التعليم الابتدائي إلى ضمان التنمية الشاملة والمتوازنة والمتكاملة لقدرات الطفل والتي تتضمن الجوانب العقلية والروحية والانفعالية والبدنية ولذلك يسعى التعليم الابتدائي إلى تمكين الأطفال مما يلي:

أ. إجادة اللغة الماليزية باعتبارها اللغة الوطنية واللغة الرسمية للبلاد.

ب. إجادة المهارات الأساسية للغة وهي الاستماع والتحدث والقراءة والكتابة.

ج. إجادة المهارات الحسابية واستخدامها في حياتهم اليومية.

د. تعلم اللغة الإنجليزية كلغة ثانية.

هـ. الحساسية نحو البيئة والاهتمام بها.

ز. إجادة المهارات العلمية والتقنية.

ح. الاهتمام بالأنشطة الثقافية والترفيهية المتوافقة مع الثقافة الوطنية.

ط. العناية بصحة الفرد ولياقته البدنية.

ك. اكتساب مهارات تلاوة وحفظ وفهم آيات القرآن الكريم.

ك. التأكيد على أسس العقيدة والإيمان بالله وأداء العبادات.

ل. تدعيم القيم الوطنية.

م. تنمية المواهب وتشجيع الإبداع.

ن. حسن الخلق والتحلي بالقيم النبيلة.

إعداد المعلم في ماليزيا:

نالت معاهد إعداد المعلمين عناية كبيرة منذ أن استقلت ماليزيا واهتمت الدولة بها اهتمامًا كبيرًا وتوسعت توسعًا كبيرًا في إنشائها على أحدث الطرق كي يتخرج منها معلمون أكفاء، ونتيجة للسياسة التعليمية التي تسعى إلى تعميم التعليم بمختلف مراحله اضطرت الـوزارة أن تزيد عدد معاهد ومدارس المعلمين والمعلمات حتى تساير النهضة التعليمية.

وبالنسبة لإعداد معلمي المرحلة الابتدائية فقد بلغ عدد المعلمين بالمرحلة الابتدائية حسب إحصاء ١٩٩٠م حـوالي (٢٤٠ ألـف) معلم ومعلمة، أكثر من نصفهم غير مؤهلين بمعاهد إعـداد المعلمين ولكن اضطرت الدولة إلى الاستعانة بهم لسد الاحتياجات الملحة.

وبالنسبة لمعاهد تخريج المعلمين للمرحلة الابتدائية فيلتحق بها الطلبة الذين يحصلون على الشهادة الثانوية القسم الأدنى ومدة الدراسة بها عامان دراسيان ويقوم الخريجون بالتدريس بالمدارس الابتدائية سواء الإنجليزية أو المالاوية أو الصينية أو التاميلية وهذه المعاهد تستخدم في دراستها اللغات الأربـع الأساسية وهي المالاوية، الإنجليزية الصينية والتاميلية وفي أحيان أخرى يتم إعداد معلمي المرحلة الابتدائية من الراغبين في العمل بالتدريس من الحاصلين على الشهادة الثانوية العليا في معاهد متخصصة لمدة عام دراسي واحد.

إدارة النظام التعليمي في ماليزيا:

تطورت الإدارة التعليمية في ماليزيا منذ حصولها على الاستقلال حتى الآن حيث مرت بعدة مراحل صاحبتها تغيرات في الهياكل التنظيمية لإدارة التعليم وكانت آخر هذه التغيرات ما حدث عام (١٩٧٦م) وهو ما يعمل بموجبه حتى الوقت الحاضر, فعلى المستوى القومي تتولى وزارة التعليم بماليزيا الإشراف على شئون التربية والتعليم على المستوى العام أو المركزي.

أما على المستوى الإقليمي أو مستوى الولايات فكل ولايـة في ماليزيا لها إدارة تعليمية تشرف على شئون التعليم بها، أما في ولاية صباح وسراواك شرقي ماليزيا فإنها تترك للهيئات الدينية والسلطات المحلية متابعة الإشراف على النواحي التعليمية بهاتين الولايتين بما يتفق وظروف كل منهما.

البرامج المصاحبة للمنهج :

تعد البرامج المصاحبة للمنهج جزءاً مكملاً للمنهج الـدراسي وتوفر المدارس عـدداً من هـذه البرامج وتطبق على مستوى المدرسة والمنطقة والولاية والمستوى الوطني, ويتم دعم بعض البرامج المصاحبة للمنهج مالياً من قبل بعض الجهات الحكومية والقطاع الخاص, فعلى سبيل المثال، يقوم البنك العام بتمويل مـشروع مغامرة الشباب، ويمـول المصنع الماليزي الأمريكي للإلكترونيات برنامج الحرف اليدوية للشباب، وتتولى دائرة الوحدة الوطنية مسؤولية برنامج الجسر الذهبي.

تعليم الكبار والتعليم غير النظامي:

وزارة التربية في ماليزيا غير مسؤولة عن إدارة التعليم غير النظامي في البلاد، ولا توجد خطة وطنية لمحو الأمية ومع ذلك توفر مختلف الجهات والهيئات الحكومية وشبه الحكومية التابعة للوزارات برامج لتعليم الكبار كل حسب اختصاصها.

ويتوفر التعليم غير النظامي للشباب والكبار كشكل من أشكال التدريب في مهارات معينة وحـرف مهنية تهدف إلى إعـدادهـم للأنشطة المنتجة والمشاركة بفاعلية في التجارة والصناعة والعمل في المنشآت الاقتصادية الأخرى وتعزيز الوعي ببيئة العمل، وإحداث التغييرات في المجتمع.

ومن ضمن الجهات الحكومية التي تقدم مثل هذه البرامج وزارة الموارد البشرية، وزارة الشباب والرياضة، وزارة الزراعة، وزارة الأرض والتنمية الإقليمية، وزارة الريف والتنمية الوطنية. وتشمل البرامج التي تقدمها هذه الجهات الحرف المهنية، تطوير المهارات المهارات التعليمية الفنية، القيادة إدارة الأعمال، الزراعة، التعليم ما قبل المدرسة، الهندسة الكهربائية والميكانيكية، والتجارة.

نظام التقويم والاختبارات:

يطبق في جميع المـدارس الحكومية نظام النقل الآلي من الصف الأول حتى الصف التاسع, ويقدم للطلبة عند نهاية السنة السادسة من المرحلة الابتدائية اختبار تقييمي في اللغة والرياضيات, وفي نهاية الصف التاسع (الثالث

من المرحلة الثانوية الدنيا) يقدم للطلبة اختبار وطني يؤدي إلى الحصول على شهادة التعليم للمرحلة الثانوية الدنيا وبناء على أداء الطالب في هذا الاختبار، يتم قبوله إما في المدارس الثانوية العليا الأكاديمية، وإما في المدارس الثانوية الفنية والمهنية ويعتمد هذا الاختبار على التقييم المركزي إلى جانب التقييم المدرسي.

ويقدم طلاب الصف الحادي عشر السنة الثانية من المرحلة الثانوية العليا اختبار شهادة التعليم الماليزية أو شهادة التعليم الفني والمهني وبناء على نتائجهم، يمكن للطلاب مواصلة دراستهم ما قبل الجامعية لمدة سنتين لتؤهلهم للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي المختلفة، أو للالتحاق بسوق العمل.

تميّزت ماليزيا بالتخطيط والعمل الـدؤوب لكل ما من شأنه النهوض بالتعليم، وتمثل ذلك في التالي:

وضع خطة شاملة للنهوض بالتعليم، وحدّد عام ٢٠٢٠ م أمداً للتقدم لتصبح ماليزيا إحدى البلدان المتقدمة بكل ما تحمله الكلمة من معنى والاعتناء بالبحوث العلمية بالتعاون مع عدد من الجامعات كجامعة هارفارد حول وضع قاعدة معلومات يتم من خلالها جمع المعلومات عن المدارس والمناهج والطلاب وغيرها ومن ثم تحليلها ودراستها ويتم ذلك عبر شبكة الحاسب بدءاً من المدرسة فانتهاء بالوزارة تقديم جائزة لكل معلم يقدم اقتراح بحث أو دراسة يحظى بالقبول تمويل البحوث والدراسات من وزارة التربية ووزارة العلوم والتكنولوجيا بالإضافة إلى دعم مالي كبير من الشركات والمصانع.

كما تهتم الـدراسـات الحالية بـالإبـداع في تدريس الرياضيات والعلوم وبالطلاب الذين يعملون ويدرسون في الوقت نفسه ومـدى رضا أصحاب العمل من مصانع وشركات عن أداء الخريجين ومستوى إعدادهم.

كما اتجهت ماليزيا إلى تحويل مدارس التعليم العام إلى مدارس المستقبل التي تستخدم التقنيات وستعمم التجربة على جميع المدارس الحديثة.

الفصل الرابع

واقع السودان من تحقيق الهدف الرابع للتنمية المستدامة

واقع السودان من تحقيق الهدف الرابع للتنمية المستدامة

بدأت المسئولية الوطنية والالتزام السياسي للدولة منذ التوقيع على اتفاقية الأمـم المتحدة بشأن أهـداف التنمية المستدامة وتحويل عالمنا ٢٠٣٠ في سبتمبر ٢٠١٥ على الرغم من أن جـزءاً كبيراً من هذه الأهـداف كان ضمن أولويات الدولة وأهدافها المضمّنة في استراتيجيتها للإنمائية للألفية الثالثة المنتهية في ٢٠١٥ من خلال ثمانية أهـداف وتم إعـداد تقارير بذلك في عام ٢٠١٠ و عام ٢٠١٥ بواسطة المجلس القومي للسكان, كما تم تشكيل آلية وطنية لـلأشراف على أهـداف التنمية المستدامة بموجب قرار جمهوري في عام ٢٠١٦.

وفى إطار خطة وزارة التربية والتعليم الرامية لوضع سياسات من شأنها تحقيق متطلبات الغايات الخاصة بالهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة لاطار التعليم ٢٠٣٠م المتمثل في «ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع» والغايات الخاصة به تعبيراً عن رؤية جديدة رامية إلى تغيير حياة الناس ويعتبر ملف التنمية المستدامة من الملفات المهمة التي أفضت إلى عملية استشارية تشاركية ومكثّفة للغاية حيث قامت حكومة السودان بتشكيل لجنة وطنية لتوطين أهـداف ومـؤشرات التنمية

المستدامة وأخرى فنية متخصصة كما عقدت الـوزارة عدد من الورش التي هدفت الى مناقشة القضايا المتعلقة بوضع سياسات الهدف الرابع للتنمية المستدامة, وضمت كل الجهات المعنية بوضع السياسات والاستراتيجيات من قدرات وكفاءات وطنية, كما تم عقد ملتقيات تنسيقية قطاعية تنويرية وتعزيز العمل في إدمـاج أهـداف التنمية على المستوى الكلي (القطاعات والولايات) ووضع خطوات ومراحل تنفيذ أهداف التنمية لمستدامة التعليم ٢٠٣٠ حسب اولويات التنمية في السودان.

تم تكليف اليونسكو بإجراء مراجعة واستعراض لسياسة التعليم في السودان في العام ٢٠١٦ وفي سياق هـذا التكليف، اتفقت اليونسكو وحكومة الـسـودان على أن يتناول الاستعراض ثلاثة مجالات في سياسة التعليم, يتم تقييمها استناداً إلى أولويات قطاع التعليم نفسه كما تم الاتفاق على أن يقدم الاستعراض مجموعة من التوصيات المتعلقة بالسياسات، وذلك بغرض المساهمة في تطوير التعليم في البلاد ومن ثم الاسهام في تحقيق الهدف الرابع للتنمية المستدامة, وتمثّلت الثلاثة مجالات في:

- خطط وسياسات قطاع التعليم.
- سياسات محو الأمية والأطفال خارج المدرسة.
- سياسات المعلمين.

وقد استخدم استعراض اليونسكو لسياسة التعليم في السودان مجموعة متعددة من مصادر المعلومات، شملت الآتي:

١. تقرير معلومات أساسية حول السودان وخلفية البلد، أعده الفريق الوطني واستند في إعداده على الأسس التوجيهية والمعايير المعتمدة لدى اليونسكو عند تناول السياسات التعليمية وتحليلها, والهدف منه توفير معلومات أساسية تساعد على تمهيد الطريق لاستعراض جودة التعليم في السودان وجوانب الانصاف فيه، مع التأكيد على الأخذ بآراء الخبراء الوطنيين وإدماجها.
٢. نشرة اليونسكو المعيارية، والتي توفر معلومات أساسية حول كيفية أداء نظام التعليم في البلد، مقارنةً مع بلدان أخرى.
٣. مراجعة للأدبيات الحديثة حول سياسة التعليم في البلد.
٤. ثلاث بعثات عمل تناولت تحديد النطاق، تقصي الحقائق والتفسير، والتحقق من الصحة والتأكد, اعتمدت البعثات المعنية على التعاون بين فريقين فريق وطني وآخر دولي, تكون الفريق الدولي من موظفي اليونسكو بالإضافة إلى خـبراء دوليين لهم بـاع طويل في مجالات السياسة العامة وتحسين نظم التعليم.
٥. التقرير النهائي الـذي يتضمن توصيات بشأن السياسات، وهو المخرج النهائي الرئيس لاستعراض سياسة التعليم.

خطط وسياسات التعليم:

أعطت اتفاقية السلام للعام ٢٠٠٥ السودان فرصة غير مسبوقة كي يعيد هيكله التعليمي، كجزء من بناء السلام وتمكين الشعب واستدامة المشاركة

وقد أنشأت الاتفاقية ظروفاً مناسبة كي يقوم التعليم بتنمية حقوق الانسان والعدالة وتطبيق القانون وتحقيق الديمقراطية, هذه المواضيع الاجتماعية كانت قد تأثرت سلباً اثناء الـصراع الطويل في البلاد, الـذي استمر حوالي ربع قرن من الزمان.

انعقد المؤتمر الثالث للتعليم ٢٠١٢ بمد فترة التعليم العام الي ١٢ سنة دراسية وذلك بغرض تطوير العملية التعليمية، وتمت إصلاحات تعليمية خاصة في مجالات الموارد البشرية والمالية والمناهج والقياس والتقويم والبحث التربوي. وكان كل ذلك في محاولة لتنفيذ توصيات المؤتمر المذكور.

وجدت البعثة ان التعليم في السودان له نظام متماسك من حيث الهيكلة وتوصيل الخدمات التعليمية, لكن وجود مدخل أكثر تماسكاً وتنظيماً سيزيد من كفاءة النظام التعليمي في السودان وفاعليته, وهذا المدخل سيكون له القدرة العالية في التعامل مع التخطيط الاستراتيجي, الرقابة والتنظيم تطوير المدرسين وتخطيط وإدارة الموارد البشرية.

كما خلص الاستعراض الى ان المسائل المهمة في السياسة قد نبعت من غياب تخطيط بعيد المـدى في مجال المـوارد البشرية وكذلك غياب في البيانات خاصة في مستوى الولايات, وقامت البعثة باستعراض دقيق لإدارة التعليم، بما في ذلك عناصر القيادة التنظيمية.

سياسة الأطفال خارج المدرسة ومحو الأمية:

استعرضت بعثة اليونيسكو السياسات الرامية للحد من انتشار الأمية بين

الكبار ووجـود الأطفال خارج المدرسة, لكل من هذين الموضعين مجموعة خاصة من القضايا، لكنهما مترابطان ببعضهما ارتباطاً وثيقا, في السياق السوداني نقول إن أمية الكبار ليست أمـراً من مخلفات المـاضي، بل هي مشكلة حـاضرة وبشكل مستمر تتسبب فيها فجوات التغطية في التعليم الأســاسي, فما يقرب من ثلث الأطفال الذين في سن المدرسة الابتدائية هم خـارج المدرسة وفقاً لبيانات الـدراسـات الاستقصائية(البنك الـدولي، عـام ٢٠١٢)، وتلك حالة لم تشهد تراجعاً ملموساً في الفترة الأخــيرة, إن الأطفال خارج المدرسة اليوم هم كبار الغد الأميين، عليه فإن زيادة الوصول للمدرسة هو العامل الوحيد الأكـثر أهمية في الحد من الأمية في الأجل الطويل.

أن مجال الأطفال خارج المدرسة والأمية يعاني عـدداً من المشكلات، مثله مثل مسائل التعليم الأخـرى, يشمل ذلك قلة البيانات الموثقة، محدودية المـوارد، وتحديات التنسيق بين المستوى الاتحادي ومستوى الولايات, فإن السياسة الوطنية، والتخطيط الاستراتيجي، والمناهج الدراسية يتم تصميمها على المستوى الاتحادي, وهنالك هيكل وزاري كامل في كل ولاية من ولايات البلاد، هو المسؤول عن التخطيط الخاص بالولاية نفسها، على سبيل المثال توزيع المعلمين, أما المحليات في كل ولاية فعليها تنفيذ الخطط على أرض الواقع, بينما المجلس القومي لمحو الأمية وتعليم الكبار يمثل كياناً متميزاً على الصعيد الوطني، وله فروع على مستوى الولايات وتجدها مدمجة بالكامل في وزارات التربية والتعليم الموجودة في كل ولاية.

سياسات المعلمين :

السياسة الخاصة بالمعلم واحدة من السياسات الرئيسة التي تمكّن السودان من تحسين نوعية التعليم والتعلم, فالمعلمون يمثلون العامل الرئيسي لتحقيق أجندة التعليم لعام ٢٠٣٠وهم قاعدة العملية التعليمية والميسرين لها, تلك السياسة تتطلب اهتماماً كبيراً، لأن فجوة الإنصاف في التعليم تتفاقم بسبب نقص المعلمين والتوزيع غير المتكافئ للمعلمين المدربين تدريباً مهنياً، سيما في المناطق المحرومة, ومناطق النزاعات والحروب, لذا ينبغي تمكين المعلمين على نحو كافٍ من حيث الأجر والدوافع والتأهيل، ضمن نظم احترافية ذات كفاءة وفعالية.

تتناسب جودة النظام التعليمي مع جودة المعلمين الذين يقدمون التدريب العملي والتعليم المدرسي وقد أكدت الأدبيات الدولية دورهـم الحاسم في تحسين نوعية التعليم والتعلم، ولهذا السبب يجب العمل على تأهيل المعلمين ونشر ثقافة التنمية المستدامة في أوساطهم ، بإقامة الورش التربوية والدورات التدريبة بمعاونة ودعم من المجتمع الدولي لتدريب المدرسين.

التعليم الشامل للجميع :

منذ انطلاق حركة التعليم للجميع في المؤتمر العالمي حول التعليم والذي انعقد في جومتين في تايلاند، في عـام ١٩٩٠م، وقبل أن تطلق منظمة اليونسكو مبادرتها (التعليم للجميع) في عام ٢٠٠٠م أثناء المنتدى العالمي للتعليم في العاصمة السنغالية داكـار والتي تتضمن رؤية شاملة للتعليم

ترتكز على مفاهيم حقوق الإنسان والى أهمية التعليم لكافة الأعـمار والفئات الاجتماعية واتخاذ كافة السبل لتوفير التعليم لكافة المجموعات المحرومة والفقيرة، فقد سعت وزارة التربية والتعليم بالسودان إلى توفير التعليم الأسـاسي للجميع وتحسين نوعيته، فقد تبنّت الدولة قضية توفير التعليم الأسـاسي لضمان حصول جميع الأطفال على تعليم إلزامي ومجاناً بحيث يلبي جميع الحاجات التعليمية للصغار والكبار بشكل متساوٍ من خلال توفير برامج تعليمية ملاءمة تزوّدهم بالمهارات اللازمة لمواصلة حياتهم، كما وضعت الدولة.

أهداف للتعليم الشامل للجميع في الآتي:

١. توسيع وتحسين الرعاية وتوفير فرص الالتحاق بالتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وبتركيز على الأطفال الأكثر عرضة للمخاطر والأشد حرماناً، وهم في السياق الوطني يمثلون أطفال الرحل، والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة والأطفال المتأثرين بالحروب والكوارث الطبيعية.

٢. ضمان توفير مجانية وإكـمال تعليم أساسي لجميع الأطفال في الفئة العمرية (٦- ١٣) سنة وبتركيز خـاص على البنات والأطـفـال في الظروف الصعبة بحيث يتم قبول (٩٠٪) من الأطفال عمر ست سنوات بحلول عام ٢٠٠٧م.

٣. إعادة بناء ما دمّرته الحرب من مدارس وبنية تعليمية وتوفير الخدمات

المدنية بالنسبة للعاملين في مجال التعليم بالإضافة إلى تعزيز التأهيل النفسي و الاجتماعي للتلاميذ والمعلمين.

٤. تحسين عملية التعليم وما تحتاجه من تنمية وتطوير لكل المكونات المادية والبشرية وتوسيع الشراكة في التعليم.

٥. تطوير وتوسيع برامج تعليم بديلة تتميز بالمرونة والجودة، وتتيح فرص تعليم لليافعين والراشدين وتسهم في النمو الاقتصادي.

٦. تحسين وتطوير المهارات الأساسية في المجالات الفنية والحرفية من خلال التدريب والتعليم.

٧. ضمان تلبية الحاجات الأساسية للتعليم للصغار والشباب والراشدين كافة من خلال إتاحة فرص الانتفاع العادل من برامج المهارات الحياتية الأساسية عبر مؤسسات التعليم غير النظامي.

٨. تحقيق تحسين بنسبة (٢٥٪) في مستويات محو الأمية بحلول عــام٢٠٠٧م لا سيما لصالح النساء، وتحقيق تكافؤ فـرص التعليم الأسـاسي والتعليم المستمر لجميع الكبار وذلك بالوصول إلى (٦٤,٨ ٪) بحلول عـام (٢٠٠٧م) والارتـقـاء بالمستويات القرائية لدى الكبار بحيث تزيد بنسبة (٥٠٪) من مستوياتها الحالية بحلول عام ٢٠١٥م.

٩. تحقيق التوازن وتكافؤ فرص التعليم بين الولايات والفئات وتحقيق

العدالة فيما بينها.

١٠. القضاء على أوجـه التفاوت بين الجنسين في فرص التعليم لمرحلتي الأسـاس والثانوي بحلول عام ٢٠٠٦م وتحقيق المساواة بحلول عام ٢٠١٥م.

١١. تحسين جميع جوانب نوعية التعليم والارتـقـاء بمستوياته لضمان التميز للجميع بحيث يمكن تحقيق نتائج معترف بها وقابلة للقياس وبخاصة في مجال تعليم القراءة والحساب والمهارات الأساسية في الحياة، وذلك بإجراء الدراسات والبحوث في مجال التحصيل، والعمل على ترقية بيئة التعليم وتوفير، وتطوير معينات التعليم والتدريب خاصة في مجال العلوم والتكنولوجيا وتطوير أساليب القياس.

١٢. تطوير المناهج بحيث تحقق التوازن في شخصية المتعلم وتعزز انتماءه الوطني والديني وتكسبه مهارات التعلم الذاتي وشتى أنماط التفكير وتؤهله للمشاركة والتفاعل الإيجابي مع بيئته والمجتمع من حوله.

١٣. تطوير برامج التعليم للجميع لتسهم في تحقيق التنمية البشرية وثقافة السلام والتخفيف من حدة الفقر.

١٤. تطوير نظم في مجال إدارة شـؤون التعليم للجميع تتميز بالمرونة والشفافية والـقـدرة عـلى الاستجابة وإتـاحـة المشاركة وخاضعة للمساءلة.

١٥. بناء الخبرات لتقوية النظام الإداري في النظام التعليمي وضمان التنسيق الفاعل والرصد والمتابعة والتقييم للبرامج.

١٦. التوسع في التعليم الثانوي ليستوعب جميع الناجحين من مرحلة التعليم الأســاسي مع الارتــفــاع بنسبة المــواد الفنية إلى (٦٠٪) في سياق منهج المرحلة الثانوية.

١٧. التوسع في إعداد وتدريب المعلمين.

١٨. مراجعة تكلفة وتمويل التعليم.

أن وزارة التربية والتعليم الاتحادية سعت جاهدة لتحقيق هذه الأهداف خاصة في مجال تعليم الرحل، فقد قامت الـوزارة بتوفير عدد من المعلمين المؤهلين لمدارس الرحل وكذلك في مجال تكلفة وتمويل التعليم حيث كانت هنالك دراسة ميدانية شملت عشر ولايات وتمت الاستعانة في هذه الدراسة بخبراء سودانيين وخـبراء من الخارج، وكذلك في جانب تدريب المعلمين في المدارس وفي إدارات وزارة التربية بإقامة دورات لرفع القدرات وابتعاثهم للجامعات لنيل دراسـات عليا في مختلف تخصصات التربية، كما تم إنشاء المركز القومي لتدريب المعلمين في عام٢٠١٦م.

وأدخـلـت العديد من التحديثات علي برامج محو الأمية وذلـك سعياً للإسهام في تحقيق الهدف الرابع للتنمية المستدامة، بجانب بعض المبادرات الناجحة(علم طفلاً، الحملة القومية لمحو الأمية، التعليم الالكتروني، سلسلة مراكز حلم النيل للتعليم المستمر).

رؤية وزارة التربية والتعليم لعام ٢٠١٩م:

جاءت رؤية وزارة التربية والتعليم للعام ٢٠١٩م (نظـام تربوي جيد منصف متميز قيماً وعلماً).

ولتوفير كل متطلبات الغايات الخاصة بالهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة لإطار التعليم٢٠٣٠م المتمثل في ضمان التعليم الجيّد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع تعبيراً عن هذه الرؤية الجديدة الرامية إلى تغيير حياة الناس، وهي رؤية وطنية وعالمية تراعي ما لم يُنجز بعد في مجال التعليم للجميع، والتي تم إدراجها ضمن الخطة الاستراتيجية (٢٠١٨-٢٠٢٢ م) كما تسعى الــوزارة للتطوير في كل عناصر العملية التربوية من أجل منظور جديد للتعليم ليكون شاملاً وطموحاً وواعداً بمستقبل أفضل لأجيالنا.

مشروع تحسين جودة التعليم: (EQUIP):

بدأت انطلاقة العمل في مشروع تحسين جودة التعليم بتمويل من الاتحاد الأوربي بمبلغ وقـدره (٢٢مليون يـورو) لسبع ولايـات (الخرطوم ، النيل الأزرق ، النيل الأبيض ،جنوب كردفان، كسلا، القضارف والبحر الأحمر) تم التخطيط للآتي حسب ما ورد في الملتقى التنسيقي الــوزاري لمديري التعليم بالولايات (٢٠١٩م) :

١. الإعــداد لتسجيل(٥٠,٠٠٠) طفلاً خـارج المدرسة تبدأ من العام ٢٠١٩م .

٢. تقديم منحة مدرسية وتحسين البيئة المدرسية لعدد (٢٤٠) مدرسة.

٣.وضع خطة لدعم(٨٥,١٧٢) تلميذاً في الولايات المستهدفة.

٤.التخطيط لتدريب(٦,٨٧٥) معلم أســاس في العلوم والرياضيات واللغة الإنجليزية

٥.إجراء مسوحات لتدريب (٢٥٥٠) مجلس تربوي.

٦.رفــع قــدرات(٦٠٠) شخصاً من كــوادر وزارة التربية والتعليم في المجالات التربوية المختلفة.

٧. تقديم خدمات الدعم الاجتماعي والنفسي لأطفال النازحين.

٨. تشييد وصيانة فصول ومراحيض .

٩. إعداد الخطة التشغيلية لدعم وتأسيس أندية الأطفال وإدارة الأنشطة المصاحبة للمنهج لـ (١٣,٥٠٠) تلميذاً.

كما تم تنفيذ الآتي:

- تدريب مدربين لمعلمي الصف الرابع لجميع ولايات السودان وعددهم (١١٤) مدرباً ذلك على طريقة تدريس المنهج الجديد .
- تدريب مدربين لمعلمي مرحلة التعليم الأســاسي لجميع ولايـات السودان على السبورة الذكية وعددهم (٤٠) مدرباً.

برامج وزارة التربية والتعليم لعام (٢٠١٩م):

من تشخيص واقـع التعليم اتخذت وزارة التربية والتعليم بعض التدابير وسعت للإيفاء بالالتزام الوطني والعالمي لتحقيق التقدم في تحقيق الأهداف المـرصـودة، وتحديداً الهدف الرابع من أهـداف التنمية المستدامة والتي اعتمدت أسلوب البرامج كآليات للتنفيذ وذلك لتحقيق الآتي:

- الاستقرار الاقتصادي.
- تحسين معاش الناس.
- سياسة الحكم الرشيد.

المؤتمر الدولي للتعليم العام بالسودان (يناير ٢٠٢٠م) :

يعتبر المـؤتمـر الــدولي للتعليم بـالــسـودان، والــذي انعقد بالخرطوم في يناير٢٠٢٠م أول فعالية تربوية في الفترة الانتقالية، ناقش المؤتمر العديد من القضايا التربوية والتعليمية، وركّـز على محور المناهج الدراسية باعتبارها دعامة التعليم وخارطة طريقه، وجاءت مجموعة تحديث المناهج لتحسين التعلم نتاجاً طبيعياً للمؤتمر، تعلّقت آمال الشعب وطموحاته بها ووصلت المجموعة إلى عدد من التحديات في محور المناهج تمثلت في أن المناهج الموروثة من النظام السابق لا تجسد التنوّع الثقافي والديني والعرقي، وعدم مواكبتها للتغيرات المتسارعة في العالم واعتمادها على التلقين والحفظ، فضلاً عن كثرة المـواد الدراسية والحشو غير المفيد وكذلك تلك المناهج لا

تعمل لحل مشكلات وإعداد الطالب لسوق العمل.

ناقش المؤتمر قضايا التعليم والتنمية بالسودان وتـدارس أفضل التجارب والخبرات والممارسات الدولية، في مختلف مجالات التعليم، والوقوف على التحديات والفرص المتاحة التي تواجه قطاع التعليم في السودان بغرض التوافق على رؤية مستقبلية للتعليم، ومن أهم أهداف المؤتمر:

- عرض أحـدث الدراسات والتجارب العلمية والتطبيقية في المحاور التربوية.
- التعرف على أحدث المستجدات النظرية في العلوم والتربية.
- التعرف على واقع التربية والتعليم والاطلاع على التجارب الميدانية.
- استشراف معالم التحديات التي تواجه التعليم بالسودان.
- وعوّل المؤتمر كثيراً على الخروج بتوصيات تحدد كيفية إعادة صياغة قطاع التعليم واستحداث نظام يسعى إلى التوسع في إتاحة التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وتحسين جودته(الأرشيف الإلكتروني للمكتب التنفيذي بوزارة التربية،٢٠٢٠م) .

كما توصلت مجموعة تحديث المناهج لتحسين التعلم إلى عـدد (٤٢) توصية في المناهج وتمثلت أهم التوصيات في الآتي:

١. إعداد المناهج بحيث تعمل على تحقيق أهداف التربية والتعليم في السودان.

٢. مواكبة المناهج للتطور والتكنولوجيا.

٣. مراعاة التنوع الثقافي والبيئي في السودان.

٤. اعتماد الطريقة الجزئية في التدريس.

٥. الاستفادة من الأوراق العلمية والرسائل المنشورة على مستوى الماجستير والدكتوراه في المناهج وطرائق التدريس.

٦. ربط المنهج بالبيئة المحلية والتركيز على مناطق التداخل اللغوي.

٧. ملاءمة المنهج لمتطلبات سوق العمل.

٨. إعادة مركزية طباعة الكتاب) مؤقتاً (لإحكام وضبط الجودة .

٩. توفير المكتبات المدرسية لكل المراحل.

١٠. عدم إرهاق التلاميذ بكثافة المادة العلمية للمقررات المختلفة .

١١. إعادة صياغة المقررات الدراسية لجميع المراحل ليتناسب مع قدرات وأعمار التلاميذ .

١٢. تأكيد المنهج على محورية المتعلم في العملية التعليمية .

١٣. إدخال مادة التربية الفنية) الفنون (لجميع المراحل التعليمية.

وجــاءت توصيات أصحـاب المصلحة ومجموعة تكنولوجيا المعلومات والاتصال وعددها(٢٠) توصية من أهمها :

١. وضع استراتيجية وطنية لتفعيل واستخدام تكنولوجيا التعليم بحيث يحتوى المنهج على ذلك وتطبيقه تدريجياً على جميع المراحل .

٢. تطوير تكنولوجيا التعليم والاســتـفـادة مـن التنوع البيئي في استخدامها.

٣. توفير المعامل العلمية بالمدارس.

٤. تفعيل النشاط الأكاديمي واللاصفى.

٥. البدء في إنشاء التعليم الالكتروني .

٦. توفير معامل لأجهزة الحاسوب في المدارس الثانوية .

٧. تخصيص نسبة في الميزانية للإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم.

٨. ربط المـدارس بالشبكة الالكترونية للاستفادة من ميزات الحكومة الإلكترونية.

٩. إنشاء قنوات فضائية تربوية وتعليمية وترفيهية للأطفال.

١٠. تفعيل استخدام الهاتف المحمول في العمليات التعليمية

١١. الاستفادة من المـوارد التعليمية المفتوحة وفتح المقررات الدراسية السودانية .

١٢. إنشاء مراكز تعليمية فنية وتكنولوجية تستثمر معطيات تكنولوجيا الاتصالات وابتكارات الشباب.

١٣. حوسبة المقررات الدراسية.

مؤتمر ثورة ديسمبر للنهوض بالتعليم أغسطس (٢٠٢٠م):

لا زال السودان في نطاق الطوارئ الموسعة وأزمة التنمية، في ظل التغيرات السياسية الوضع الذي يجعل الكثيرين في سن الدراسة خارج المدرسة فضلاً عن سياق تعليمي صعب للغاية, ووضع اجتماعي غير مستقر.

جاء مؤتمر ثورة ديسمبر للنهوض بالتعليم انطلاقاً مما جاء به البرنامج الإسعافي لقوى الحرية والتغيير الحاضنة السياسية لحكومة الفترة الانتقالية في مجال التعليم العام، وقدم مقترحات حلول لمواجهة واقع التعليم مستقبلاً في نتائج دراسات سابقة في مجال التعليم العام.

من توصيات المؤتمر تقليل المواد التدريسية بحيث تتناسب مع الفئة العمرية وذلك بالرجوع إلى الطريقة الجزئية في التعليم والاهتمام بالكيف دون الكم وإدخـال عناصر ومناشط لتقييم التلاميذ والطلاب بتطبيق نظام التقييم الوطني وإلغاء المظاهر العسكرية في مناهج المرحلة الثانوية وإحياء قيم المواطنة والتعايش السلمي والديمقراطية بإدخال مواد توظف لدعم هذه المعاني مثل التربية الوطنية والتربية المدنية وبناء معامل وتزويدها بالأجهزة والمواد ومكتبة الكترونية وتوفير أجهزة حاسوب وأجهزة عرض لتطبيق التعليم الإلكتروني وتوظيف التكنولوجيا حسب المهارات الفردية وأعـمار الطلاب والاستفادة من شبكات التواصل الاجتماعي في عملية التعلم.

أن أهـداف وتوصيات مؤتمر ثـورة ديسمبر٢٠٢٠م والتي تم التخطيط لها بمشاركة الخبراء التربويين والمعلمين, ناقشت اهم المحاور في العملية التعليمية, حيث أفـردت مساحة كبيرة لتطوير المناهج الدراسية وحوسبتها لتواكب

مستحدثات العملية التعليمية وإعـادة النظر في السلم التعليمي ليصبح ست سنوات للمرحلة الابتدائية وثلاث سنوات لكل من المرحلة المتوسطة والمرحلة الثانوية ويصير التعليم الاساسي اثني عشر عاماً بدلاً عن احد عشر عاماً, وأن تنفيذ كل ما جاء في هذه التوصيات يحتاج الى تضافر الجهود من قبل القائمين على أمر التعليم وحكومة الفترة الانتقالية وأولياء الأمور والمعلمين, ويحتاج الى إعادة النظر في الهيكل الوظيفي للعاملين بالتعليم العام وتوزيع فرص الوظائف في حقل التربية والتعليم وخاصة الوظائف القيادية على أساس المهنية والكفاءة والخبرة, وليس على مبدأ المحاصصة والانتماء السياسي.

وجاءت أهم سمات النظام التعليمي المنشود تعبّر عن الديمقراطية، كذلك الاعـتراف وإحقاق الحقوق والنظر الى مصلحة المتعلمين والوطن واحـترام المعلم.

التـحـديـات التي تواجـه تحـقيـق الهـدف الرابـع للتنميـــة الـمســـتدامة في الســـودان:

في ظل الراهن السياسي السوداني وعـدم الاستقرار الاجتماعي والظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد, كان لزاماً على واضعي السياسات التعليمية ومتخذي القرار التفكير بصورة جادة في التخطيط ووضع الرؤى المستقبلية لتطوير ونهضة التعليم الـذي من شأنه المساهمة في الخروج من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمر بها البلاد, بالرغم من وجود

تحديات وصعوبات عديدة تعيق مسيرة التعليم وتحقيق الهدف الرابع, ويجب وضع المبادرات والحلول لهذه الصعوبات التي تتمثّل في الآتي:

١. غياب البناء المؤسسي بـوزارة التربية والتعليم, كذلك الهيكل الاداري والوظيفي لا يراعي الكفاءة المهنية ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب وفقاً لمؤهله العلمي وتخصصه وتدريبه وخبراته.

٢. عدم التنسيق بين قطاع التعليم والقطاعات المختلفة الأخرى(الصحة والرعاية الاجتماعية).

٣. وجود الثغرات في السياسات التعليمية عبر إنفاذ البرامج التنفيذية.

٤. عـدم مـواءمـة جميع الخطط والاستراتيجيات القومية والنوعية(استراتيجية الرحل، البنات التربية الخاصة, محو الأمية وتعليم الكبار).

٥. ضعف نظام المتابعة والتقييم لمتابعة لقياس عبر تنفيذ البرامج والمشاريع التربوية.

٦. تـدني مستوى وضـع المعلم المـادي وعـدم نيله تدريب يعينه على مواجهة متطلبات عصر ثورة المعلومات.

٧. البيئات المدرسية دون الطموح.

٨. عـدم استخدام نظام التعلم الـذكي في مراكز محو الامية وتعليم الكبار.

٩. ضعف الإنـفـاق عـلى التعليم واستقطاب الـدعـم وبـنـاء وتفعيل الشراكات.

١٠. ضعف دور مناصرة قضايا التعليم من أجل التنمية المستدامة عبر الوسائل الإعلامية بكافة أنواعها المختلفة.

١١. ضعف القدرات المطلوبة لإنفاذ مطلوبات تنفيذ الهدف الرابع.

١٢. عدم انتشار ثقافة التنمية المستدامة بصورة واسعة .

١٣. عدم مواكبة المناهج الدراسية لعصر المعلومات ومد الدفق المعرفي بالصورة المطلوبة.

١٤. قصور آلية جمع البيانات والمعلومات التربوية من الولايات نسبة لتعدد مصدر المعلومات وضعف أساليب وأدوات جمعها.

١٥. ضعف عملية اتخاذ القرار وعـدم التخطيط له بصورة مدروسة والتردد من قبل واضعي السياسات في إصداره.

١٦. عدم تحقيق التوزان في فرص التعليم بين الولايات والمناطق والفئات المختلفة.

١٧. ضعف بعض المحليات في تمويل التعليم الأسـاسي وسرعة معدلات التغير الديمغرافي والحراك السكاني.

توصيات الكاتب:

ختاماً, وبعد هذه السياحة السريعة والإبحار على متن التنمية المستدامة, والوقوف على أهميتها ومفاهيمها وأهدافها, خاصة الهدف الرابع الذي يدعو لضمان تعليم جيد شامل منصف وتعزيز فرص التعلم للجميع مدى الحياة, نضع بعض المقترحات والتوصيات التي قد تسهم في تحقيقه, وتتمثل التوصيات في الآتي:

١. مراجعة السياسات التعليمية بالبلاد وإعادة النظر فيها.
٢. تأمين مصادر تمويل ثابتة والرفع ميزانية الخاصة بالتعليم.
٣. تضمين مفاهيم التنمية المستدامة في المناهج الدراسية في التعليم العام وتدريسها كمادة في الكليات الجامعية.
٤. تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتـصـالات وبناء الحكومة الالكترونية تطويراً للنظم الادارية.
٥. تقوية نظام إدارة المعلومات التربوية لتوفير المعلومات الصحيحة والحديثة التي تساعد في اتخاذ القرار.
٦. تدريب وتأهيل الكادر البشري المسؤول عن نظام إدارة المعلومات التربوية EMIS على مستوى المركز والولايات.
٧. تطبيق معايير الجودة الشاملة لمخرجات التعليم، وتبني السبل المقننة للعملية التعليمية ومراعاة ما يستجد من تطورات على الصعيدين الإقليمي والعالمي.
٨. حوسبة المناهج الدراسية والاهتمام بإقامة دورات تدريبية داخل وخارج

الـسـودان للمتخصصين في المناهج وتكنولوجيا التعليم في كتابة السيناريو التعليمي لحوسبة المناهج, مع التركيز على الأسـس الفنية والتربوية لكتابة السيناريوهات التعليمية.

٩. تطبيق النموذج المقترح لتوظيف تكنولوجيا التعليم بالتعليم العام لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة الذي تقدم به الكاتب.

الـمراجـع :

١. احمد السيد النجار (٢٠١١م). الخصخصة وتحديات التنمية المستدامة في الاقطار العربية. بـيروت. المنظمة العربية لمكافحة الفساد.

٢. جـمال حـلاوة .عـلي صالح. مدخل إلى الـتـنـمـيـة.(٢٠١٠م).الأردن. دار الشروق للنشر والتوزيع ط٢

٣. حـمـد شريـف مـنـيـر(٢٠٠٨م). اسـتـثـمار الـبـشر في مـالـيـزيـا. كوالالامبور: جامعة بترا.

٤. دفع الله الحسن وآخـرون(٢٠٠٥م). الخطة الوطنية للتعليم للجميع. السودان: الخرطوم

٥. دوجـلاس موسيشيت (٢٠٠٠م). مبادئ التنمية المستدامة. ترجمة بهاء شاهين. القاهرة. الدار الدولية للاستشارات الثقافية. ط ٢.

٦. فـاروق شوقي الـبـوهـي(٢٠٠١م). أهمية التعليم الأسـاسي وتحقيق التنمية الشاملة في ظل العولمة. مصر.دار الإسكندرية للنشر. ط١

٧. محمد صـادق اسماعيل. (٢٠١٤م). التجربة الماليزية ، مهاتير

محمد والصحوة الاقتصادية. لبنان. دار النشر العربي.

٨. محمد محمود الحيلة (٢٠١٤م). تكنولوجيا التعليم بين النظرية والتطبيق. الأردن , دار الميسرة للنشر. ط٢.

٩. مدحت أبو النصر(٢٠١٨م).التنمية المستدامة مفهومها- أبعادها – مؤشراتها. القاهرة. دار الفكر العربي . ط١.

١٠. مصطفى دعــمــس(٢٠٠٩م). تكنولوجيا التعلم وحوسبة التعليم. الأردن. دار غيداء للنشر والتوزيع. ط٢.

١١. المنتدى السياسي للتنمية (٢٠١٨) أهــداف التنمية المستدامة . الاستعراض الطوعي الوطني الأول للمملكة العربية السعودية.

١٢. مهدي محمود سـالم (٢٠٠٠م). تقنيات ووسائل التعلم. القاهرة. دار الفكر العربي. ط٢.

١٣. نبيلة حمزة (١٩٩٩) . «التنمية البشرية المستدامة ودور المنظمات غير الحكومية : حالة البلدان العربية» . اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، الأمم المتحدة ، نيويورك

١٤. هــنــداوي. أسـامـة سعيد عـلي (٢٠٠٩). تكنولوجيا التعليم والمستحدثات التكنولوجية. مصر.جامعة الأزهــر، عـالم الكتاب. ط٢.

١٥. يس عبد الرحمن قنديل(١٩٩٩م).الوسائل التعليمية وتكنولوجيا التعليم. الرياض. دار النشر الدولي. ط٢.

الرسائل والأوراق العلمية:

١. أنــور عبدالله ادريــس ليمان (٢٠٢٢) ,نمــوذج مقترح لتوظيف تكنولوجيا التعليم في تحقيق الهدف الرابع من أهـداف التنمية المستدامة -٢٠٣٠ (التعليم للجميع), رسالة دكـتـوراه , جامعة النيلين.

٢. أوراق منصة مؤتمر ثـورة ديسمبر للنهوض بالتعليم . أغسطس (٢٠٢٠) أرشيف المكتب التنفيذي بوزارة التربية والتعليم الاتحادية . السودان.

٣. بـاسي سالبيرج (٢٠١٦م). إصـلاح التعليم في فنلندا. ترجمة مركز البيان للدراسات والتخطيط. بيروت. البيان للنشر والتوزيع

٤. برنامج الأمـم المتحدة للتنمية البشرية (٢٠١٠). ملخص تقرير التنمية البشرية الثروة الحقيقية للأمم مسارات إلى التنمية البشرية.

٥. برنامج صـنـدوق التنمية الأوروبي للاتحاد الأوروبي للسودان (٢٠١١). تقرير التقييم. «تطوير والنظائر في مــشروع شمال السودان». بروكسل. الاتحاد الأوروبي. ارشيف التخطيط التربوي.

٦. تقرير الملتقى التنسيقي لـوزراء ومديري التعليم بالولايات٢٠١٩م.. ارشيف التخطيط التربوي . وزارة التربية والتعليم العام

٧. تقرير خطة وزارة التربية والتعليم لعام (٢٠١٩) , ارشيف إدارة السياسات والتخطيط والبحوث.

٨. تقرير خطة وزارة التربية والتعليم لعام (٢٠١٩) , ارشيف إدارة السياسات والتخطيط والبحوث.

٩. جـاء زهير العسيلي (٢٠٠٩). استخدام التكنولوجيا في الإدارة التربوية . ورقة بحثية جامعة القدس المفتوحة .

١٠. ريـده دبـب. سليمان مـهـنـأ(٢٠٠٩م),. التخطيط من أجـل التنمية المستدامة, مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية. المجلد الخامس والعشرون، العدد الأول، ص٤٨٨

١١. محمد سـالم قـطـبـي(٢٠١٨) . مجلة الـسـيـاسـات والتخطيط والبحوث. خطة التنمية المستدامة . إدارة التخطيط والإحصاء التربوي.

١٢. ناصر بن سعيد السعدي ٢٠١٩/١/٥م . التنمية المستدامة , مقال منشور بمجلة المركز الوطني للإحصاء والمعلومات. مسقط . عمان.

١٣. وزارة التربية والتعليم الاتحادية الاستراتيجية القومية الشاملة. ١٩٩١ـ ٢٠٠١م.

رقم الايداع : 2022/2132